

سلسلة المثنون العلمية المختارة
المثنون المختارة في علوم الحديث

(٤)

مَثْنٌ

الفَيْتُ الحَافِظُ العِرَاقِيُّ

أَوْ
«التَّبَصُّرَةُ وَالتَّنْكِيرَةُ»

نَظَمَ

الإمام الحافظ أبي الفضل: عَبْدُ الرَّحِيمِ بنِ الحُسَيْنِ العِرَاقِيُّ
المتوفى سنة ٨٠٦ هـ رحمه الله تعالى

حَقَّقَهُ وعلق عليه الفقير إلى عفو ربه
عبد الله بن محمد «سفيان» الحَكَمِي
عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين بالرياض

راجعه وصحَّحه

العلامة الجليل الشيخ: محمد سالم بن محمد علي بن عبد الوارد الشنقيطي
وتلميذه فضيلة الشيخ: محمد الحسن الددو الشنقيطي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذِهِ السَّلْسَلَةُ

كَمَا يَرَاهَا الْعَلَّامَةُ «أَبْنُ عَدُود» حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصَّلَاة والسلام على مُحَمَّد رسول الله ، وعلى آله
ومن اهتدى بهداه .

أَمَّا بعد : فقد اطلعت على مشروع «سَلْسَلَةُ الْمُتُونِ الْعِلْمِيَّةِ
الْمُخْتَارَةِ» الذي يعتزم - بعون الله تعالى - الشَّيْخ أَبُو عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَكَمِيُّ
إِنجازه - حفظه الله تعالى وأعانه ، وَأَتَمَّ عليه نعمته - ففرحت بهذه
الفكرة ، ورَحَّبْتُ بها ؛ لما لمست فيها من تعميم النِّفْع بِمَتُونٍ مُنْتَقَاةٍ فِي
صُنُوفٍ مُتَعَدِّدَةٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ : مَقَاصِدِهَا وَوَسَائِلِهَا .
بَارَكَ اللَّهُ فِي الشَّيْخِ ، وَبَلَّغَهُ أَمَلَهُ ، فَهُوَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى أَهْلٌ لِمَا هُوَ
بَصَدَدُهُ عِلْمًا وَدِيَانَةً ، وَكِفَاءَةٌ وَكِفَايَةٌ .

كتبه

مُحَمَّدُ سَالِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَدُودِ

كَانَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ وَلِأَوْلِيَائِهِمْ وَلِيًّا آمِينَ

سَلَخَ جُمَادَى الْآخِرَةَ سَنَةَ

إِحْدَى وَعِشْرِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصَّلَاة والسلام على مُحَمَّد رسول الله وعلى آله ومن اهتدى بهداه ،

لَمَّا بَعْدَ فَقْدِ الْكُلِّ عَلَى مَشْرُوعِ سَلْسَلَةِ الْمُتُونِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُنْتَارَةِ الَّذِي يَعْتَزُّمُ بِعَوْنِ اللَّهِ
الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَكَمِيُّ إِنجَاذَهُ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَعَانَهُ ، وَأَتَمَّ عَلَيْهِ نِعْمَتَهُ فَفَرِحْتُ بِهَذِهِ
الْفِكْرَةَ وَرَحَّبْتُ بِهَا لِمَا لَمَسْتُ فِيهَا مِنْ تَعْمِيمِ النِّفْعِ بِمَتُونٍ مُنْتَقَاةٍ فِي صُنُوفٍ مُتَعَدِّدَةٍ
مُتَنَوِّعَةٍ مِنَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَقَاصِدِهَا وَوَسَائِلِهَا . بَارَكَ اللَّهُ فِي الشَّيْخِ وَبَلَّغَهُ أَمَلَهُ
فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذَا لِمَا هُوَ بِصَدَدِهِ عِلْمًا وَدِيَانَةً وَكِفَاءَةٌ وَكِفَايَةٌ . كَتَبَهُ عَبْدُ سَالِمِ
ابْنُ مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْوَدُودِ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ وَلِأَوْلِيَائِهِمْ وَلِيًّا آمِينَ سَلَخَ جُمَادَى
الْآخِرَةَ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التَّقديمُ

الحمد لله الذي امتنَّ على هذه الأمة ببعثه أكرم نبيٍّ وأفضل مرسل وجعلنا من أتباع شريعته ، وأنصار ملته ، فصلوات الله وسلامه عليه ما تعاقب المَلَوَان ، وكَرَّ الجديدان ، وعلى آله وأصحابه بدور الدَّجَى ، ومصايح الهدى وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أمَّا بعد : فإن الاشتغال بعلوم الحديث من أفضل القرب إلى الله تعالى ولهذا اهتم سلف هذه الأمة بهذه العلوم اهتماماً فائقاً ، تعجز عن تصويره ألسنة أولي البيان .

ويتجلَّى لهذا الاهتمام في جوانب يخطئها العدّ ، ومن جوانب هذا الاهتمام وضع قواعد تُضبط بها سنته عليه الصلاة والسلام ، وقد تدرجت هذه القواعد حسب الحاجة إليها ، وصُنِّفت فيها الكتب الكثيرة ، منها المطوَّلَات ، ومنها المتون المختصرة .

والمتون المختصرة : منها المنظوم ومنها المنثور .

ومن أَجَلَّ المتون المنظومة « **ألفية الحافظ العراقي** » رحمه الله تعالى ، التي اتفق على جلالة قدرها وعظم نفعها كل من جاء بعد ناظمها من أهل العلم ، فلا يُحصَى من رواها وحفظها ، وشرحها وعلق عليها من المشتغلين بهذا =

= العلم الجليل .

وقد طُبعت هذه الألفية المباركة طبعات كثيرة ، مفردة ومع شروحاتها الشهيرة ، ولكنها - حسب علمي القاصر - لم تنل من التحقيق والضبط ما يليق بمنزلتها .

وقد فكَّرت في تحقيقها مراراً ، لكنني تهَيَّبتُ الإقدام على ذلك لأسباب عدة .

أولها - أن هذه الألفية لا يكفي فيها المقابلة بين نسخها الخطيَّة فحسب ، ثم إنني لأجد في نفسي الجرأة على القيام بأعمال علمية تكون الإساءة فيها أكثر من الإحسان ، كما نرى في كثير من المطبوعات اليوم ولا أدعي لأيِّ عمل أقوم به أنه فضل ادَّخره الله لي وإن كنت أرجو ذلك وفرق بين ما يمتنانه المرء وما هو حقيقه ، وأسأله تعالى المزيد من فضله .

ثانيها - أن في هذه الألفية - مع متانتها وقوة سبكها - أبياتاً وأشطراً وكلمات تساهل الناظم في صياغتها ، وبعضها عيوب غير مغتفرة ، وقد ذكرت في آخر التمهيد بعض الأمثلة على ذلك^(١) ، والمطالع لهذه التصويبات في صفحات الألفية يجد هذه العيوب مع التعليق عليها في مظانها .

ومرّد ذلك إلى تساهله في النظم العلميّ ، أو « النظم التعليمي » كما يسمّيه بعض المعاصرين ، وسبب هذا التساهل هو محاولة تبسيط هذه =

(١) راجع ص (٣٧-٣٨) .

العلوم وتيسيرها ؛ كما سأبينه في المدخل إلى هذه الألفية النافعة .

الثالث - لم أجد - في حدود اطلاعي - من أصلح هذه العيوب أو نبه عليها إلا إشارات يسيرة في بعض شروحاتها لاسيما « فتح الباقي » للإمام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى ، وما ذكره صاحب^(١) كتاب « فتح المتعال في مدح النعال » : ص (١٣٥) من أن شيخه الإمام محمد القصار كان كثير الإصلاح لأبيات ألفية العراقي في علوم الحديث ، وقد نظم ذلك العلامة محض بابه بن محمد بن حامد حفظه الله بقوله :

وَكَانَ شَيْخٌ فَاسٍ الْقَصَّارُ مَن مِّثْلُهُ شَحَّتْ بِهِ الْأَعْصَارُ
يُصْلِحُ مِنَ الْأَفِيَّةِ الْعِرَاقِي مَا لَيْسَ حَوْكُ نَظْمِهِ بِرَاقٍ
فَالنَّظْمُ إِن لَمْ تَكْمُلِ الْإِجَادَةُ فِي حَوْكِهِ قَلَّتْ بِهِ الْإِفَادَةُ
لكن هذه التصويبات لم تُرو لنا في كتب أهل العلم .

فلهذه الأسباب بقيت متردداً في إخراجها حتى أبلغني عدد من طلبة العلم أن فضيلة الشيخ محمد الحسن الددو الشنقيطي يقوم بإصلاح بعض الأبيات في متون مختلفة ، وينبّه على ما فيها من خلل ، وذلك في دروسه التي كان يلقيها في سكن طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فسرّني هذا الخبر ، وحداني إلى التفكير في الاتصال به ، وأن أقترح عليه (١) هو العلامة أحمد المقرئ ، وستأتي ترجمته في الكلام على مبحث جمال النظم عند الحافظ العراقي .
(٢) في الكتاب غلو شديد ، ومداخل فيها خروج عن الأدب مع خاتم الأنبياء ، وسيد الأولين والآخرين عليه أركن الصلاة وأتم التسليم .

إصلاح الخلل اليسير في بعض أبيات هذه الألفية المباركة .

فيسّر الله لي الالتقاء به في منتصف عام ١٤١٦ هـ ، وعرضت عليه هذا الأمر ، ولكنه لفرط تواضعه اعتذر عن ذلك ، وعادت الإلحاح عليه مذكراً إيّاه بما هو أعلم به مني ، وهو أن إصلاح هذه المتون خدمة لها وإحسان إلى أصحابها ونصح لهم ، وأن كثيراً منهم يطلبون إصلاح هذا الخلل كما سيأتي بيان ذلك في موضعه^(١) ، وقد استجاب جزاه الله خيراً شريطة أن يعرض هذه التصويبات على شيخه العلامة المحقق : محمد سالم بن محمد علي بن عبدود الهاشمي الشنقيطي ، وتم إصلاحها على فترات متقطعة لكثرة انشغاله وأسفاره ، وقام بعرض هذه التصويبات على شيخه فأقرها وزاد عليها بعض التصويبات الأخرى ، كما سيراها القارئ في مظانها . ولما أتم الله تعالى عليّ النعمة بتحقيق هذه الأمنية سارعت إلى مقابلة نصّها على عدد من أصولها الخطيّة مع الاستعانة بالنسخ المطبوعة وأدرجت تصويبات الشيخين في المتن ، مميّزاً تصويبات العلامة الشيخ محمد سالم باللون الأخضر ، وتصويبات تلميذه الشيخ محمد الحسن باللون الأحمر ، وأثبت الأبيات أو الجمل التي تم إصلاحها في الهامش مع التعليق عليها بإيضاح ما فيها من خلل ؛ ليكون التصويب هو الأساس الذي يحفظه من يرغب في حفظها من طلاب العلم ، والله من وراء القصد .

وبعد الانتهاء من هذا العمل قمت بضبطها بالشكل وفق الرواية

المحفوطة ؛ فهي برواية الشيخ محمد الحسن عن شيوخه إلى ناظمها رحمهم الله تعالى ، وقد قابلها بعد الطبع على النسخة التي ضبطها بقلمه .

ثم رأيت أن أكتب مدخلا يتضمن التعريف بهذه الألفية وبعض خصائصها ، مع ترجمة موجزة لناظمها ، وذكر الدوافع الباعثة على إصلاح ما فيها من خلل يسير ، وأن في هذا العمل خدمة لها ، وتيسيراً للانتفاع بها ، وأنه صنيع دأب عليه كثير من أهل العلم في مختلف العصور ، وختمت هذا المدخل بوصف النسخ المعتمدة في التحقيق^(١).

وقد بذلت في تحقيق النص أقصى جهدي ، ضارعا إلى الله تعالى أن يكتب لها القبول كما أعانني على إنجازها ، وله الحمد والمنة وحده .

وإن هذه العناية من العلامة الشيخ محمد سالم وتلميذه الأملعي الشيخ محمد الحسن أثابهما المولى تعالى لهما حلقة من سلسلة الاهتمام العظيم بهذه الألفية المباركة ، ودليل على ماحظيت به من قبول ، وماتمیزت به من خصائص^(٢) انفردت بها عن سائر متون علوم الحديث المطبوعة .

وإلى منزلة هذه الألفية أشار شيخ مشايخنا العلامة الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي رحمه الله تعالى في تقريره لها ولشرحها لناظم نفسه وقدم لهذا التقرير بكلمات تدل على تواضع العلماء الذي ندر في هذا

(١) هذا إجمال سريع لما سيأتي تفصيله في البحث السادس من المدخل ، وعنوانه : « عملي في تحقيق هذه الألفية النافعة » : ص (٣٨-٤٥) .

(٢) سيأتي الكلام على أهم هذه الخصائص في « المطلب الثالث » ص (١٥-٢٠) .

الزمن فقال : « لما يسر الله لي مطالعة هذا السفر الجليل ، ورأيت فيه مايروي الغليل ، ويشفي العليل ؛ قلت مقرّظاً له بقدر فهمي الثقيل ، ومنطقي الكليل ، واستحضاري القليل ، والله حسبي ونعم الوكيل » .

وسأقتصر من أبيات هذا التقرير على ما يناسب المقام .

قال رحمه الله تعالى :

بَشَّرَحَ جَامِعَ فَاَزْتَعَّ رِيَاضًا	وَرَدَ مِنْ عَذْبِهِ الصَّافِي حِيَاضًا
وَمِنْ ثَمَرَاتِهِ فَاَقْطَفَ فُتُونًا	وَمِنْهُ سَائِغًا فَاَشْرَبَ مِحَاضًا ^(١)
عَلَى أَلْفِيَّةٍ فِي خَيْرِ عِلْمٍ	عَنِتُّ بِهِ الْحَدِيثَ وَلَا اغْتِيَاضًا
فَأَمَلًا حَاكِمٍ وَأَبِي نَعِيمٍ ^(٢)	كَنْهَرٍ عِنْدَهَا فِي الْبَحْرِ غَاضًا
تَصَانِيفَ الْخَطِيبِ لَقَدْ حَوَتْهَا	فَلَا نُكْرَانَ إِنْ فَاقَتْ عِيَاضًا
عُلُومُ ابْنِ الصَّلَاحِ بِهَا تَجَلَّتْ	فَيَا لِلْأَصْلِ عَنْهُ الْفَرْغُ فَاَضًا
إِذَا مَا لَمْ تُنْ كَانَ كَمَا وَصَفْنَا	عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ لَا اغْتِرَاضًا
فَذَا شَرْحٌ لِنَاطِمِهِ جَلِيٌّ	وَمُفْتَضٌ لِمَقْفَلِهَا افْتِضَاضًا
مَتِينٌ عَنْ مَعَانِيهَا مُبِينٌ	يُجَالِيهَا وَإِنْ كَانَتْ غِمَاضًا

(١) محاضاً : جمع مخضٍ ، وهو الشيء الخالص .

راجع « القاموس » : باب الضاد - فصل الميم : ص (٨٤٢) .

(٢) قوله : « فَأَمَلًا » : بالقصر للوزن .

وَرَبُّ الْبَيْتِ فِي التَّفْتِيشِ أَذْرَى^(١) بِمَا يَخْوِيهِ حَيْثُ إِلَيْهِ آضًا^(٢)
فَبَادِرُ وَاحْتِفَالٍ بِالْمَتْنِ حِفْظًا^(٣) كَذَا بِالْشَّرْحِ فَاحْتِفَظَ احْتِفَاطًا^(٤)
وَسُنَّةَ أَحْمَدَ فَالْزَمَ وَمَسَّكَ^(٥) بِحُجَّتِهَا وَلَا تَخَشَّ الدَّحَاضَا^(٦)
وَبِالتَّحْدِيثِ فِي الْإِسْنَادِ فَاصْعَدَ^(٧) وَخَلَّ الرَّأْيَ يَنْخَفِضُ انْخِفَاضًا^(٨)

فإلى طلاب العلم عامة ، وطلاب علم الحديث خاصة نرف هذه الألفية المباركة مغتطين بما من الله به علينا جميعاً من تحقيقها وطباعتها ونسأله تعالى أن يجزي شيخنا العلامة الشيخ محمد سالم وتلميذه الشيخ محمد الحسن عن طلاب العلم خير الجزاء ؛ فلقد كانا هما السبب في إخراجها .

وكم كنت أتمنى أن تخرج هذه الألفية بهذه الحلة وسماحة الشيخ

(١) آضَ : عاد أو رجع .

المصدر السابق : ص (٨٢١) .

(٢) زواج الناظم في القافية بين الظاء هنا والضاد في سائر القصيدة ، وربما فعل ذلك على رأي من يرى تناوبهما ، وهو خلاف ما عليه جماهير نقاد الشعر وصيارفته .

(٣) الدَّحَاضُ : جمع دَحُوضٍ كَصَبُورٍ ، بمعنى الزَّلُّ والانزلاق .

راجع « تاج العروس » (١٥ / ١٠ - دحض) .

(٤) نقلاً عن خط المصنف الذي دوّنه على غلاف شرح الحافظ العراقي أيام كنت أرتاد مكتبته العامرة آنذاك عام ١٣٩٠ هـ وما بعدها .

والتقريظ بتمامه يقع في (٢١) بيتاً أورده الشيخ أحمد علوش المدخلي في رسالته العلمية عن الشيخ حافظ ص (٢٤٩ - ٢٥٠) نقلاً عن نسخة بقلم الشيخ علي بن قاسم الفيقي .

العلامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، على قيد الحياة ؛ لأنه كان يحفظها ويكثر من الاستشهاد بها ، ويحث على العناية بها ، رحمه الله تعالى وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ، وجمعنا به في دار كرامته ومستقر رحمته إنه خير مسؤول .

وأختم هذا التقديم بالابتهال إلى الله تعالى أن يوفقنا إلى الإقبال على هذه العلوم ، ويوجه قلوبنا إلى العمل الصالح ، وأن يتقبل منا أعمالنا ويصلح نوايانا ومقاصدنا ، ويحسن عاقبتنا في الأمور كلها ، وصلى الله وسلم على خير معلّم وأكرم مرسل وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وكتبه

الفقيه إلى عفو ربه : عبدالله بن محمد « سفيان »

الحكمي المذحجي

عشية الأربعاء ٢١ / ٥ / ١٤٢٠ هـ

بمدينة الرياض حرسها الله تعالى

ص . ب (٣٣١٣٧١) الرمز (١١٣٧٣)

مَدْخُلٌ إِلَى هَذِهِ الْأَلْفِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ

من لوازم التحقيق للمتون والكتب العلمية أن يُعرَفَ بها وبمؤلفيها ؛ لذا كان لزماً عليّ أن أعقد مدخلاً إلى هذه الألفيّة النافعة ، يشتمل على مباحث عدّة أترجم فيها للنظام ، وأتحدث عن ألفيّته بإيجاز ، حتى لا تطفئ هذه الدراسة على حيّز المتن .

المبحث الأول : التعريف بالنظام وألفيّته الموسومة بـ « التبصرة والتذكرة » .

وفيه ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : التعريف بالنظام ، وذكر أشهر مصنفاته :

هو الإمام الحافظ أبو الفضل ، زين الدين ، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم ، العراقيّ أصلاً ، الكرديّ نسباً المَهْرانيّ مولداً .

كانت ولادته في جمادى الأولى سنة ٧٢٥هـ ، وقد نشأ نشأة صالحة حيث حفظ القرآن في سن مبكرة ، وحفظ طائفة من المتون في أكثر العلوم وسائلها ومقاصدها ، ثم وفقه الله تعالى إلى التعلّق بعلم الحديث ؛ فاشتغل به حتى صار حافظ عصره ، كما لقبه بذلك تلميذه خاتمة الحفاظ الحافظ ابن حجر ، وغيره من المعاصرين له ، رحمة الله على الجميع .

أخذ الحافظ العراقيّ عن جلّ حفاظ عصره ؛ أمثال الحافظ العلانيّ والحافظ ابن التُّركُمانيّ ، والحافظ ابن عبد الهادي ، والحافظ جمال الدين

الإسنويّ ، والحافظ تقيّ الدين السُّبكيّ ، وغيرهم .

وأخذ عنه الحافظ الهيثميّ صاحب الزوائد ، والحافظ ابن حجر ولازمه ، وغيرهما .

والحافظ العراقيّ مجمع على حفظه ، وجلالة قدره ، وكلامهم في الثناء عليه كثير ، لا يحتمل حيّز هذه الدراسة الموجزة إيراد شيء منه .

وقد ترك للأمة مصنفات انتفع أهل العلم بها ، وكتب الله لها القبول وأكثر هذه المصنفات في علوم الحديث .

ويمكن تقسيم مصنفاته إلى مختصرات ومطوّلات .

والمختصرات قسمان : متون منظومة ، وأخرى منثورة .

والمتون المنظومة : منها ماطع ، ومالم يطبع .

فمن المتون المنظومة المطبوعة :

١- ألفيّته هذه ، والتي سماها « **التبصرة والتذكرة** » كما أشار إلى ذلك في مقدمتها فقال :

نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي تَذَكُّرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنَدِ
وقد طبعت طبعات عدّة ، ولكنها - كما ذكرت في التقديم - لم تنل من التحقيق والضبط القدر اللائق بها^(١) .

(١) جميع ما اطلعت عليه من طبعات هذه الألفية - مفردة أو مع شروحها - ليس فيها أي مظهر للعناية ، سواء منها ماطع قديماً ، أو ظهر محققاً على أصول خطية .

ومرد ذلك إلى عدم بصر هؤلاء المحققين والناشرين بالنظم وأوزانه وأساليبه ، وما يعتريه =

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الطَّبْعَةُ مَوْفِيَةً بِحَقِّ هَذَا الْإِمَامِ الْمَقْدَّمِ
وَمُحَقَّقَةً لِأُمْنِيَةِ طَالِمَا انْتَضَرَتْ تَحَقُّقَهَا بِفَارَغِ الصَّبْرِ ، وَأَنْ تَكُونَ تَحْفَةً تَقَرَّرُ بِهَا

= من ضرورات وعيوب ؛ ولهذا طبعت عشرات المتون ممسوخة مسخاً يندى له الجبين
وَأَسَّسَ زُمْرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ دَوْرًا لِلنَّشْرِ ، وَقَامُوا بِالسُّطُو عَلَى كُتُبِ التَّرَاثِ ، وَمَسَخَوْهَا
وَقَدَمُوهَا لِلنَّاسِ فِي ثَوْبِ خَادِعٍ يَتِمَثَّلُ فِي الْأَغْلَفَةِ الْجَذَابَةِ ، وَالْأَوْرَاقِ الصَّقِيلَةِ الْمَزُوقَةِ
بِالْأَلْوَانِ الزَاهِمَةِ فَوْقَ فِي شَرِكِ خَدَاعِهِمْ أَفْوَاجٌ مِنَ الْقُرَّاءِ الْمَغْفَلِينَ الَّذِينَ تَلَقَّفَ أَيْدِيهِمْ
مَا يَأْفِكُ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةُ الَّذِينَ يُؤَزِّهِمُ الْجَشَعُ الْمَزْرِيُّ ، وَبَرِيقُ الشَّهْرَةِ الزَائِفِ .

فَإِلَى طُلَّابِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يَحْقُقُونَ الْمَتُونَ الْمَنْظُومَةَ بِدَافِعِ نَشْرِ الْعِلْمِ أَوْجِهَ نِدَائِي قَائِلًا لَهُمْ : إِنْ
مَعْرِفَةُ الْمَنْظُومِ مُوَهِّبَةٌ يَهْبِهَا اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَقَدْ يَهْبِهَا اللَّهُ لَغَيْرِ عَالِمٍ ، فِإِذَا كُنْتَ
- أَخِي طَالِبَ الْعِلْمِ - مِمَّنْ لَمْ يُرْزَقْ مُوَهِّبَةَ الْحَسِّ الشَّاعِرِيِّ ، وَمَعْرِفَةَ الْأَوْزَانِ سَلِيقَةٍ
فِي مَكَانِكَ أَنْ تَعْرُضَ الْمَتْنَ الْمَنْظُومَ عَلَى بَصِيرٍ بِالْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ ؛ لِيَقُومَ بِضَبْطِهِ لَكَ ،
وَبِهَذَا تَتَجَنَّبُ الْإِسَاءَةَ إِلَى نَفْسِكَ أَوَّلًا ، وَإِلَى الْعِلْمِ الَّذِي أَيْتَمَنَّاكَ اللَّهُ عَلَيْهِ ثَانِيًا ، وَإِلَّا
فَلَنْ يَسْلَمَ عَرْضُكَ حَيًّا وَمَيِّتًا .

أَمَّا أَصْحَابُ دَوْرِ النَّشْرِ الَّذِينَ سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِمْ ؛ فَهَؤُلَاءِ لَا يَرِدُهُمْ إِلَّا سُلْطَانُ يَمْلِكُ
حَقَّ الْأَخْذِ عَلَى أَيْدِيهِمْ ، وَهَنَّاكَ دَوْرَ نَشْرِهَا أَثَرُهَا الطَّيِّبُ وَلَا شَكَّ .

وبعد : فَمَتَى يَغَارُ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى مُصَنَّفَاتِهِ ، وَيَنْشَتُونَ مَنْظُمَةً تَحْمِيهَا مِنْ عَثِّ هَؤُلَاءِ الْعَابِثِينَ
وَتَحْكُمُ الرِّقَابَةَ عَلَيْهِمْ ، فَلَا يَطْبَعُ كِتَابٌ حَتَّى يَجَازَ مِنْ قَبْلِهَا ، بَعْدَ أَنْ يَتَوَلَّى تَحْمِيصَهُ مِنْ
يُوثِقُ بَعْلَمَهُمْ .

وَأَرَى مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيَّ فِي مُقَابِلِ عَثِّ الْعَابِثِينَ أَنْ أَشِيدَ بِالْعَمَلِ الْمُتَقَنِّ الَّذِي قَامَ بِهِ فَضِيلَةُ
الْمُقَرَّرِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ تَمِيمِ الزَّرْعَبِيِّ ، وَالْمُتِمَّلِ فِي تَحْقِيقِهِ لَطَائِفَ مِنْ مَتُونِ الْقُرَآءَاتِ الشَّهِيرَةِ
كَـ « الشَّاطِئِيَّةِ » وَ « الدُّرَّةِ » وَ « الطَّيِّبَةِ » وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرْوِيهَا بِالْإِسْنَادِ ، مَعَ عَنَائَتِهِ
الْفَائِقَةِ بِإِخْرَاجِهَا ، وَقَلِيلٌ جَدًّا مِنْ سَلَكِ مَسْلَكِهِ فِي زَمَانِنَا هَذَا .

وَمِنْ هُنَا نَدْرِكُ أَهْمِيَّةَ الرِّوَايَةِ الَّتِي ضَاعَ شَأْنُهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

أَعَيْنَ طُلَّابَ الْعِلْمِ إِنَّهُ خَيْرُ مَسْئُولٍ ، وَهُوَ الْمَعِينُ وَحْدَهُ .

٢- أَلْفِيَّةُ السَّيْرِ النُّبُوِيَّةِ ، الْمَوْسُومَةُ بِـ « الدُّرَرِ السَّنِّيَّةِ فِي نَظْمِ
السَّيْرِ الزَكِّيَّةِ » .

وَقَدْ طُبِعَتْ مَعَ شَرْحِ الْمَنَاوِيَّ عَلَيْهَا ، وَعَنْوَانُهُ « الْعُجَالَةُ السَّنِّيَّةُ » وَقَدْ
صَدَرَتْ هَذِهِ الطَّبْعَةُ بِعَنَآيَةِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ الْأَنْصَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
ضَمَّنَ سَلْسَلَةَ مَطْبُوعَاتٍ دَارَ الْإِفْتَاءِ بِالرِّيَاضِ ، وَلَمْ يَطْبَعْ مَتْنُ هَذِهِ الْأَلْفِيَّةِ
مُفْرَدًا فِيمَا أَعْلَمُ .

أَمَّا الْمَتُونَ الْمَنْظُومَةُ الَّتِي لَمْ تَطْبَعْ فَمِنْهَا :

١- نَظْمُ مِنْهَاجِ الْبِيضَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ سَمَاهُ : « النِّجْمُ الْوَهَّاجُ
فِي نَظْمِ الْمُنْهَاجِ » يَقَعُ فِي (١٣٦٧) بَيْتًا ، وَلَعَلَّهُ مِنْ بَحْرِ الرِّجْزِ ؛ إِذْ لَمْ أَجِدْ مِنْ
نَصٍّ عَلَى ذَلِكَ .

٢- نَظْمُ الْاِقْتِرَاحِ ؛ لِلْحَافِظِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَيَقَعُ فِي
(٤٢٧) بَيْتًا .

وَأَمَّا الْمُخْتَصَرَاتُ الْمُنْثَوْرَةُ فَمِنْهَا :

١- تَقْرِيبُ الْأَسَانِيدِ وَتَرْتِيبُ الْمَسَانِيدِ ، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ
وَضَعَهُ لِابْنِهِ الْحَافِظِ أَبِي زُرْعَةَ ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ وَحْدَهُ ، وَمَعَ شَرْحِهِ « طَرَحُ
التَّشْرِيبِ » .

٢- الْقُرْبُ فِي مُحَبَّةِ الْعَرَبِ ، وَهُوَ جُزْءٌ حَدِيثِي صَغِيرٌ ، طُبِعَ بِالْهَنْدِ قَدِيمًا

أما المطولات فمنها :

- ١- « شرح التبصرة والتذكرة » مطبوع وحده ، ومع « فتح الباقي » للإمام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى ، ويسمى « فتح المغيث » كما في « كشف الظنون » لحاجي خليفة (١/١٥٦) وقد أثبت هذا العنوان في الطبعة المفردة لهذا الشرح والتي أصدرتها دار عالم الكتب . وقد ذكر في مقدمته أن له على ألفيته شرحين : مطولاً ومختصراً ، وهذا هو المختصر .
 - ٢- « التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح » وقد طبع مراراً .
 - ٣- « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج مافي الإحياء من الآثار » وهو مطبوع مع كتاب الإحياء للإمام الغزالي رحمه الله تعالى ، وطبع مفرداً . والمطبوع هو التخريج المختصر ، وله تخريج مطول ، لا أعرف عنه شيئاً .
 - ٤- « طرح الشريب » وهو شرح على مختصره « تقريب الأسانيد » ولم يتمه وأتمه ابنه الحافظ أبو زرعة رحمه الله تعالى ، وهو مطبوع مشهور .
 - ٥- « شرح جامع الترمذي » لم يكمل ، والموجود منه مخطوط في خزانة مكناس .
- وله أجزاء حديثية ، وفوائد ونكات ، وأربعينات متنوعة ، ومصنفات في تراجم الرجال ، يذكرها المترجمون له .
- وبعد حياة حافلة بالعلم والعمل ، مات الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في

ثامن شعبان سنة ٨٠٦ هـ ، وله ٨١ سنة وأشهر .^(١)

المطلب الثاني : صلة ألفية الحافظ العراقي بـ « مقدمة ابن الصلاح » .

ألفية الحافظ العراقي نظم عقد به كتاب « المقدمة » للإمام الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى .

وقد بلغ كتاب « المقدمة » من الشهرة مبلغاً يغني عن الحديث عنه ، بل يكاد يكون إمام كتب مصطلح الحديث وواسطة عقدها ، ومامن كتاب صنف

(١) راجع ترجمته في : « غاية النهاية » للإمام ابن الجزري (١/٣٨٢) و « ذيل الدرر الكامنة » : ص (١٤٣-١٤٥) ت (٢٠٤) و « إنباء الغمر بأبناء الغمر » (٥/١٧٠-١٧٦) كلاهما للحافظ ابن حجر ، و « الضوء اللامع » (٤/١٧١-١٧٨) للإمام السخاوي ، و « حسن المحاضرة » للإمام السيوطي (١/٣٦٠-٣٦٢) وغيرها وكتب عنه الشيخ محمد بن الحسين العراقي الحسيني ترجمة ضافية محررة في مقدمة تحقيقه لشرح الحافظ العراقي على ألفيته والمطبوع مع « فتح الباقي » للإمام زكريا الأنصاري .

(٢) هو الإمام الحافظ المجتهد الرّحال أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان ابن موسى الكردي الشهرزوري .

ولد سنة ٥٧٧ هـ ، ولقب بـ « ابن الصلاح » نسبة إلى أبيه ، فإنه كان يلقب بـ « صلاح الدين » نشأ في طلب العلم نشأة مبكرة ، ورحل إلى الآفاق ، وأخذ عن أشهر أشياخ عصره كـ « أبي المظفر السمعاني » و « موفق الدين المقدسي » و « فخر الدين بن عساكر » وغيرهم في مختلف البلدان والأمصار ، وأخذ عنه خلق يحفظهم العذ ، وله تصانيف كثيرة ، أشهرها وأبعدها صيته كتابه « المقدمة » ويعرف أيضاً بـ « علوم الحديث » ومن مصنفاته « شرح الوسيط » في فقه الشافعية ، و « شرح صحيح مسلم » وغيرهما ، مات رحمه الله تعالى بدمشق سنة ٦٤٣ هـ .

راجع ترجمته في : « تاريخ الإسلام : حوادث ووفيات » (٦٤١-٦٥٠) : ص (١٨٤-١٨٨) و « السير » (٢٣/١٤٠-١٤٤) و « تذكرة الحفاظ » (٤/١٤٣٣-١٤٣٠) =

في علم مصطلح الحديث إلا وعول فيه مصنفه على ابن الصلاح ، ونقل عنه تصريحاً أو إشارة^(١) .

وهو مطبوع طبعت عدّة ، لعل أمثلها الطبعة التي أصدرها الشيخ نور الدين عتر ، وبعد مراجعة هذه الدراسة ظهرت طبعة محققة لعلها أمثل .
وقد أشار الحافظ العراقي في مقدمة ألفيته إلى مقصده من هذه الألفية وهو نظم مانشره ابن الصلاح في مقدّمته من قواعد هذا الفن ، مع زيادات عليه ، فقال رحمه الله تعالى :

فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَمَّةُ	تَوْضِيحُ مَنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمُهُ
نَظْمُهَا تَبَصُّرَةٌ لِلْمُبْتَدِي	تَذَكُّرَةٌ لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنَدِ
ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مِنْهَجِهِ فِيهَا فَقَالَ :	
لَخَصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهُ	وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ
فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ	لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُورُ
كَ «قَالَ» أَوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ «الشَّيْخِ» مَا	أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبْهَمًا
وَإِنْ يَكُنْ لِاثْنَيْنِ نَحْوُ «الْتَزَمَا»	فَمُسْلَمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا
وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا	مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

المطلب الثالث : ذكر بعض خصائص هذه الألفية :

لم يحظ متن من المتون العلمية المنظومة في علوم الحديث بمثل ما حظيت به = جميعها للحافظ الذهبي ، و« طبقات الشافعية الكبرى » للسبكي (٣٢٦/٨-٣٣٦) وغيرها .
(١) في الدراسة التي قدمت بها نخبة الفكر للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى مزيد تفصيل عن هذا الكتاب .

ألفيّة الحافظ العراقي رحمه الله تعالى ، فلا يُحصى كم حافظ لها وشارح ، ومهذّب ومختصر ، وناقد ومنتصر ، كما أشرت إلى ذلك في مستهل التقديم .
فلناظمها شرحان - كما تقدم - مطوّل ومختصر ، وشرحها عدد من الأئمة كالسخاوي والأنصاري والبقاعي وغيرهم^(١) ، واختصرها السيوطي وعارضها بألفيته ، وهذّبها العلوي في « طلعة الأنوار » .

وكنت أردت أن أفرد مبحثاً في عناية أهل العلم بهذه الألفية ، وأثرها فيمن جاء بعد الحافظ العراقي ، لكنني رأيت الاكتفاء بهذه الإشارة ، حتى لأزيد من طول هذه المقدمة التمهيدية ، وقد طالت طولاً لم أقصده .

وإن عناية أهل العلم بهذه الألفية المباركة يرجع إلى انفراد هذه الألفية بخصائص لا تتوافر في أي متن آخر من متون علوم الحديث .

وسأقتصر على طرف يسير من هذه الخصائص مما ظهر لي من خلال التأمل في أبياتها .

من هذه الخصائص :

(١) شمولها :

تعد هذه الألفية شاملة لأهم أبواب هذا الفن ، جامعة لجلّ مسائله مع التحقيق لكثير من هذه المسائل ، والإحاطة بقدر كبير من النقول والأعلام والمصطلحات .

(٢) العناية بإيراد الأمثلة :

تكاد تنفرد ألفتية الحافظ العراقي من بين سائر متون علم مصطلح الحديث

(١) راجع « كشف الظنون » (١/١٥٦) .

المنظومة بهذه الخصيصة ، فلم أطلع على متن مثلها أو قريب منها في الإكثار من الأمثلة ، تليها ألفية الإمام السيوطي رحمه الله تعالى مع الفارق بينهما في هذا المضمار .

ومن الأبواب التي أكثر فيها من ضرب الأمثلة : « الحسن » و « فروع » و « تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف » و « المنكر » و « الاعتبار والمتابعات والشواهد » و « زيادة الشقات » و « المعلل » و « المدرج » و « الموضوع » و « المقلوب » و « كتابة الحديث وضبطه » و « التسميع بقراءة اللحن والمصحف » و « الغريب والعزيز والمشهور » و « التصحيف » و « مختلف الحديث » و « المبهمات »^(١) .

وفي الخصيصة الآتية أورد بعض هذه الأمثلة

(٣) مقدرة الحافظ العراقي رحمه الله تعالى على إيراد النصوص الحديثية التي سبقت الإشارة إليها في قوالب النظم المقيدة بالأوزان .
وهذا - ولا شك - يدل على براعته في النظم العلمي .

(١) وقد بلغ عدد الأحاديث التي مثل بها (٤٧) حديثاً إليك مواضعها في الصفحات التالية :

(٩) و (١٥) و (١٦) و (٢١) و (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) و (٢٧) و (٢٨) و (٢٩) و (٣١) و (٣٢) و (٣٣) و (٣٤) و (٣٦) و (٣٧) و (٣٨) و (٣٩) و (٤٠) و (٤٣) و (٤٤) و (٤٥) و (٤٧) و (٥٠) و (٥٦) و (٦٣) و (٧٢) و (٨٦) و (١٠٢) و (١٠٩) و (١١٠) و (١١١) و (١١٢) و (١١٤) و (١١٧) و (١١٨) و (١١٩) و (١٢٠) .

ومن الأمثلة على ذلك قوله في مبحث « الاعتبار والمتابعات والشواهد » :

مِثَالُهُ « لَوْ أَخَذُوا إِيَّاهَا » فَلَفْظَةُ « الدِّبَاغِ » مَا أَتَى بِهَا عَنْ عَمْرٍو إِلَّا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَقَدْ ثُمَّ وَجَدْنَا « أَيُّمًا إِيَّاهُ »
ومن ذلك قوله في مبحث « المدرج » :

الْمُدْرَجُ الْمُلْحَقُ آخِرَ الْخَبَرِ مَنْ قَوْلٍ رَأَوْا مَا بِلَا فَصْلٍ ظَهَرَ نَحْوُ « إِذَا قُلْتَ » « التَّشَهُّدُ » وَصَلْ ذَاكَ زُهَيْرٌ ، وَابْنُ ثَوْبَانَ فَصَلَ كَ « أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ وَيْلٌ لِلْعَقَبِ » مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بَوَاحِدٍ سَلَفَ أَدْرَجَ « ثُمَّ جِئْتُهُمْ » وَمَا اتَّحَدَ فِي غَيْرِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ تَبَاغَضُوا » فَمُدْرَجٌ قَدْ نَقَلَا مِنْ أَبِي مَرْيَمَ إِذْ أَخْرَجَهُ

(١) ص (٢٧-٢٨) الأبيات (١٧١-١٧٥) من هذه الطبعة .

وَمِنْهُ مَثْنٌ عَنِ جَمَاعَةٍ وَرَدَ وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ
فَيَجْمَعُ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ كَمَثْنٍ «أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ» الْخَبَرُ^(١)
فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ طَائِفَةً مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْحَدِيثِيَّةِ بِالْفَاظِهَا مُقْتَصِرًا عَلَى مَا يَسْتَدِلُّ
بِهِ عَلَى تَمَامِ سِيَاقِ الْحَدِيثِ دُونَ تَكَلُّفٍ وَضَعْفٍ فِي التَّرَكِيبِ .

٤- حسن التقسيم .

عُني الحافظ العراقي بحسن التقسيم عناية ظاهرة ، ويكفي إيراد مثالين
على ذلك .

المثال الأول : مذكوره في تقسيم الفرد ؛ حيث قسّمه إلى فرد مطلق وفرد
نسبي ، ثم قسّم الفرد النسبي ثلاثة أقسام : ماقيد بثقة ، وماقيد ببلد معين
وماقيد براو مخصوص .

قال رحمه الله تعالى :

الْفَرْدُ قِسْمَانِ : فَفَرْدٌ مُطْلَقًا وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّذُودِ سَبَقًا
وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ مَا قِيدَتْهُ بِثِقَةٍ ، أَوْ بَلَدٍ ذَكَرَتْهُ
أَوْ عَنْ فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ بَكْرِ آلَا وَائِلِ
لَمْ يَرَوْهُ - ثِقَةً آلَا ضَمَرَهُ لَمْ يَرَوْهُ هَذَا غَيْرُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ^(٢)

(١) ص (٣٥-٤٠) الأبيات (٢١٣-٢٢٢) من هذه الطبعة .

(٢) ص (٣٠) الأبيات (١٨٦-١٨٩) من هذه الطبعة .

المثال الثاني : مذكوره من تقسيم مفصل للمجهول حيث قال رحمه الله تعالى :
وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُقْبَلُ الْمَجْهُولُ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَجْعُولٍ
مَجْهُولٌ عَيْنٍ : مَنْ لَهُ رَأَوْ فَقَطْ وَرَدَّهُ الْأَكْثَرُ ، وَالْقِسْمُ الْوَسْطُ
مَجْهُولٌ حَالٍ : بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ وَحُكْمُهُ الرَّدُّ لَدَى الْجَمَاهِرِ
وَالثَّلَاثُ : الْمَجْهُولُ لِلْعَدَالَةِ فِي بَاطِنٍ فَقَطْ فَقَدْ رَأَى لَهُ
حُجِّيَّةً فِي الْحُكْمِ بَعْضُ مَنْ مَنَعَ مَاقْبَلُهُ ، مِنْهُمْ سُلَيْمٌ فَقَطْعُ^(١)
ثم أفاض في ذكر الأقوال ومناقشتها في هذا الموضوع .

٥- جمال النظم وسلامته من التعقيد والركاكة غالباً : وماعرض للناظم من
ضعف في الأسلوب ، أو عيب من عيوب النظم في مواطن يسيرة ، لا يرجع إلى
قصور في قدرته على النظم ، وإنما يرجع ذلك إلى ماشاع عند أكثر المتأخرين
من الفقهاء ، ولاسيما في القرن السابع الهجري ومابعده من التسامح في النظم
العلمي ، ويتمثل هذا التسامح في تجاوز كثير من الناظمين عن بعض العيوب
المتعلقة بالعروض والقافية وبعض مسائل اللغة ، وذلك لأن النظم عندهم
وسيلة إلى تيسير هذه العلوم وتقريبها إلى طلاب العلم - كما سيأتي في كلام
المقري - وليس غاية في نفسه كما هو الحال في أغراض الشعر المختلفة التي
تقوم على الخيال والتصوير ، والسلامة من العيوب التي تخدش جمال التعبير .
وهؤلاء الناظمون يتفاوتون فيما بينهم في شيوع هذه العيوب تبعاً
للتفاوت بينهم في المواهب ، فبعضهم أقدر من بعض على التخلص من هذه
(١) ص (٥٤) الأبيات (٢٨٦-٢٩٠) .

العيوب أو الإقلال منها .

ولعل من أسباب تساهلهم ووقوعهم في بعض العيوب المخلة : السرعة العجيبة في إتمام نظم بعض المتون ، ومن أشهر هؤلاء الإمام السيوطي^(١) رحمه الله تعالى - وهو من أبرع الناظمين في زمانه - حيث ذكر في آخر ألفيته في علوم الحديث أنه نظمها في خمسة أيام ونُقل عنه أنه نظم ألفيته في البلاغة في يومين وألفيته في النحو في ثلاثة أيام .

وهذه السرعة العجيبة أوقعته في استعمال ما لا يجوز استعماله كما ذكر ذلك شيخنا العلامة محمد سالم حفظه الله وضاعف النفع به .

ومن ذلك إدخاله «كي» على الفعل الماضي كقوله في الكوكب الساطع :

« كَيْ صَحَّ إِطْلَاقُ اجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ » .

وقوله في « ألفية الحديث » :^(٢)

« مُهَاجِرٌ لِأُمِّ قَيْسٍ كَيْ نَكَحَ » .

وقوله في ألفية البلاغة :

« مِنْ الْمُجَارَاةِ لِحَصْمٍ كَيْ عَثَرَ »^(٤) .

(١) هو أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن كمال الدين الأسيوطي الشافعي ، إمام ذائع الصيت ، أشهر من أن يعرف به ، ولد سنة ٨٤٩هـ ، ومات رحمه الله تعالى سنة ٩١١هـ .

راجع ترجمته لنفسه في « حسن المحاضرة » (٣٣٥/١-٣٤٤) و « شذرات الذهب » لابن العماد (٧٩-٧٤/١٠) وغيرهما .

(٢) ص : (٥٥) ط : مؤسسة قرطبة .

(٣) ص : (٤٥) ط : دار البصائر .

(٤) ص : (٤٥) ط : مصطفى البابي الحلبي بمصر

ويستعمل أحياناً «الذا» بمعنى الذي ، وهذا لا يصح كما أفادنيه شيخنا محمد سالم حفظه الله ، فلا يعرف في اللسان العربي استعمال «الذا» لغة في «الذي» وإنما تستعمل في المثني ، فهي «الذان» حذفت نونها . وبعض أهل العلم - ومنهم العلامة المقرئ^(١) كما سيأتي - يقسم نظم المتون العلمية إلى نظم فقهاء ، ونظم علماء اشتهروا بمعرفة الأدب فاصطبغت أراجيزهم العلمية بالأسلوب الأدبي .

وقد عدّ المقرئ في كتابه « فتح المتعال في مدح النعال » نظم الحافظ العراقي نظم فقيه ، وعدّ نظم الإمام ابن الوردي وأنظاره من نظم الأدباء الذين يشتغلون بحوك الكلام وتحسينه .

وأورد في كتابه هذا أبياتاً من ألفية الحافظ العراقي في السيرة في وصف نعال النبي صلى الله عليه وسلم ، وقام بشرحها إلى أن بلغ قوله :

(١) هو أبو العباس : أحمد بن محمد بن يحيى المقرئ ، نسبة إلى قرية « مقرّة » ، التلمساني نسبة إلى « تلمسان » التي ولد بها سنة ٩٨٦هـ ، وبها نشأ ، أديب متفنن ، له نظم في الذروة من البلاغة ، وله مصنفات كثيرة ، أشهرها : « نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب » وغيره ، مات بمصر سنة ١٠٤١هـ .

راجع ترجمته في « خلاصة الأثر » للمحبّي (٣٠٢/١) وما كتبه إحسان عباس في مقدمة تحقيقه لـ « نفع الطيب » (١٤-٥/١) و « الأعلام » (٢٣٧/١) .

(٢) هو زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر بن الوردي ، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ولد سنة ٦٩١هـ ، وتوفي في طاعون حلب سنة ٧٤٩هـ ، وهو إمام مشهور من أعيان الشافعية له مؤلفات كثيرة نظماً ونثراً ، منها « بهجة الحاوي » في نظم الحاوي الكبير للماوردي ، و « التحفة الوردية » أرجوزة في النحو مع شرحها وغيرها . راجع ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٧٣-٣٧٧) و « الدرر الكامنة » لابن حجر (٢٧٢-٢٧٤) وغيرهما .

وَهَذِهِ تِمَثَالُ تِلْكَ النَّعْلِ وَدَوْرُهَا ، أَكْرِمَ بِهَا مِنْ نَعْلِ^(١)
قال معلقاً على هذا البيت : « وقوله : « وَهَذِهِ تِمَثَالُ تِلْكَ النَّعْلِ »
كأنه أنثى أعني التمثال مع أنه مذكر باعتبار تأويله بالهيئة أو الصفة أو على
حذف مضاف أو نحو ذلك ، أي : وهذه صفة تمثال تلك النعل ، ونحو ذلك
وليس في قوله « النعل » مع « نعل » إبطاء ؛ لكون إحداهما معرفة والأخرى
نكرة ، وذلك مما يدفع الإبطاء حسبما تقرر في فن العروض ، على أن نظمه
رحمه الله نظم فقيه^(٢) .

ثم ذكر في مقابل نظم الفقهاء أمثال الحافظ العراقي نظم الأدباء الذين
يشتغلون بتحسين النظم أمثال ابن الوردي وأنظاره ، بعد أن اعتذر للفقهاء
فقال : « والمقصود الإفادة ، وهي حاصلة على كل حال ، وقد سلك هذه
الطريقة جماعة من العلماء الصالحاء - أعني عدم تحسين النظم - إذ قصدهم
الجميل إيصال المعاني إلى السامع ، ولم يشتغلوا بحوك الكلام على طريقة
الأدباء كابن الوردي وأنظاره ، فجزى الله الجميع عن الدين خيراً^(٣) .

ومن الناظمين الذين يعد نظمهم في الذروة : الإمام ابن مالك ، والإمام
(١) لأطيل بنقل هذه الأبيات ، ومن أراد الوقوف عليها فليراجع « العجالة السنية » :
ص (١١٨) .

(٢) عرفه ابن جني في « مختصر القوافي » ص (٣٢) بقوله : « هو أن تجمع في شعر واحد بين
كلمتين بلفظ واحد ومعنى واحد » .

وقال التنوخي في « كتاب القوافي » ص (١٤٨) : « هو إعادة القافية في الشعر » وذكر
أنه مأخوذ من قولك : وطئت الشيء ، وأوطأته سواي .

(٣) و(٤) : ص (١٣٥) .

ابن عاصم ، والإمام ابن المرحّل ، والإمام المقرئ ، وكلهم من الأندلس
ولا يخلو زمن من مبدعين في هذا الجانب ، ومن المبدعين في عصرنا هذا
بل لا أعلم من يقاربه من المعاصرين : العلامة الشيخ محمد سالم بن محمد علي
ابن عبدالودود الهاشمي الشنقيطي الشهير بـ « عدود » ، وأراجيزه شاهدة
بذلك ، لاسيما نظمه المطول الذي نظم فيه مختصر الإمام خليل رحمه الله تعالى
وسماه « التسهيل والتكميل لفقه متن خليل » والذي يقع في بضعة عشر ألف
بيت وغيره من الأراجيز المختصرة والمطولة ونظمه على كثرتة في غاية
السلاسة والإبداع وقد طبع من نظمه المطول في الفقه المالكي ما يتعلق بالعقائد
باسم « مجمل اعتقاد السلف » .

وقبل أن أختم الكلام على هذا المطلب أودّ أن أشير إلى أمر مهم وهو
التفريق بين الضرورات الشعرية السائغة التي اتفق نقاد الشعر وصيارفته على
قبولها واستعملها فحول الشعراء في العصرين الجاهلي والإسلامي ، وبين
العيوب المخلة .

والضرورات الشعرية السائغة نظمها شيخنا العلامة الشيخ محمد
سالم بقوله :

مُعْتَدِرًا مِمَّا يَجُسُّ نُبْيَهَا مِنْ الْبُرُودَةِ لِنَظْمِ الْفُقَهَا
لِمَا مِنَ التَّضْمِينِ فِي الْقَوَافِي يَحْوِي وَمِنْ مُزْدَوِجِ الزَّحَافِ
وَمِنْ سِنَادٍ وَتَدَاخُلٍ بَأَنَّ يَلْزَمُ مِصْرَاعَيْنِ لَفْظٌ بِقَرْنٍ

(١) صدر عن دار الأندلس الخضراء بجدة عام ١٤١٨ هـ .

وَمِنْ دُخُولِ « أَلِ » عَلَى مَا أُفْرِدَا لَفْظاً مِنَ الَّذِي يُضَافُ أَبَدًا وَقَصْرٍ أَوْ نَقْلِ وَحَذْفِ حَرْفٍ عَطْفٍ وَصَرْفِ عَادِمٍ لِلصَّرْفِ وَالْوَقْفِ مِنْ قَبْلِ التَّمَامِ كَ « عَمَلٌ بِرِّيزِينَ وَلْيُقَسِّ مَا لَمْ يُقَلِّ » أما العيوب فقد صُنِّفَتْ فِيهَا الْكُتُبُ الْكَثِيرَةُ ، وَلَا يَخْلُو كِتَابٌ مِنْ كُتُبِ الْعُرُوضِ وَالْقَوَافِي مِنْ بَيَانِهَا .

والتصويب الذي يراه القارئ في هذه الألفية ؛ إنما هو لبعض العيوب المحلّة في الغالب ، وهي متفاوتة كما سيأتي بيان ذلك .

المبحث الثاني : بيان أن إصلاح المتون العلمية وتصويبها من مقاصد التصنيف السبعة ، مع الإشارة إلى تصويبات الشيخين لهذه الألفية .

لا بد من الإشارة - قبل الحديث عن هذه التصويبات - إلى أن هذا المسلك مسلك قديم درج عليه أهل العلم ، وهو أحد مقاصد التأليف السبعة التي نظمها العلامة الشيخ أحمد بن عبدالعزيز الهلالي^(١) رحمه الله تعالى بقوله :

فِي سَبْعَةٍ حَصَرُوا مَقَاصِدَ الْعُقَلَا مِنْ التَّأْلِيفِ فَاحْفَظْهَا تَنْلُ أَمَلًا

(١) هو العباس أحمد بن عبدالعزيز بن رشيد بن محمد الهلالي السجلّاسي ، علامة المنقول والمعقول ، وأحد أئمة المالكية في زمانه ، ومن الزهاد العباد ، له تصانيف عدّة ، ونظم بديع كان مولده بسجلّاسة سنة ١١١٣هـ ، ومات بها سنة ١١٧٥هـ .

راجع ترجمته في « شجرة النور الزكية في طبقات المالكية » محمد مخلوف (٣٥٥/١) و « فهرس الفهارس والأبواب » (١١٠٢-١٠٩٩/٢) للكتاني ، و « الأعلام » للزركلي (١٥١/١) .

أَبْدَعُ تَمَامَ بَيَانٍ لِاخْتِصَارِكَ فِي جَمْعٍ وَرَتَّبَ وَأَصْلَحَ يَا أَخِي الْخَلَلَا^(١)
فَقَوْلُهُ : « وَأَصْلَحَ يَا أَخِي الْخَلَلَا » هو الهدف الذي نقصده من إخراج هذه الألفية المباركة ، وغيرها من المتون بإذن الله تعالى .

ومن القطعيّات المسلّم بها أن الخطأ من لوازم عدم العصمة ، فكل من ليس معصوماً لابد أن يقع في الخطأ ، والوقوع في الخطأ ليس عيباً في حد ذاته وإنّما العيب في الاستمرار عليه بعد معرفته .

وفي رسالة أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما منهنج لجميع أهل العلم إذ يقول : « وَلَا يَمْنَعَنَّكَ قَضَاءُ قَضِيَّتٍ فِيهِ بِالْأَمْسِ فَرَاغَتْ فِيهِ نَفْسُكَ ؛ فَهَدَيْتَ فِيهِ إِلَى رَشْدِكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْحَقِّ فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ لَا يَنْقُضُهُ شَيْءٌ ، وَإِنَّ الرَّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ »^(٢) .

(١) مما سمعته من شيخنا الشيخ محمد الحسن جزاه الله خيراً ، وقد سبق الهلالي إلى ذكر هذه المقاصد السبعة الإمام ابن حزم في رسالته في فضل الأندلس ضمن مجموع رسائله (١٨٦/٢) ولكنني أثرت المنظوم على المنثور .

(٢) أخرج هذه الرسالة بتمامها الدارقطني في « سننه » (٢٠٧/٤) رقم (١٦) والخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٤٩٢-٤٩٣) رقم (٥٣٥) وابن حزم في « الأحكام » (١٠٠٣/٢) والبيهقي في « السنن الكبرى » (١٠/١٣٥، ١١٩، ١١٥) مفرقة من طرق عن سعيد بن أبي بردة ، أنه أخرج الكتاب فقال : هذا كتاب عمر رضي الله عنه .

وأخرجه الدارقطني في « سننه » في الموضع السابق برقم (١٥) من طريق أبي الميخ الهذلي بتمامه ، والبيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٢٤٠/١٤-٢٤١) رقم (١٩٧٩٢) من طريق أبي العوام البصري بتمامه ، ومعمّر في جامع المطبوع مع المصنف لعبدالرزاق (٣٢٨/١١-٣٢٩) رقم (٢٠٦٧٦) من طريق قتادة مختصراً ، وابن حزم =

ولله در الشاعر الحكيم إذ يقول :

لَيْسَ مَنْ أَخْطَأَ الصَّوَابَ بِمُخْطِئٍ إِنْ يَأُوبَ لَا وَلَا عَلَيَّهِ مَلَامَةٌ
إِنَّمَا الْمُخْطِئُ الْمُسِيءُ مَنْ إِذَا مَا ظَهَرَ الْحَقُّ لَجَّ يَحْمِي كَلَامَهُ
حَسَنَاتُ الرَّجُوعِ تَذْهَبُ عَنْهُ سَيِّئَاتُ الْخَطَا وَتَنْفِي الْمَلَامَةَ^(١)

= في « الإحكام » (١٠٠٢/٢-١٠٠٣) من طريق الوليد بن معदान مختصراً .

كلهم قالوا : كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ... الخبر .

وهذه الرسالة لا يخلو إسناده من أسانيد من انقطاع أو ضعف في بعض الرواة ولكن طرقها المتعددة يجبر بعضها بعضاً كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في « التلخيص » (٣٥٨/٤) بقوله : بعد أن عزاه إلى الدارقطني والبيهقي : « وساقه ابن حزم من طريقين وأعلهما بالانقطاع ؛ لكن اختلاف المخرج فيهما مما يقوي أصل الرسالة ، لاسيما وفي بعض الطرق أن راويه أخرج الرسالة مكتوبة » .

وقال الإمام ابن القيم في « إعلام الموقعين » (٨٦/١) بعد أن ساقه بإسناده من رواية أبي عبيد : « وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول ، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة ، والحاكم والمفتي أحوج شيء إليه وإلى تأمله والتفقه فيه » ثم شرحه شرحاً مستفيضاً استغرق أكثر من ثلث الكتاب .

ولاحجة للإمام ابن حزم في تضعيف هذه الرسالة ؛ ولهذا تعقبه العلامة الشيخ أحمد شاکر في الموضوع نفسه بما يفيد عدم موافقته على تضعيفه ، وأكثر جمل هذه الرسالة تشهد لها الأحاديث المرفوعة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهناك دراسات كثيرة عنها لا يتسع لهذا الموضوع لذكرها .

(١) الأبيات للعلامة : مَحْنُضُ بَابَةِ بن عُبيد الدِّيمَانِي ، أورد الأستاذ أحمد الأمين بيتين منهما في « الوسيط في تراجم أدباء شنقيط » في ترجمته : ص (٢٣٨) وهذه الأبيات مما سمعته من شيخنا محمد الحسن .

ومما نقل عن الإمام الشافعي قوله للبُويطي^(١) : « إني صَنَفْتُ هذه الكتب فلم آل فيها الصواب ، ولا بد أن يوجد فيها ما يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ النساء (٨٢) .

وقال المُنزني^(٢) : « قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة ، فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ ، فقال الشافعي : هيه ، أبى الله أن يكون كتاب صحيحاً غير كتابه^(٣) » .

ومن هنا ندرك أن تأليف أهل العلم يقع فيها الخطأ ؛ ولذلك كثرت استدراكات من بعدهم عليهم ، وهذه الاستدراكات لا تقتضي أن اللاحق أكثر علماً من السابق ، أو أتمّ نظراً منه ، ولا يقتضي ذلك أيضاً أن يكون اللاحق قصد باستدراكه أو تعقبه تنقُص من سبقه ، وتتبع أخطائه ، وتصيّد

(١) هو الإمام الفقيه يوسف أبو يعقوب بن يحيى المصري البُويطي صاحب الإمام الشافعي ، أخذ عنه وعن ابن وهب وغيرهما وعنه الربيع المرادي وإبراهيم الحربي وآخرون ، وهو ممن امتحن فثبت ، ومن اتفق على فضله وجلالة قدره ، مات سنة ٢٣١ هـ راجع ترجمته في « تاريخ بغداد » (٤٣٩/١٦-٤٤٤) ت (٧٥٦٥) ط : دار الغرب و « سير أعلام النبلاء » (٦١/١٢-٥٨) ت (١٣) .

(٢) هو الإمام العلامة الفقيه ، أبو إبراهيم : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المنزي المصري ، أحد مُقدِّمي تلاميذ الإمام الشافعي ، وناصر مذهبه ، روى عنه خلق كثير كابن خزيمة والطحاوي ، وابن أبي حاتم وغيرهم ، ولد سنة ١٧٥ هـ ومات سنة ٢٦٤ هـ .

راجع ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (٩٢/١٢-٩٧) و « طبقات الشافعية الكبرى » (٩٣/٢-٩٥) .

(٣) حاشية ابن عابدين (٢٧/١) .

عشراته ، حاشا وكلاً ؛ فإن من كان ذلك همّه ومقصده دل على مرض في قلبه ، ونزوع عنده إلى السمعة والشهرة ، عياداً بالله تعالى .
وما أحسن كلام الإمام محمد الدين الفيروزآبادي^(١) في مقدمة كتابه « القاموس » بعد أن ذكر « كتاب الصحاح » للإمام الجوهري^(٢) وأثنى عليه إذ يقول مبيّناً فضل كتابه « القاموس » عليه : « ثم إنني نبّهت فيه على أشياء ركب فيها الجوهري رحمه الله خلاف الصواب غير طاعن فيه ، ولا قصد بذلك تنديداً له ، وإزراء عليه ، وغضباً منه ، بل استيضاحاً للصواب واسترباحاً للشواب^(٣) » .

ومن تمام النصح للعلم أن يُخدم الكتاب بالتنبيه على أخطائه ، ولذلك

(١) هو الإمام الكبير أبو طاهر ، محمد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي ولد سنة ٧٢٩هـ بـ « كازين » من أعمال فارس ، ومات سنة ٨١٧هـ ، وشهرته تغني عن التوسع في ترجمته ، له مصنفات في سائر العلوم ، ولو لم يكن له إلا « القاموس الخيط » لكفاه فخراً وذكرًا ، رحمه الله وجزاه عن العلم وأهله خير الجزاء .
له ترجمة في « إنباء الغمر » (١٥٩/٧-١٦٣) و « الضوء اللامع » (٧٩/١٠-٨٦) وغيرهما .

(٢) هو أبو نصر ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، أصله من « فاراب » ودخل العراق صغيراً كان إماماً من أئمة اللغة المحدثين ، له تصانيف من أشهرها « الصحاح » مات في حادثة غريبة حيث حاول الطيران بجناحين من خشب ، فخر قتيلاً تجاوز الله عنا وعنه .
له ترجمة في « معجم الأدباء » (١٥٠/٦-١٦٥) و « لسان الميزان » (٤٤٦/١-٤٤٨) وغيرهما .

(٣) ص : (٣٥) مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى .

فإن الكتب التي لم ترو ، ولم يتداولها الناس ، ولم يُنَبَّه على مافيه من الأخطاء والتصحيحات بقيت على ما هي عليه ، وبقيت هذه الأخطاء متداولة .

أما الكتب التي رواها الناس ، وتداولوها ، وتلقاها أهل العلم بالقبول فهي التي وقع عليها الاستدراك ، وكثر عليها التعقب والتنبيه .

ومن الأمثلة على ذلك : استدراكات الإمام الدارقطني على الشيخين رحمهم الله تعالى في « كتاب الإلزامات والتتبع » واستدراكات الخطيب على التاريخ الكبير للإمام البخاري ، واستدراكات الذهبي على الحاكم ، ونظير ذلك عند المحدثين كثير جداً ، وأما سواهم فخطؤهم أكثر ، ولا سيما في مجال النظم الضيق الذي يلتزم الناظم فيه بوزن معين وقافية محدّدة ؛ فإن الخطأ يكثر في ذلك ، وبالأخص إذا لم يجد وقتاً للمراجعة .

والأمثلة على ذلك يتعذر حصرها ، ولعل أبرز مثال على ذلك استدراك كثير من الشراح على أبيات يسيرة من ألفية الإمام ابن مالك ، مع أنها من أحسن المنظومات سبكاً ، وأقواها صناعة ، بل لو قطع إنسان بأنها أعظم ألفية نُظمت على الإطلاق لما جاوز الحقيقة .

ومن أبيات هذه الألفية التي أصلحها عدد من الشراح قوله في باب « الكلام وما يتألف منه » :

وَالْأَمْرُ إِن لَمْ يَكْ لِلتُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَةِ وَحَيْهَلٍ
وقد اعترض عليه بأنه ذكر اسم فعل الأمر دون اسم الفعل الماضي والمضارع ، واعترض على تمثيله بـ « صة » و « حيهل » ؛ لأن اسميتها معلومة

من قوله : « والتنوين » .

وقد أصلح هذا البيت عدد من شراح الألفية منهم الأشموني^(١) بقوله :
وَمَا يُرَى كَالْفِعْلِ مَعْنَى وَانْخَزَلَ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُ صَةِ وَحَيْهَلْ
وذكر أن بيته هذا يشمل أسماء الأفعال الثلاثة .

وأصلحه ابن غازي^(٢) إصلاحاً جزئياً بقوله :

... نَحْوُ صَبْرًا حَيْهَلْ

وذكر أن في ذلك إشارة إلى المصدر واسم الفعل .

(١) هو علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن نور الدين الأشموني نسبة إلى « أشمون »
بمصر من علماء العربية في زمانه ، وفقه شافعي ، ولد بالقاهرة سنة ٨٣٨ هـ ، من تصانيفه
« شرح ألفية ابن مالك » و « نظم المنهاج في الفقه » و « نظم جمع الجوامع »
وغيرها ، مات رحمه الله تعالى حوالي سنة ٩٠٠ هـ .
له ترجمة في « الضوء اللامع » (٥/٦) و « الأعلام » للزركلي (١٠/٥) .

(٢) راجع « شرح الأشموني مع حاشية الصَّبَّان » (٤٦/١) .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ، الشهير بـ « ابن غازي » العثماني المكناسي
إمام مشارك في أكثر العلوم ، ولد بفاس سنة ٨٤١ هـ ، ومات بها سنة ٩١٩ هـ ، مكث في
التصنيف نظماً ونشراً ، من أشهر تصانيفه : « إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب »
وهو نكات على صحيح الإمام البخاري ، و « إنشاد الشريد » شرح للشاطبية و « شفاء
العليل في حلّ مقفل الخليل » في الفقه المالكي ، و « تحرير المقالة في نظم نظائر الرسالة »
وأراجيز كثيرة في القراءات والرسم وغير ذلك من العلوم .

راجع ترجمته في « فهرس الفهارس والأنبات » (٨٩٠-٨٩١) و « الأعلام »
(٣٣٦/٥) و « مقدمة تحقيق إرشاد اللبيب » : ص (٤٠-١١) .

ثم أصلحه إصلاحاً شاملاً فقال : « قلت : ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال » :

وَمَا تَكُنْ مِنْهَا لِذِي غَيْرٍ مَحَلٌّ فَاسْمٌ كَهَيْهَاتَ وَوَيَّ وَحَيْهَلْ^(١)
وصححه أحمد بن كدّاه بقوله :

نَائِبُ فِعْلٍ إِنْ أَبَاهُ وَسَمُّهُ فَمَصْدَرٌ أَوْ حَرْفٌ أَوْ هُوَ اسْمُهُ^(٢)

ومما استدرك على الإمام ابن مالك قوله في آخر باب « التنازع في العمل »

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ^(٣)

وقد أصلحه عدد من الشراح منهم الأشموني بقوله :

وَإِخْذِفُهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبَسٌ أَوْ يُرَى لِعُمْدَةٍ فَجِيءَ بِهِ مُؤَخَّرًا^(٤)

وأصلحه آخر بقوله :

وَإِخْذِفُهُ إِنْ لَمْ يَكْ مَفْعُولٌ حُسْبٌ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْرَهُ تُصِبُّ^(٥)

وإصلاح هؤلاء لبعض أبيات ابن مالك منصب على المعنى لاعلى التراكيب .

* * *

(١) راجع « شرح ألفية ابن مالك » لابن غازي المسمّى « إتحاف ذوي الاستحقاق »

(١٨٥/١-١٨٨) وفيه تفصيل لمسوغات تصويبه لبيت ابن مالك الذي سبق ذكره .

(٢) هو أحمد بن كدّاه الكُمَلِيّ الشَّنْقِيّ ، من العلماء النابهن ، والناظمين الأكثرين
وهو من كبار تلامذة العلامة الشيخ (يُحْظِيهِ بن عبد الودود) مات رحمه الله تعالى في
أواسط القرن الثالث عشر الهجري .

كتب هذه الترجمة شيخنا الشيخ محمد الحسن جزاه الله خيراً .

(٣) راجع « طرّة الجامع بين التسهيل والخلاصة » : ص (١٠) .

(٤) الألفية : ص (٢٩) ط : دار الكتب المصرية .

(٥) و(٦) شرح الأشموني مع حاشية الصَّبَّان (١٠٧/٢) .

ومن هذه التصويريات تصويب الإمام زكريّا الأنصاريّ لقول الحافظ العراقيّ في مبحث « القراءة على الشيخ » :

قُلْتُ : كَذَا إِنْ ثَقَّةٌ مِّمَّنْ سَمِعَ يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنَعُ^(١)
قال الشيخ زكريّا : « وترك جزم » يَحْفَظُهُ « المفسر لشرط » إِنْ « للوزن ولو قال : « حَفَظَهُ » لم يحتج لذلك » .

فبين رحمه الله تعالى أن قوله : « يحفظه » لحن ؛ لأن الصواب جزمه للشرط .
وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بما هو أولى حيث جعل « إذ » مكان « إن » مع الإبقاء على صيغة الفعل « يحفظه » كما هي فقال :

قُلْتُ : كَذَا إِذْ ثَقَّةٌ مِّمَّنْ سَمِعَ يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنَعُ^(٢)
وسبق للإمام زكريّا الأنصاريّ أن تعقب الحافظ العراقيّ في مراتب التجريح في قوله :

وَبَعْدَهَا فِيهِ مَقَالَ ضَعْفٌ وَفِيهِ ضَعْفٌ تُنْكَرُ وَتَعْرِفُ
قال : « والجزء الثاني من عجز البيت دخله الكُفُّ إن لم تُشبع حركة « تُنْكَرُ » وهو لا يدخل بحر الرجز ، ولو قال : « تُنْكَرُ » بهاء ساكنة سلم = وسبب تصويبهم له : أنه أسقط قيداً لا بد منه ، وهو أمن اللبس ، وأن كلامه يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظنّ يجب حذفه ، وليس كذلك .
أفادنيه شيخنا الشيخ محمد الحسن ، جزاه الله خيراً .

(١) و(٢) « فتح الباقي » : ص (٢٩٥-٢٩٦) ط : دار ابن حزم .

(٣) راجع هذه الطبعة للألفية : ص (٦٦) البيت رقم (٣٧٩) .

(٤) الكُفُّ في زحاف العروض هو : إسقاط الحرف السابع من الجزء إذا كان ساكناً ؛ كنون « فَاعِلَاتُنْ » و « مَفَاعِلُنْ » فيصير « فَاعِلَاتُ » و « مَفَاعِلُ » وكذلك كل ماحذف =

من ذلك »^(١) .

لكن إسكان الهاء في « تُنْكَرُ » ضرورة لأمسوّغ لها ، وقد أصلح هذا البيت والذي بعده الشيخ محمد الحسن^(٢) .

ولم ينزل أهل العلم في كل زمان ومكان يستدرك بعضهم على بعض ويسدّد بعضهم بعضاً ملتزمين - في الغالب - أدب الردّ مع اعتراف اللاحق للسابق بالسابقة في العلم والفضل ، وما حصل لبعضهم - وهم قليل - من شطط في القول ، فنسأل الله تعالى أن يغفر لنا وله ويتجاوز عنا جميعاً بمنّه وكرمه .

ولله در القائل :

رَدُّ الْأَجِلَاءِ عَلَى الْأَجَلَاءِ مِنْ الْأَبِينِ وَالشُّيُوخِ دَلَالًا
مَعَ قَبُولِ غَيْرِ وَاحِدِ نَبَةٍ لَهُ عَلَى جَوَازِهِ أَوْ طَلَبَةٍ
رَدَّ عَلَى مَالِكِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنُ ابْنِ عَاصِمٍ عَلَى ابْنِ عَاصِمٍ
وَابْنُ ابْنِ مَالِكٍ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ وَسَلَّمَ النُّقَادُ كُلَّ ذَلِكَ
كَذَا الرَّهْونِيُّ عَلَى رُسُوحِهِ قَدْ أَكْثَرَ الرَّدَّ عَلَى شُيُوخِهِ^(٣)

= سابعه ، على التشبيه بكفة القميص التي تكون في طرف ذيله .

راجع « تاج العروس » للمرتضى الزبيديّ (١٢/٤٥٨-٤٥٩ - كفف) .

(١) « فتح الباقي بشرح ألفية العراقي » ص (٢٧٩ و ٢٨١) .

(٢) راجع هذه الطبعة للألفية : ص (٦٢) البيت (٣٤٦ و ٣٤٧) .

(٣) هذه الأبيات من نظم العلامة الشيخ محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبيّ الشنقيطيّ رحمه الله تعالى ، وقد أملاها عليّ شيخنا العلامة محمد سالم أثابه الله تعالى .

وهؤلاء المذكورون من أعيان المذهب المالكي وأشهر مجتهديه رحمهم الله تعالى جميعاً .

ومن أكبر الدواعي الحاملة على إصلاح الخلل في المتون المنظومة على وجه الخصوص أن كثيراً من المنظومات قد ذكر فيها أصحابها الإذن لمن يأتي بعدهم بالتعقيب والإصلاح إن كان أهلاً لذلك .

ومن أولئك الإمام الحريري^(١) صاحب المقامات ، حيث قال في آخر منظومته « ملحّة الإعراب » :

وإن تجد عيباً فسُدّ الخَلالاً فجَلِّ مَن لَّا عَيْبَ فِيهِ وَعِلا

وقال الإمام الحسن بن زين القناني^(٢) في آخر توشيحته لـ « لامية الأفعال » لـ « الإمام ابن مالك » :

(١) هو الإمام أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري ، من أشهر أهل زمانه في اللغة والأدب ، شاعر مجيد ، من أشهر مصنفاته : « المقامات » و « دُرّة القَوَاصِ في أوْهام الخواص » و « مُلحة الإعراب » وغيرها ، مات رحمه الله تعالى سنة ٥١٦ هـ .
راجع ترجمته في « السير » (١٩/٤٦٥-٤٦٥) و « إنباه الرواة » للقفطي (٢٧-٢٣/٣) وغيرهما .

(٢) ص (٤٧) ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٣٩ هـ .

(٣) هو الإمام الحسن بن زين القناني الشنقيطي ، ولد سنة ١٢٢٥ هـ ، كان من أنبغ أهل زمانه وأحدَهم ذهناً ، وأسرعهم بديهة ، له نظم كثير ، أكثره في علوم العربية وأشهر تصانيفه توشيحته على « لامية الأفعال » لـ « ابن مالك » ، وهو مطبوع ، مات رحمه الله تعالى سنة ١٣١٥ هـ أو بعدها بقليل .

راجع ترجمته في « الوسيط في تراجم أدياء شنقيط » لأحمد بن الأمين : ص (٣٧٧-٣٨٠) .
(٤) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، إمام العربية بلا منازع ، أشهر من =

وإنني أبتغي مَن رأى خَلالاً فيما انتدبتُ لَهُ أن يُصلِحَ الخَلالاً^(١)
إذا تيقنهُ جَنباً وإنَّ عَلَيَّ رَبِّ البرِّيَّةِ لِي لَّا غَيْرُ مُتَكَلِّأ^(٢)

وقال الشيخ محمد المامي^(٣) في خاتمة نظمه لمختصر خليل في الفقه المالكي :
وَقَدْ أَذِنْتُ فِي الصَّلَاحِ خَارِجَهُ لِعَلِّ عَنِ الْقِيَاسِ خَارِجَهُ^(٤)
ولم يقتصر الأمر على المتون المنظومة ، بل تعداه إلى المصنفات المنشورة .

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله الإمام خليل بن إسحاق المالكي^(٥) في كتابه « المختصر » : « ثم أعتذر لذوي الألباب من التقصير الواقع في هذا الكتاب - إلى أن قال - : فما كان من نقص كملوه ، ومن خطأ أصلحوه ، فقلما يخلص

= الشمس في رابعة النهار ، رحمه الله رحمة الأبرار ، وقد سهوت عن ذكر هذا عند أول ورود لاسمه .

(١) راجع شرح ابن زين لـ « لامية الأفعال » لـ « ابن مالك » : ص (١١٩) ط : الإمارات .
(٢) هو العلامة الشيخ محمد المامي المباركي شيخ مشايخ زمانه ، وفقه أقرانه ، له نظم كثير وتصانيف نافعة ، منها : نظم قواعد الوشريسي في قواعد الفقه المالكي ، ونظم الأحكام للماوردي ، وردّ الضّوال والهمل عن الكروع في حياض العمل ، ونظم المقصور والممدود وله ديوان شعر في أغراض مختلفة مات رحمه الله سنة ١٢٨٢ هـ .

راجع ترجمته في مقدمة « شرح كتاب البادية » : الورقة (٧) .

(٣) سمعته من شيخنا الشيخ محمد الحسن حفظه الله تعالى .

(٤) هو الإمام خليل بن إسحاق بن موسى المعروف بـ « الجندي » نشأ بالقاهرة ، وولي الإفتاء فيها على مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى ، له « المختصر » عمدة المالكية في المذهب وقد كُتب له القبول فشرحه الجم الغفير ، ومن تصانيفه : « التوضيح » وهو شرح لمختصر ابن الحاجب ، و « المناسك » وغيرهما ، مات رحمه الله تعالى سنة ٧٧٦ هـ على الأشهر .

راجع ترجمته في « الديباج المذهب » لابن فرحون (١/٣٥٧-٣٥٨) و « الدرر الكامنة » لابن حجر (٢/١٧٥) .

مُصَنَّف من الهفوات ، أو ينجو مؤلَّف من العثرات^(١) .

ومن المصنِّفين من صرح بأنه لو أعاد النظر في كتابه لاستدرك على نفسه وقدم وآخر ، وحذف وأضاف ، وهذا كثير ، لاحتاج إلى ذكر أمثلة عليه .
وليعلم الناظر في هذه المنظومة المباركة أن إصلاح مافيه من خلل يسير هو متفاوت في الدرجة ، فمنه ماهو ضروري ، ومنه ماهو دون ذلك كما قال شيخنا العلامة الشيخ محمد سالم حفظه الله تعالى بعد أن فرغ من مراجعة هذه التصويبات : « الملاحظ أن هذه التصويبات منها الضروري ، ومنها الحاجي ومنها التحسيني » .

ولابأس أن أمثل للتقسيم الذي ذكره بأمثلة إجمالية تاركاً للقارئ أن يتعرّف بنفسه على الأمثلة مفصلة في مظانها .

فمن التصويبات الضرورية : تصويب مافيه لحن ، مثل قوله :
قُلْتُ كَذَا إِنْ ثِقَّةً مِمَّنْ سَمِعَ يَحْفَظُهُ ... البيت وقد سبق آنفاً أن قوله : « يحفظه » لحن ، أصلحه الشيخ زكريا الأنصاري بقوله : « حفظه » .
وأصلحه الشيخ محمد سالم بجعل : « إِذْ » مكان « إِنْ » كما تقدّم ، مع الحفاظ على كلمة « يحفظه » .

ومن التصويبات الضرورية : تصويب قوله في « مراتب التعديل » : ص (٦٠) .
صُوِيلِحْ صَدُوقٌ أَنْ شَاءَ اللَّهُ أَرْجُو بِأَنْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهُ
ومن ذلك تصويب قوله في « كتابة الحديث وضبطه » : ص (٨٨) .

(١) (٦/١) مع شرحه « جواهر الإكليل » لـ « صالح الأزهرى » .

وَكَرِهُوا فَصَلَ مُضَافِ اسْمِ اللَّهِ مِنْهُ بِسَطْرٍ إِنْ يُنَافِ مَاتَلَاةً
وهذان البيتان مؤلفان من السريع الموقوف والرّجز التام المذيل
فالمصراعان الأولان من البيتين من السريع الموقوف ، والأخيران من الرّجز التام المذيل ، والإذالة لاتصلح في الرّجز .

وقد أصلحهما الشيخ محمد سالم كما ستري ذلك في موضعه .

ومن التصويبات الحاجية : تصويب مافيه ضعف في التركيب ، أو عيب في القافية ، وكذلك إصلاح ما اجتمع فيه ضربان ، وسيرى القارئ ماتمّ تصويبه من ذلك .

ومن التصويبات التحسينية : إصلاح الضرورات الشعرية التي يمكن الاستغناء عنها .

وقد علّقت على هذه التصويبات في مواضعها بما يجليها إن شاء الله تعالى وأكثر التعليقات والتعقبات هي مما أفدته من الشيخين حفظهما الله تعالى .
وقد نحا الشيخان في هذه التصويبات والإصلاحات الدقة البالغة التي تهدف إلى الحفاظ على ألفاظ الناظم ومعانيها ، مع تجنب زيادة بيت آخر على البيت الذي تمّ إصلاحه ، ولم يقع هذا إلا في موضع واحد فقط ، في مراتب التجريح ، وكثير من التصويبات يكون بحذف حرف أو إبداله .

المبحث الثالث : عملي في تحقيق هذه الألفية النافعة .

مرّ عملي في هذه الألفية المباركة بمرحلتين .

أولاهما : تحقيقها على خمس نسخ خطيّة ، مع إثبات الفروق بين هذه

النسخ، وتدوين تصويبات الشيخ «محمد سالم» وتلميذه الشيخ «محمد الحسن» وكتابة هذه المقدمة الدراسية ، سوى هذا العنوان فإنني كتبت بعد الفراغ من مراحل التحقيق، وانتهت هذه المرحلة في يوم الأربعاء ٢١/٥/١٤٢٠هـ.

الثانية : إكمال خطوات التحقيق بعد الحصول على نسختين مهمتين هما نسخة ابن أبي مدين، ونسخة مكتبة الشيخ عارف حكمت رحمهما الله تعالى . وكان إكمال التحقيق على فترات متباعدة كان آخرها في شهري رجب وشعبان من هذا العام ١٤٢٣هـ .

وفي هذه الأسطر أجمل خطوات التحقيق على النحو الآتي :

أ : أثبت الفروق بين النسخ الست مستفيداً من النسخ المطبوعة مع شروحها ، لاسيما « فتح الباقي بشرح ألفية العراقي » للإمام زكريا الأنصاري وهي فروق يسيرة وسيأتي الكلام على وصف هذه النسخ بعد هذا المبحث .

ب : علّقت على ماله صلة بسلامة النص وضبطه وتحرير ألفاظه ، وأهم ماغنيت به :

- ١- علّقت على الضرورات الشعرية وأوجه الضبط .
- ٢- علّقت على ألفات الإطلاق ؛ لأنني وجدت السواد الأعظم من طلبة العلم المبتدئين لا يميزون بينها وبين ألفات التثنية والألفات المصاحبة لتتوين النصب الواردة في آخر القوافي ، وهو ما يعرف عند أهل الأداء بمدّ العوض .
- ٣- إذا بدأ الناظم بهمزة وصل في الأبيات أو العناوين فإنني أميزها بما يدل على ذلك ، وهو ضبطها بالحركة مع تلوينها ، وانظر على سبيل المثال

أوائل مصاريع الأبيات التالية : (٥٠) و (١٠٩) و (١٧١) و (٢١٣) و (٢٢٥) و (٢٧٠) و (٣٠٨) و (٣٢١) و (٣٢٥) و (٣٢٩) و (٤١١) و (٤١٢) و (٤١٤) و (٤٣٣) و (٤٦٧) و (٤٧٣) و (٤٨٥) و (٥١٩) و (٦٣٢) و (٦٦١) و (٧٩٢) و (٨٢٩) و (٨٤٧) و (٨٦٥) و (٨٩٠) و (٩٠١) و (٩٠٢) و (٩٧٦) .

أما العناوين فينظر : **« الصَّحِيحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ »** ص : (٤) **« الْمُسْتَخَرَجَات »** ص : (٥) و **« الْمَرْفُوع »** و **« الْمُسْنَد »** ص : (١٣) **« الْمَتَّصِلُ وَالْمَوْصُولُ »** و **« الْمَوْقُوف »** و **« الْمَقْطُوع »** ص : (١٤) **« الْمُرْسَل »** ص : (١٧) و **« الْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ »** و **« الْعِنْعَنَةُ »** ص : (١٩) و **« الشَّاذُّ »** و **« الْمُنْكَرُ »** ص : (٢٣-٢٤) و **« الْأَفْرَادُ »** ص : (٣٠) **« الْمُضْطَرَبُّ »** ص : (٣٤) وهكذا أغلب العناوين .

وقد سبق أن شرحت أهم مصطلحات الضبط في مقدمة تحقيقي لمتن «هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبين متشابه الكتاب» ص (٣٥-٣٦) .

٤- قمت بضبط ماله وجهان بلونين ، ومن الأمثلة على ذلك لفظ «مُبْهَمًا» في البيت رقم (٨) فإن فيه الوجهين : فتح الهاء وجعلت الفتحة باللون الأسود ، وكسرهما وجعلت الكسرة باللون الأحمر ، ولهذا نظائر في مواضع عدة ، منها « ضُعْفٌ » في البيت رقم (٥٣) و « أَلْيَعْمَرِي » في البيت رقم (٧٠) و « يَقْرَأُ الصَّوَابُ » في البيت رقم (٦٤٤) و « أَرْبَعَةٌ » و « خَمْسَةٌ » و « سِتَّةٌ » و « سَبْعَةٌ » في الأبيات (٨٣٧) و (٨٣٨) و (٨٣٩)

وغيرها ، وفي الغالب أكتفي بالضبط دون التعليق إلا إذا كان هناك ما يقتضي ذلك ، كما حصل في ضبط المواضع الثلاثة الأخيرة .

٥- علّقت على مواضع نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وهي في هذه الألفية كثيرة جداً ، وجعلت فوق الألف التي نقلت عنها الهمزة رأس صاد صغيرة هكذا «**م**» إشارة إلى أن همزة هذه الألف تحولت بعد نقل الحركة عنها إلى همزة مشابهة لهمزة الوصل وهذا أمر معروف في تدوين المخطوطات عامة ، ومخطوطات بلاد المغرب العربي ولاسيما مخطوطات إقليم شنقيط وهذه الصاد الصغيرة معمول بها في رسم المصاحف .

٦- ميّزت الفروق اليسيرة في عناوين الأبواب بالنجمة ذات اللون الأخضر (*) ولم أدخلها في تسلسل ترقيم الهوامش .

ج : إنّ إخراج هذه الألفية محققة في حجم صغير يسهل حمله واصطحابه هو من شروط إخراج متون هذه السلسلة ، لذلك تركت شرح الغريب^(١) والترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في أبياتها ، والتعليق على ما زخرت به من منات المصطلحات والأقوال لأسباب عدّة منها :

١- أنّ هذا يصرفنا عن الهدف المرسوم الذي سبقت الإشارة إليه وهو إخراج هذه الألفية في حجم صغير مناسب للحفظ والاستذكار .

٢- أنّ التعليق على هذه الأمور وغيرها يحتاج القيام به إلى مجلدات .

(١) علّقت على ثلاث مفردات في مواضع متفرقة ، وجدت نفسي مدفوعاً إلى بيانها لشدة غرابة الأولى والثالثة - حسب فهمي القاصر - وخشية الالتباس في الثانية .

أما الأولى فهي قوله : «**أَزْفَلَهُ**» في البيت رقم (٤٥٩) ومعناها : جماعة من الرواة ، وأما الثالثة : فهي كلمة «**يَنْصُ**» في البيت رقم (٨٠٠) ومعناها : يتيسّر ، وأما الثانية وهي التي خشيت الالتباس فيها : فهي كلمة «**برء**» في البيت رقم (٩٠١) أي الذي ييري =

٣- أنّ في ذلك صرفاً لطالب العلم عن تلك الشروح الكفيلة ببيان هذه الأمور ، ولاسيما «**فتح المغيث**» و «**فتح الباقي**» للإمامين : «**السخاوي**» و «**زكريّا الأنصاري**» فمن أراد بيان شيء من ألفاظ هذه الألفية فإنه يجد بغيته في هذين الشرحين إلا مآندر .

بقي أمر تردّدت فيه كثيراً ثم عزمتم على القيام به ، وهو تخريج الأحاديث التي أورد الناظم أطرافها أو أشار إليها في النظم . ويرجع قيامي بتخريجها إلى أسباب أذكر منها .

١- أنّ هذه الأحاديث لم تجد العناية الكافية من محققي شروح الألفية^(١) فعنّ لي أنّ أخرجهما تخريجاً موجزاً مع بيان مراتبها ثبوتاً وضعفاً ، وتوثيق كل ما أنقله من المصادر المعتمدة ، وبذلت جهداً مضنياً في تتبع أقوال أهل العلم في الأحاديث المعلّة التي مثّل بها الناظم رحمه الله تعالى .

وقد سلكت في تخريج الأحاديث طريقة التفريع على المتابعات ، مع تحرير الألفاظ قدر الإمكان .

٢- أنّ حفظ طالب العلم لهذه الألفية مقروناً بالعناية بهذه الأحاديث الواردة في النظم أمر لا يحتاج إلى برهان على أهميته ، فهو من الأهمية بمكان .

٣- أنّ الكلام على هذه الأحاديث في الشروح المذكورة مفرق في صفحات هذه الشروح بدون عزو ، فكان تخريجها معزوة إلى مصادرها في صفحات يسيرة عملاً يوفر على الطالب الوقت والجهد .

٤- لقد انتفعت - والحمد لله وحده - بتخريج هذه الأحاديث ، وكان

= العود وقد علّقت عليها خشية أن يظن بعض القراء أنها اسم علم .

(١) بعد فراغي من تحقيق هذه الألفية النافعة وتنضيدها ، ظهرت طبعة جديدة لـ «**شرح** =

من توفيقه سبحانه لي أن عدد هذه الأحاديث زاد على (٤٠) حديثاً وبهذا ألحق بقافلة أصحاب الأحاديث الأربعينية بفضل الله تعالى، وأتسببه بهم.

د : لما كان حسن الإخراج لهذه المتون من الأمور المعينة لطالب العلم على الانتفاع بها ، بذلت قصارى جهدي في العناية بذلك .

وإليك - أخي القاريء - بعض الأمور التي بذلت غاية الجهد في العناية بها .

أولاً - ميّزت تصويبات الشيخ محمد سالم باللون الأخضر ، وجعلت كل بيت من الأبيات وكل مصراع من المصاريع بين قوسين مزهرين هكذا ﴿ ﴾ إلا إذا كانت هذه التصويبات جملاً أو كلمات أو حروفاً فإنني أميزها باللون الأخضر كذلك ، دون وضعها داخل أقواس ، ورأيت من الأحسن وضع خط باللون الأحمر تحت كل جملة أو كلمة أو حرف .

أما تصويبات تلميذه الشيخ محمد الحسن فإنني أميزها باللون الأحمر وأضع كل بيت من الأبيات الكاملة ، وكل مصراع من المصاريع بين قوسين مركبين هكذا { } .

فإذا كانت هذه التصويبات جملاً أو كلمات أو حروفاً ، فإنني أميزها باللون الأحمر أيضاً ، دون وضعها داخل أقواس ، وأضع تحت كل جملة أو كلمة أو حرف خطأ باللون الأخضر .

وفي الهوامش أضع أبيات الألفية التي تمّ إصلاحها معلقاً على هذه = التبصرة والتذكرة ﴾ بتحقيق الشيخين : عبداللطيف الهميم ، وماهر الفحل ، وفي عملهما عناية جيدة بتخريج الأحاديث .

التصويبات ، مثبتاً جميع ما أفدّته من الشيخين من فوائد ونكات وتعليلات . والغرض من هذا الصنيع أن يكون التصويب هو الأساس الذي يحفظه من يرغب في حفظها ، والله من وراء القصد .

ثانياً - قام الشيخ محمد الحسن جزاه الله خيراً بضبط الألفية بقلمه ضبطاً تاماً ، وعند القيام بتنضيد حروفها تقيّدْتُ بهلذا الضبط قدر مكنتي وطاقتي وماندت عن ذلك فهو من لوازم النقص الذي لامناص منه ، واستفدت إلى جانب ذلك من نسخة « أ » المضبوطة ضبطاً تاماً لاسيما في ضبط ماله وجهان ولم أَدع حرفاً واحداً إلا ما كان من قبيل الإدغام أو الإخفاء ؛ فإنني لأضبطه بالشكل على طريقة أهل الأداء، وأضبط من ذلك ما يخشى الالتباس في نطقه . وربما وجد القارئ - كما أسلفت - أحرفاً نَدَّ عنها النظر ، فسبحان من جعل النقص من لوازم البشر .

ثالثاً - اجتهدت في إخراج النص اجتهداً بالغاً ، وكنت أمضي مع الناسخ أثابه الله تعالى ما لا يقل عن عشر ساعات في أكثر الأيام ، نجلس أمام شاشة الجهاز الناسخ ندقق في طريقة رسم الحروف ، وكيف تُنزل الحركات عليها وما المسافة المناسبة بين الحرف والحركة ، وكيف تُوضع الأقواس على الكلمات ، إلى غير ذلك من الأمور التي تتطلب صبراً وجهداً ووقتاً طويلاً .

رابعاً - رَقمت الأبيات ترقيماً عَشْرِيّاً من الجهة اليسرى للصفحات ، فمن أراد رقم بيت معيّن فإنه يعدّ ماقبل الرقم المثبت أو مابعده بحسب قرب البيت

المراد تحديد رقمه من الرقم العشريّ المثبت بالتسلسل المضاعف .

خامساً - يلحظ القارئ للهوامش أمرين :

أولهما : الجمع بين الأشياء المتوافقة مع التقيّد بترتيبها في كل صفحة فإذا تكررت ألفات الإطلاق في صفحة واحدة - على سبيل المثال - بحيث كانت الألف الأولى برقم (٣) والتي بعدها برقم (٥) والثالثة برقم (٦) وأخرى برقم (٩) فإنني أدون هذه الإحالات في الهامش هكذا : (٣) و(٥) و(٦) و(٩) : الألف في هذه المواضع للإطلاق .

ثانيهما : يتكرر الرقم في مواضع يسيرة ؛ لأن الكلمة التي وضع عليها الرقم يتطلب التعليق عليها مرتين كما في ص (١٩) الهامش رقم (١) وص (٥٣) الهامش رقم (٢) والهامش رقم (٤) .

سادساً - سأقتصر في الفهارس على فهرسين فقط فهرس للأحاديث وفهرس للمحتوى ، وليست هناك ضرورة لوضع فهرس تفصيلية للأعلام والألفاظ والمصادر وغيرها ، لأن ذلك لا يتناسب مع حجم متن منظوم .

وهناك أمور تحسينيّة لاداعي للحديث عنها ، ويستطيع المتأمل إدراكها . والله نسأل أن يصلح سرائرنا وعلايتنا ، ويجنبنا الوقوع في شرك حظوظ النفس الأمّارة بالسوء ورغباتها ؛ إنه خير مسؤول ، وعليه التّكّان وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الأصول الخطيّة التي اعتمدتُ عليها في التّحقيق

يسّر الله تعالى لي - وله الحمد والمنة - تصوير سبع نسخ خطية لهذه الألفية المباركة ، وإليك وصفها :

الأولى : نسخة مصوّرة عن مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت مودعة بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة ، رقم التصنيف (٢٣١/١٢) ورقمها العام في مكتبة عارف حكمت (٢٧٨) .

وهذه النسخة تمتاز بدقة الضبط في الجملة ، وحسن الخط ، فقد كُتبت بخطّ نسخيّ جميل مع وضع إطار على كل صفحة ، غير أن له في ضبط بعض الكلمات طريقة خاصة ربما تكون مستغربة لدى القارئ ، ولعل هذه الطريقة كانت متبعة في زمان الناسخ ومن الأمثلة على ضبطه غير المؤلف كتابته للهمزة قبل الألف هكذا «ءاقسام الحديث» ونحو «ءاذا قال الشيخ ...» ومن ذلك نقط الألف المقصورة نحو «علي» و «طوى» فإنه يكتبها هكذا «علي» و «طوي» .

وله عناية بضبط الكلمات التي يرد في ضبطها وجهان ، ويكثر من التسهيل في الكلمات المهموزة .

وأفضل ما يميز هذه النسخة أنها مقروءة على الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وعليها إجازة بخطه ، كتبها لأحد تلاميذه ، سيأتي ذكر اسمه ، وهي مصوّرة ضمن النماذج المصوّرة في آخر هذه الدراسة .

واسم ناسخها : محمد بن أحمد بن عليّ الشهير بـ « الكفّيّ » وتاريخ النسخ كان سنة ٨٠٨ هـ أي بعد وفاة ناظمها بنحو سنتين ، وعدد أوراقها (٥٦) ورقة بدون إجازة الحافظ ، وعدد الأسطر في كل صفحة (١٠) أسطر بمقياس (١٧×٢٥) .

أما الذي عرضها على الحافظ ابن حجر ، وكتب له إجازة عليها بخطه فهو جمال الدين عبدالله النابيّ ، وكان يكتب بعد عرضه لعدد من الأبواب : بلغ . جمال الدين ... » إلخ . وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف « أ » .

الثانية : نسخة مودعة برقم (٦٦١) وعليها تملّك ، وعنوانها مشوب بالعجمة إذ كتب عليها « كتاب ألفية عراقي » وتحت هذا العنوان جملة « أصول حديث » .

وكاتب هذه النسخة هو « محمد خليل عليّ الكرادميّ الشافعيّ » فرغ من نسخها يوم الأربعاء ٢٥/جمادى الأولى سنة ٨٥٣ هـ ، وهي نسخة مقابلة على نسخة الناظم ، ونسخة أخرى عليها خط المصنف ، وهذه النسخة جيدة مضبوطة بالشكل ، وعدد أسطرها في كل صفحة تسعة أسطر ، وقد رمزت لها بالحرف « ب » .

الثالثة : نسخة مودعة برقم (٨٣٥٤) عامّ ، معنونة بـ « كتاب التبصرة والتذكرة » كتبها « محمد الحمصيّ بن محمد البغداديّ السّقا » وفرغ من

نسخها نهار السبت ٢٦ شوال عام ٨٧١ هـ ، وقد كتب على غلافها أبيات من الشعر ، وعدد الأسطر في كل صفحة (١٧) سطراً . وهي نسخة مسموعة مضبوطة بالشكل ، قليلة الأخطاء ، وقد رمزت لها بالحرف « ج » .

الرابعة : نسخة مودعة برقم (٨٥٧/ خ ف) بهامش كتاب « فتح الباقي بشرح ألفية العراقي » للإمام زكريّا الأنصاريّ ، وناسخها هو « محمد ابن حسين الشهير بالمغربل » فرغ من نسخها في شهر صفر سنة ١١٧١ هـ وهذه النسخة مصورة عن نسخة « روضة خيريّ بمصر » وعليها تملّك باسم « أحمد خيريّ » وقد رمزت لهذه النسخة مع النسخة الممزوجة بشرحها بالحرف « د » .

الخامسة : نسخة مودعة برقم (١٩٠٤) مصورة عن مكتبة « أمين دمج » ببيروت / ٣٠٠ ، وقد كتب عليها « هذه ألفية علم الحديث للعالم العامل ... » واسم ناسخها « عليّ بن حسين بن عمر الحافظ » وعليها تعليقات مقتبسة من « فتح الباقي » للإمام زكريّا الأنصاريّ وعدد الأسطر في كل صفحة (١٧) سطراً كسابقتها ، وقد رمزت لها بالحرف « هـ » .

السادسة : ممزوجة بشرحها « فتح الباقي » كما تقدم آنفا ، وهي تحمل رقم النسخة « د » ؛ لأن ناسخهما واحد وهو : محمد بن حسين الشهير بـ « المغربل » ولم أرجع لهذه النسخة إلا في مواضع معينة ، ولم يظهر لي

(١)

فرق بينها وبين النسخة التي كتبت بهامشها .

السابعة : نسخة كتبت حديثاً ، وهي التي ميّزتها بقولي « نسخة ابن أبي مدين » وقد فرغ منها كاتبها العلامة الشيخ الحافظ محمد بن أبي مدين الشنقيطي ضمن شرحه عليها ظهر يوم الأربعاء آخر يوم من شهر الله المحرم فاتح سنة خمس وتسعين وثلاثمائة وألف .

وهي وإن كانت نسخة متأخرة في تاريخها لكنها مسموعة محررة .

وقبل أن ألقى القلم لأبد من شكر أصحاب الفضل بعد شكر الله تعالى الذي يرجع إليه كل فضل ، والذين يستحقون الشكر والدعاء كثير والحيّز لا يتسع هنا إلا لمن لهم عون مباشر على إنجاز تحقيق هذه الألفية النفيسة وأبدأ أولاً بشكر شقيقي الجليل علامة المنقول والمقول الشيخ محمد سالم بن محمد علي بن عبد اللودود « عَدُوْد » الشنقيطي أمتع الله به ، واثني بشكر تلميذه النابغة محمد الحسن الددو الشنقيطي على ما أوليا به هذه الألفية من عناية تامة تصحيحاً وتوجيهاً .

أسأل الله تعالى أن يتولّى جزاءهما ، ويحسن إليهما ، ويضاعف النفع بهما ويقر أعينهما وأعينا جميعاً بنصرة هذا الدين وظهوره والتمكين لحملة .

(١) جميع هذه النسخ الخمس : الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة محفوظة في قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
وجميع هذه النسخ - كما ترى في صور النماذج - كتبت بخط مشرقّي معتاد .

وأثني بشكر صاحب الفضيلة الشيخ مصطفى بن كرامة الله مخدوم على إتقافه لي بأهمّ النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق رغم أنها وصلت متأخرة بعد أن أتممت مقابلة سائر النسخ ، وكان جزاه الله خيراً يرغب تحقيق هذه الألفية ، ولما علم أنني فرغت من تحقيقها أثرتني أثابه الله بهذه النسخة الفريدة ، وهذا شأن أهل العلم والفضل .

ولابن الفاضل الشيخ علي بن سعد الغامدي وافر الشكر على ما قدمه لي من عون في الدلالة على مواضع الأصول الخطيئة المودعة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، مع إلحاحه في الإسراع بتحقيقها ، وكان قبل ذلك قرأها عليّ قراءة ضبط وحفظ ، زاده الله توفيقاً وسداداً .

وهناك من أثر عدم ذكر اسمه ممن أعان على إنجاز هذه الألفية رغبة في محض المثوبة ، أسأل الله أن يكرمهم بقبول ما قدموا ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ الآية (١٢٠) من سورة التوبة .

والشكر موصول للقائمين على إدارة المطبوعات وفسح الكتب بوزارة الإعلام على ما عهدناه عنهم من سرعة الإنجاز رغم كثرة الأعمال عندهم أسأل الله لهم التوفيق والعون .

ويتعين عليّ أن أنوّه بالمجهود الكبير الذي بذله أخي صاحب الفضيلة مبارك الخشيم في متابعة إخراجها والإشراف على سير طباعتها ، وأسأل الله

تعالى أن يتولّى عني مكافأته ، ويجزل مثوبته ، ويبارك له في نفسه وأهله وماله .
ومن الواجب عليّ كذلك إزجاء الشكر المقرون بالدعاء للابن الماجد
النبيه : ماجد بن عليّ القحطانيّ الذي نذر جُلّ وقته لخدمة هذه السلسلة
فجزاه الله وأسرتَه الكريمةَ خير الجزاء .

وللقائمين على مطبعة الابتكار مسؤولين وعاملين خالص الشكر على
عنايتهم بإخراج هذا المتن المبارك ، وإذا وجدت - أخي القارئ النبيل - خللاً
وهو ولاشك مقطوع بوجوده فابعث إليّ بتصويبه عبر صندوق البريد المدون
في آخر التقديم ؛ فإن هذا من تمام النصح ، والمؤمنون نصحه .

وأختم بالدعاء لأهلي وأولادي الذين عانوا كثيراً من عزلي عنهم ، أسأل
الله أن يشيهم ويمنحهم الصبر والاحتساب ، ويصلح أحوالهم .

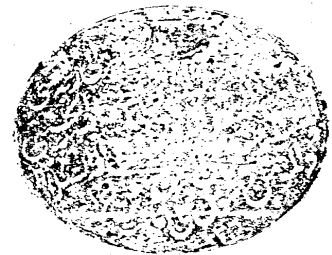
وبعد : فأسأل الله أن يتقبل هذا الجهد ويتجاوز عمّا وقع فيه من خلل
وخطل ، وينفع به طلاب العلم في كل زمان ومكان ، ويرزقنا الإخلاص في
القول والعمل ، ويصلح أحوال الأمة حكماً ومحكوماً ، وينصر دينه ويعلي
كلمته إنه خير مسؤول ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

فرغت من زبر هذا المدخل بعد مغرب يوم السبت الرابع من شهر
رمضان المبارك عام ١٤٢٣ هـ ، وصلى الله وسلم على المهادي المعلم والبشير
النذير ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين .

نَمَازِجُ مِنْ صُورِ
الْأُصُولِ الْخَطِّيةِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

اما بعد فقد عرض علي جميع النسخ والنكره في علوم الحديث كما انما
العلامه العاصم الاسلام ابي العصل عبد الرحيم العاصم رحمه الله جمع
وسمى سمر حمله الشرح الفاضل البارح المحدث للوجوه المفيدة جلاله من مخرج
الطاهر عبد الله بن الحسن النابغى عرضا حقيقا اجاز فيه فبان انه الغرر
وتوسيع في ابراره طرقة في السرد وهذا خبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وان يري شرحا وجميع ما هو في شيوخه او محار ومالي من خطه والسر
واسال الله ان سوعا ما علمنا من دينه وان يطول على عصره يوم العرض عليه
فانه كنهه على في الغرض الاصل السمر في مسنده في مسنده في مسنده
والحمد لله والصلوة والسلام على سائرهم وعلى آله وصحبه وسلم



صورة إجازة الحافظ ابن حجر بخطه في آخر نسخة « أ »

وَكَلَّتْ بَطْنِيَّةَ الْمَيْمُونَةِ فَرَزَتْ مِنْ خَدْرٍ هَامُصُونَهُ

فَرَسْنَا الْمُحْمُورَ وَالْمَشْكُورَ إِلَيْهِ مَبَارَجُ الْأُمُورِ

وَأَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

تَمَّتْ الْأَلْفِيَّةُ الْمُبَارَكَةُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَجُودِهِ

تَوْفِيْقُهُ قَالَكُ نَاطِقُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ

فَرَعْتُ مِنْهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ ثَلَاثُ حِمَارٍ فِي الْأَخْرِ سَنَةِ

ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعَ مِائَةٍ بِالْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ

عَلَى سَائِلِهَا أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَأَكَلْتُ

بَقِيضَ هَذِهِ النَّفْسَةِ فِي يَوْمِ الثَّلَاثَا رَابِعَ عَشَرَ

بلغنا على ما ينبغي من قوله على المنفذ
في سنة سبع وتسعين وستمائة في طرابلس
في ثمانية وخمسين مجلسا

خاتمة نسخة « ب »

هـ شَهْرُ رَجَبِ سَنَةِ تَارِيخِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هـ
 هـ وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ شَيْخِهِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ الْمُبَارَكِ خَامِسٍ هـ
 هـ عَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ هـ
 هـ عَلَى يَدِ أَعْضَاءِ خَلْقِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ خَلِيلِهِ الْكَرِيمِ هـ
 هـ الشَّافِعِي مَذْهَبًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ هـ
 هـ وَلَوْ أَلَدَهُ وَلَمْ يَفْرُدْ هـ
 هـ وَدَعَا لَهُ بِالتَّوْبَةِ هـ
 هـ وَالْمَغْفِرَةِ هـ
 هـ وَالنَّوْفَقَةِ هـ
 هـ لَطَائِفِ هـ
 هـ الْفَرَقَةِ هـ

بلغ ثانيا على نسخة
 آخرى عليها
 غلط المصنف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَمَاتُوا مِنَ الْأَبَاءِ عَلَيْهِمُ الرِّجَاءُ
 يَقُولُ مَرَّحِي وَبِهِ الْقَتِيرُ هـ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْأَسْنِ الْأَثَرِي
 مِنْ بَعْدِ خَدِائِهِ ذِي الْأَلَمِ هـ عَلِيٌّ أَمِينٌ جَلَّ عَنْ أَحْصَاءِ
 ثَمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ هـ عَلِيٌّ بَنِي الْحَيَوِيِّ الْمَرَّاجِمِ
 فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْهَمَسُ هـ تَوْضِيحٌ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَشْمَةٌ
 نَقَطَتْهَا بَصِيرَةُ الْمُسْتَدِيِّ هـ تَرْجُومَةُ الْمُسْتَهْمِي وَالْمُسْتَبْدِ
 لِحَقِّهَا فِيهَا ابْنُ الصَّلَاحِ أَجْمَعُ هـ وَزَيْدُهَا عِلْمُ الْقِرَاءَةِ مَوْصُوعَةٌ
 فَيُحْتَاجُ جَاءَ الْفَعْلُ وَالضَّمِيرُ هـ لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتَوْرٌ
 كَقَالٍ أَوْ أَطْلَقَتْ لَفْظُ التَّخْفِ هـ أَرِيدَ الْأَبْنَ الصَّلَاحِ مِمَّنْهَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَاتَيْنِ خَوَالِثُهَا هـ تَسْلِيمٌ مَعَ الْخَارِي هُمَا
 وَأَسْمَاءُ رَجَوِيهِ أَمْرِي كُلِّهَا هـ مَقْصُودٌ صَغِيرٌ هَارِجٌ لَهَا
 أَقْسَامُ الْكَلِمَاتِ

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَصُورُ السُّنَنِ هـ إِلَى صِحِّهِ وَضَعِيفِ وَحَسَنِ
 فَلَا ذَلِكَ الْمُتَّصِلُ الْأَسْنَادُ هـ يَنْقُلُ عَدْلُ صَانِطِ الْفَرَادِ
 عَنْ مَثَلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شَذَّ وَبَدَّ هـ وَعِلْمُهُ قَادِحَةٌ قَتَوْدِي
 وَالصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ قَصْدُ رَأْيِ هـ فِي ظَاهِرِهِ لَا الْقَطْعُ وَالْمَعْتَدُ
 إِمَّا كَأَنَّ عَنْ حُجَّتِنَا عِلْدُ شَنْدُ هـ بَأَنَّهُ أَحْصَى مُطْلَقًا وَقَدْ

يوم الخميس ثالث جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وسبعماية بطيبة اي
 المدينة النبوية وتسمى طابة الميمونة اي المباركة بدعاية صلى الله عليه
 لها بالبركة فبرزت اي المنظومة الى الناس بالمدينة الشريفة عن خدورها
 بكسر الخاء وهما الدال اي سترها مضمونة من الحشو بحسب الامكان فربما
 اي ما لكنا الممجد والمشكور على انعامه بذلك اليه منا ترجع الامور
 قال تعالى واليه يرجع الامر كله وافضل الصلاة والسلام على النبي المصطفى
 سيد الانام اي الخلق صلى الله عليه ولم كلما ذكره الدالون وغفل عن ذكره الغافلون
 قال مولفه فسمع الله قبه وغفر له ماتت قدم وتاخر من ذنبه وكان الفراغ
 من تأليفه عاشر شهر رجب سنة ست وتسعين وثمانماية ووافق الفراغ
 من نقلها يوم الخميس عم شهر صفر من شهر الله من الهجرة النبوية
 على صاحبها افضل الصلاة والسلام على يد كاتبه ومآله الفقير الى الله
 تعالى من هو عليه تعالى في اموره كلها مشكور الفقير محمد بن حسين الشهرستاني
 غفر الله له ولوالديه ومشايعه

و بحمده والمسلمين اجمعين
 وصلى الله على سيدنا محمد
 ومحمد وعلي وآله
 وسلم
 والحمد لله
 رب العالمين



آخر نسخة « د » مع آخر النسخة المزوجة بشرحها « فتح الباقي » للأنصاري

والمرواة طبقات تعرف
 يغلط فيها وابن سعد صنف
 المولى من
 وربما الى القيد ينسب
 اولو لا يحلف كالتميمي
 واما ينسب مولى المولى
 وطان الرواة
 وضاعت الانسان في البلدان
 وان يكن في بلدين سكا
 وان يكن من قرية من بلدين
 وكملت بطيبة الميمونة
 فربنا المحمود والمشكور
 وافضل الصلاة والسلام
 بالسن والاخذ وكم مصنف
 فيها ولكنكم روى عن شعنا
 العلماء والرواة
 مولى عتاقة وهذا الاعتد
 مالك اذ للدين كما لجعفي
 نحو سعيد بن يسار اضلا
 وبلدا نضحه
 فنسب الاكثر لادوات
 قاندا بالاولى وتم حسنا
 ينسب لكل الى الحاجة
 فبرزت من خدورها مضمونة
 اليه منا ترجع الامور
 على النبي سيد الانام

تمت بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله
 وحده وصلى الله على من لا نبي بعده
 بعد



آخر الألفية من نسخة « هـ »

والتَّخْيِيفُ والرَّارِقَةُ حَتَّى . بِهَا لَمْ يَخْشِ الشَّوْكَ حَتَّى .
 فِي الْمُنَى كَالْحَوْلِيِّ سِنَا عَيْنٍ . شَيْئًا أَوْ لَأَسْنَاءَ كَانِي النَّزْرِ .
 حَتَّى جَاءَ الْهَيْبَةُ فَالْ . نَزَرَ بِأَلْيَاءِ وَنَفْهُ .
 وَالْهَلْفُ وَالْتَّخْيِيفُ فِيهَا كَهَيَّا . كَقَوْلِهِ لِمَنْ مَكَاءَ اِخْتِيَا .
 وَوَادِلَ بَقَا حَمٍ وَالْأَخْرَبُ . بِأَقْوَاهُ تَخْيِيفُ سَمْعَ لَقْبُوا .
 وَحَتَّى اِئْتَمَنَ اِمَاغَ عَيْنًا . كَقَوْلِهِ الْقَبِيلُ بِرَيْتَ الْعَيْنِ لَمْ .
 وَبَعْضُهُمْ كَقَوْلِهِ شَكْوَى خَوْفِهِ . بِفَالِ شَأْنًا خَتَابًا كَقَوْلِهِ

فَالِ الشُّبُوكِ فِي التَّخْيِيفِ فَتَمَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ يَحْتَجُّ بِهَذَا فِي هَذَا مِنَ النَّوْعِ إِلَى
 تَسْمِيَةِ مَا غَيَّرَ فِيهِ النَّفْسُ بِهَذَا الصَّحْبِ وَالْأَخْرَبُ مَا غَيَّرَ فِيهِ الشَّكْلُ مَعَ بَقَا الْعِيَادِ
 بِهَذَا الْحَرْفِ فَلَمْ يَكُنْ وَفَرَّقَ هَذَا فِي بَقَا فِي الْبَيْتِ بِمَا يَغْيِي نَفْسُهُ مَحْبُودٌ
 أَوْ شَكْلُهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَفَرَّقَ لِمَا لَمْ يَكُنْ الصَّلَاحُ تَبَعًا لَكُنْ التَّخْيِيفُ مِمَّنْ نَزَعُوا رَأْسًا
 فَالِ الشُّبُوكِ فِي بَقَا الْمَغْيِثُ وَتَبَعُهُ عَمْرُ الرَّبِّ عَمْرُ الْحَمِيرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْبَيْتِ
 الشُّبُوكِ لَمْ يَكُنْ مَشَا التَّخْيِيفُ بِالْمَصْدُوقِ قَوْلًا اِغْرَاوُ الْعِلْمَ مِنَ الصَّحْبِ
 ذُرَى أَقْوَاهُ الْعِلْمَاءُ وَكَانَتْ الْكِتَابَةُ الْعَيْنُ غَالِبًا لَانْتِجَمَ الْهَوْدُ الْمَجْمُوعَةُ
 وَلَا تَحْتَجُّ بِالنَّبِيِّ فَتَبَعِي الْمَشْتَبَهَ مِنْهَا جَلِيلًا وَقَدْ هُوَ لَا يَكُنْ فِي الْعَيْنِ عَنِ الْفَهَامِ
 جَلِيلًا يُسَمُّوهُ الصَّحْبِيُّ أَيْ الزَّيْرِيُّ أَوْ فِي الصَّحْبِ تَمَّ اِشْتِقَاقُهُ مِنْهُ بِغَلَا بِغَلَا
 حَتَّى اِغْرَاوُ الصَّحْبِ تَمَّ كُنْ فِي الصَّحْبِ اِشْتِقَاقُهُمْ بِغَلَا إِلَى أَخْلَافِهِمْ
 أَيْ بَقَا وَفِي الصَّحْبِيِّ وَهُوَ لَعَنَ تَمَّ تَمَّ بِالْكَلِمَةِ مِنَ الْمَبْنِيَةِ الْمُتَعَارِفَةِ إِلَى
 غَيْبِهَا فِي عَيْنِ عَلَيْهِ مِنْهُ اِغْرَاوُ بِهَذَا عَيْنًا فِي الْعَيْنِ الْكَلِمَةِ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ الْكَلِمَةُ
 وَتَبَعُهُ النَّزْرُ وَالرَّارِقَةُ مِنْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ تَصْنِيفِي مَبْنِيٍّ فَالِ الشُّبُوكِ أَوْ فِي

وَلَمْ يَكُنْ فِي هَذَا كِتَابُ تَرْجِيهِ النَّفْسِ إِلَى أَمْرِ الْأَنْشَاءِ

مَتْنُ

أَلْفِيَّةُ الْخَافِظِ الْعِرَاقِيِّ

مُتَقَقًّا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ : عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيُّ^(١)
مَنْ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ عَلَى امْتِنَانٍ جَلٍّ عَنْ إِخْصَاءِ
ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ^(٢) عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَاحِمِ
فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَمَّةُ تَوْضِيحُ مَنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمُهُ
نَظْمُهَا تَبَصُّرَةٌ لِلْمُبْتَدِي^(٣) تَذَكُّرَةٌ لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنَدُ
لَخَصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهُ وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ
فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ لَوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُورُ
كَ « قَالَ » أَوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ « الشَّيْخِ » مَا أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبْهِمًا^(٤)

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « الأثري » للقافية والوزن .

(٢) في « أ » الوجهان : المثبت هنا و « دَائِمٌ » بالتسهيل .

(٣) لِلْمُبْتَدِي : بترك الهمزة كما في « فتح الباقي » الطبعة المفردة : ص (٤٢) وتركها هنا مراعاة للقافية .

(٤) في « أ » و « ب » و « ج » و « د » و « نسخة ابن أبي مدين » : الوجهان ، وقد ذكر الوجهين الناظم نفسه في شرحه على ألفيته المسمى « فتح المغيث » : ص (٦) حيث قال : « مُبْهِمًا : بالباء الموحدة وفتح الهاء ويجوز كسرهما » . وقد زادها السخاوي إيضاحاً في « فتح المغيث » (١١ / ١) فقال : « مُبْهِمًا : بفتح الهاء حال من المفعول ، وهو ابن =

وإن يكن لاثنتين نحو « التزمًا » فمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا^(١)
وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

﴿ أَقْسَامُ الْحَدِيثِ ﴾

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السُّنَنَ^(٢) إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ
فَالأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ الْفُؤَادِ
عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُوذِ وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ فَتُوذِي^(٣)
وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا فِي ظَاهِرٍ لَا الْقَطْعَ ، وَالْمُعْتَمَدُ
إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ بَأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا وَقَدْ

= الصلاح وبكسرهما حال من فاعل (أريد) وهو الناظم .

ونحو هذا في « فتح الباقي » لتركيب الأنصاري : ص (٤٣) .

(١) في « أ » و « ب » و « د » : الوجهان ، بفتح الصاد تمييز للنسبة ، أي أرجوه من جهة العصمة بمعنى الحفظ وبكسرهما حال من فاعل « أَرَجُو » بجعل العصمة بمعنى المنع من المعصية ، أي : مانعاً نفسي منها بلطف الله في أموري كلها ، وورد في « هـ » : الوجهان كذلك ، غير أن لفظ « معتصماً » جاء مرفوعاً ، ولا يصح . وفي « ج » بالكسر .

(٢) في « ج » و « د » و « هـ » « الشَّانِ » بالتسهيل غير مهموز ، وما في « أ » و « ب » و « نسخة ابن أبي مدين » والنسخ المطبوعة هو الموافق للرواية ، وهذا اللفظ كسابقيه مما يصح فيه الوجهان .

(٣) فَتُوذِي : بالتسهيل ، أصلها فَتُوذِي .

خَاضَ بِهِ قَوْمٌ ، فَقِيلَ : مَا لَكَ
مَوْلَاهُ وَاخْتَرُ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنَدُ
وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالزُّهْرِيِّ^(٢)
وَقِيلَ : زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ^(٣)
أَوْ فابْنُ سِيرِينَ عَنِ السَّلْمَانِيِّ^(٤)
النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عُلْقَمَهُ^(٥)
عَنْ نَافِعٍ ، بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ
الشَّافِعِيُّ^(١) ، قُلْتُ : وَعَنْهُ أَحْمَدُ
عَنْ سَالِمٍ أَيَّ : عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ
عَنْ جَدِّهِ ، وَابْنُ شَهَابٍ عَنْهُ بِهِ
عَنْهُ أَوْ الْأَعْمَشُ عَنْ ذِي الشَّانِ^(٦)
عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَمْ مِنْ عَمِّهِ

﴿ أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ ﴾

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ مُحَمَّدٌ وَخُصَّ بِالْتَّرْجِيحِ
وَمُسْلِمٌ بَعْدُ ، وَبَعْضُ الْغَرْبِ مَعَ
أَبِي عَلِيٍّ فَضَّلُوا ذَا ، لَوْ نَفَعُ

(١) و(٦) إسكان ياء النسبة في « الشَّافِعِيُّ » و « النَّخَعِيُّ » للوزن أو لنية الوقف .

راجع « فتح الباقي » : ص (٥٠) .

(٢) و(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « الزُّهْرِيُّ » و « السَّلْمَانِيُّ » : للقفية والوزن
ولهذا نظائر كثيرة ستأتي في هذه الألفية .

(٣) بحذف الياء على لغة النقص كما في قول الشاعر :

بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٍّ فِي الْكِرَمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ
وهي لغة معروفة عند العرب .

(٥) بالتسهيل كما تقدم .

وَلَمْ يَعْمَاهُ وَلَكِنْ قَلَّ^(١) مِنْهُ ابْنُ الْأَخْرَمِ الَّذِي قَدْ أَغْفَلَا^(٢)
وَرُدُّ ، لَكِنْ قَالَ يَحْيَى الْبَرُّ لَمْ يَفْتِ الْخُمْسَةَ إِلَّا النَّزْرُ
وَفِيهِ مَا فِيهِ لِقَوْلِ الْجُعْفِيِّ^(٤) أَحْفَظُ مِنْهُ عَشْرَ أَلْفِ أَلْفِ
وَعَلَّاهُ ، أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ لَهَا وَمَوْقُوفٍ وَفِي الْبُخَارِيِّ^(٥)
أَرْبَعَةَ الْأَلْفِ وَالْمُكَرَّرُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أُلُوفٍ ذَكَرُوا^(٦)

﴿ الصَّحِيحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ ﴾

وَحُذِّ زِيَادَةُ الصَّحِيحِ إِذْ تَنْصُ صِحَّتُهُ ، أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصُّ

(١) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٢) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها ، ويعبر عنه زكريا الأنصاري في « فتح
الباقي » : ص (٥٨) بالدَّوْج ، وكذا في سائر كتابه .

(٣) الذي في الرواية :

وَلَمْ يَعْمَاهُ وَلَكِنْ قَلَّ^(١) عِنْدَ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا
وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترى ، مع أنه يرى أن قول الناظم « عِنْدَ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْهُ »
سائغ إذا عُدَّ ذلك إدغاماً كبيراً ، غير أن هذا لا يعرف اليوم إلا عند علماء القراءات .

(٤) و(٥) حذف التشديد من ياء النسبة في « الجُعْفِيُّ » و « البخاري » : للقفية والوزن .

(٦) ويمكن أن يقال : « فَوْقَ ثَلَاثَةِ أُلُوفٍ ذَكَرُوا » .

(*) في « أ » و « ب » و « ج » و « د » : « الزَّائِدُ » ، بالتسهيل . وفي « هـ » : الزيادة
وما أثبتته من نسخة « ابن أبي مدين » والنسخ المطبوعة .

بِجَمْعِهِ - نَحْوُ ابْنِ حَبَّانَ الزَّكِيِّ^(١)
عَلَى تَسَاهُلٍ ، وَقَالَ : مَا انْفَرَدَ
بِعِلَّةٍ ، وَالْحَقُّ **حُكْمُنَا**^(٣) بِمَا

وَابْنِ خُرَيْمَةَ وَكَأَلُمُسْتَدْرَكِ
بِهِ^(٢) - فَذَاكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدِّ
يَلِيقُ ، وَالْبُسْتِي يُدَانِي الْحَاكِمَا^(٤)
^(٥)

﴿الْمُسْتَخَرَجَاتُ﴾

وَاسْتَخَرَجُوا عَلَى الصَّحِيحِ ، كَأَبِي
عَزُوكَ أَلْفَاظَ الْمُتَوْنِ لَهُمَا
وَمَا يَزِيدُ فَاحْكُمَنَّ بِصِحَّتِهِ^(٦)
وَالْأَصْلَ - يَعْنِي الْبَيْهَقِي^(٨) - وَمَنْ عَزَا
عَوَانَةً وَنَحْوَهُ - وَاجْتَنِبِ
إِذْ خَالَفْتَ لَفْظًا وَمَعْنَى رُبَّمَا^(٧)
فَهُوَ مَعَ الْعُلُوِّ مِنْ فَائِدَتِهِ^(٩)
وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الْحُمَيْدِيُّ مَيِّزَا^(١٠)

(١) حذف التشديد من ياء « الزَّكِيِّ » للقافية والوزن كما تقدم .

(٢) « بِهِ » ساقطة من « ج » .

(٣) الذي في الرواية « **وَالْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا** » حيث جزم « **يُحْكَمَ** » بعد « **أَنْ** » بالسكون وهي ضرورة يمكن الاستغناء عنها ؛ لهذا جعل الشيخ محمد الحسن مكانها قوله : « **حُكْمُنَا** » فاستقام صدر البيت .

(٤) و(٨) و(٩) إسكان الياء في هذه المواضع للوزن أو لنية الوقف .

(٥) و(١٠) الألف في هذين الموضعين للإطلاق .

(٦) في « ب » و « د » : « تَزِيدُ » وفي « أ » : الوجهان .

(٧) في « أ » و « ج » : مِنْ فَايِدَتِهِ : بالتسهيل ، كما تقدم آنفا ، وفي « ب » : الوجهان .

﴿مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ﴾

وَأَرْفَعُ الصَّحِيحَ مَرْوِيَهُمَا
شَرْطُهُمَا حَوَى ، فَشَرَطَ الْجُعْفِي^(١)
وَعِنْدَهُ التَّصْحِيحُ لَيْسَ يُمَكِّنُ
ثُمَّ الْبُخَارِيُّ فَمُسْلِمٌ ، فَمَا
فَمُسْلِمٌ ، فَشَرَطُ غَيْرِ يَكْفِي
فِي عَصْرِنَا ، وَقَالَ يَحْيَى : مُمَكِّنُ

﴿حُكْمُ الصَّحِيحَيْنِ وَالتَّعْلِيْقِ﴾

{صَحِيحٌ الَّذِي أَسْنَدًا قَطْعًا عَلَى
مَّا اخْتَارَهُ ، وَالظَّنُّ فِي هَذَا إِلَى^(٢)
مُحَقِّقِهِمْ قَدْ عَزَاهُ النَّوَوِيُّ^(٣)
وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ

(١) و(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْجُعْفِي » و « النَّوَوِيُّ » للقافية والوزن .

(٢) الذي في الرواية :

وَأَقْطَعُ بِصِحَّةٍ لِمَا قَدْ أَسْنَدَا
كَذَا لَهُ وَقِيلَ ظَنًّا وَلَدَى

وفيه خفاء في الدلالة أصلحه الشيخ محمد سالم بتمامه بما ترى ، وقوله :

« الَّذِي » لغة مشهورة في « الَّذِي » ، قال ابن مالك في الكافية مع شرحها (١/ ٢٥٢)

كَ « الَّذِي » وَ « الَّذِي » وَ « الَّذِي » وَ « الَّذِي »
وَمِثْلُ ذِي اللَّغَاتِ فِي « النَّبِيِّ » احْتِذِي
ويستشهد على هذه اللغة بقول الشاعر :

فَظَلْتُ فِي شَرِّ مَنْ أَلْذَّ كِيدَا
كَأَلَّذِ تَزَيَّيْتُ زُبْيَةَ فَاصْطِيدَا
راجع « الإنصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنباري (٢/ ٦٧٢) و « اللسان »

(١٤/ ٣٥٣ - زبي)

مُضَعَّفًا وَلَهُمَا بِلَا سَنَدٍ (١) مُمَرَّضًا فَلَا ، وَلَكِنْ يُشْعِرُ
أَشْيَا فَإِنْ يَجْزِمُ فَصَحَّحَ ، أَوْ وَرَدَ (٢)
بَصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ ، كَيْذَكَرُ
مَعَ صِيغَةِ الْجَزْمِ فَتَعْلِيْقًا عُرِفَ
لَشَيْخِهِ عَزَا بِقَالَ فَكَذِي
لَا تُصْغِ لِابْنِ حَزْمٍ الْمُخَالَفِ (٥)
عَنْ عَنَّةٍ كَ « خَبَرِ الْمَعَارِفِ » (٤)

﴿ نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ ﴾

وَأَخَذُ مَتْنٍ مِنْ كِتَابٍ لِعَمَلٍ أَوْ احْتِجَاجٍ حَيْثُ سَاغَ قَدْ جَعَلَ
عَرْضًا لَهُ ، عَلَى أُصُولٍ يُشْتَرَطُ وَقَالَ يَحْيَى النَّوَوِيُّ : أَصْلٌ فَقَطُ (٦)

(١) في الرواية بالنصب على الحالية ، وكذا في هامش نسخة « أ » ووردت الإشارة إلى هذه
النسخة في « فتح الباقي » : ص (٨٣) ووردت رواية النصب كذلك في « فتح المغيث »
للسخاوي (٦٠/١) وفي بقية النسخ و « فتح الباقي » في الموضوع المذكور آنفاً :
« مُضَعَّفٌ » بالرفع صفة لبعض .

(٢) أَشْيَا : بالقصر للوزن .

(٣) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها ، وعبر عنه في « فتح الباقي » ص (٨٦) بالذَّج .

(٤) علقه البخاري بصيغة الجزم في الأشربة برقم (٥٥٩٠) فقال : وقال هشام ابن عمار

ثم ساق الإسناد إلى أبي عامر أو أبي مالك الأشعري مرفوعاً بلفظ : « لِيَكُونَنَّ مِنْ أَمْنِي »

أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْمَعَارِفَ ... » ووصله ابن حجر في « تغليق التعليق »

(١٦/٥-١٩) وهو موصول كذلك في صحيح ابن حبان برقم (٦٧٥٤) وراجع

« الفتح » (١٠/٥٤-٥٦) .

(٥) في جميع النسخ : بفتح التاء والعين بمعنى : لا تمل ، وفي نسخة « ابن أبي مدين » الوجهان .

(٦) إسكان الياء في « النَّوَوِيُّ » للوزن أو لنية الوقف كما في « فتح الباقي » : ص (٩١) .

قُلْتُ : وَلَا بِنِ خَيْرٍ أَمْتِنَاغُ جَزْمٍ بِغَيْرِ مَارَوِيٍّ (٢) إِجْمَاعُ

﴿ الْقِسْمُ الثَّانِي : الْحَسَنُ ﴾

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ مَخْرَجًا وَقَدْ اِشْتَهَرَتْ رِجَالُهُ بِذَلِكَ حَدِّ
حَمْدٌ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ مَا سَلِمَ مِنْ الشُّذُودِ مَعَ رَأَوِ مَا تَتَّهِمُ
بِكَذِبٍ وَلَمْ يَكُنْ فَرْدًا وَرَدَّ قُلْتُ : وَقَدْ حَسَنَ بَعْضَ مَا انْفَرَدَ
وَقِيلَ : مَا ضَعُفَ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ (٣)
وَقَالَ : بَانَ لِي بِإِمْعَانِي النَّظَرُ (٤)
قِسْمًا ، وَزَادَ كَوْنَهُ مَاعِلًّا (٥)
وَالْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ يَسْتَعْمِلُهُ

(١) في « أ » و « ب » و « د » : نَقْلٌ ، وقد جاء في « أ » صحيح رواية « جَزْمٌ »
في الهامش .

(٢) الذي في الرواية « جَزْمٌ سَوَى مَرَوِيٍّ » وفي هذا التركيب ضعف أصلحه الشيخ محمد
الحسن بماتروى .

(٣) في جميع النسخ : بفتح الضاد سوى نسخة « ابن أبي مدين » فإنه فيها بالضم ، وهي قراءة
أكثر القراء ، ووجه عن عاصم .

راجع « النشر » لابن الجزري (٣٤٥/٢) .

(٤) في « ج » : بِإِمْعَانٍ ، بدون ياء المتكلم .

(٥) و (٦) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقٌ فَإِنْ يُقَالَ : يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ رُؤَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ {وَأِنْ يَكُنْ تَضْعِيفُهُ لِكَذِبٍ} أَلَا تَرَى الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدًا وَالْحَسَنُ الْمَشْهُورُ بِالْعَدَالَةِ طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوُهَا مِنَ الطُّرُقِ

حُجِّيَّةٌ ، وَإِنْ يَكُنْ لَا يُلْحَقُ فَقُلْ : إِذَا كَانَ مِنَ الْمَوْصُوفِ بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكَّرُ **أَوْ شَدَّ ، أَوْ لَمْ يَنْجَبِرْ فَاجْتَنِبْ** (١) أَوْ أَرْسَلُوا كَمَا يَجِيءُ غَتَضَدًا (٢) وَالصَّدَقِ رَاوِيَهُ إِذَا أَتَى لَهُ صَحَّحَتْهُ كَمَثَلِ «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ» (٣) (٤) (٥)

(١) الذي في الرواية :

وَأِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أَوْ شَدَّ أَوْ قَوِي الضَّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرْ ذَا ولا يخفى أن قوله : « **فَلَمْ يُجْبَرْ** » جواب لـ « **إِنْ** » ؛ فلا يصلح فيه النفي بـ « **لَمْ** » التي هي لنفي الماضي بل كان اللازم أن يقول : « **فَلَا يَنْجَبِرُ** » . وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ، وجعل الجواب « **فَاجْتَنِبْ** » وقوله : « **أَوْ لَمْ يَنْجَبِرْ** » عوض عن قول الناظم « **أَوْ قَوِي الضَّعْفُ** » . (٢) والألف في آخر المصراعين للإطلاق . (٣) و (٤) بنقل ضمة الهمزة إلى التنوين ، وقد عبر عنه الأنصاري في « فتح الباقي » : ص (٩٩) بالدرج ، كما تقدم . (٥) **حديث** : « **لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ** » تَمَثَّلَتْهُ « **عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لِأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ** » .

=

إِذْ تَابَعُوا مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو (١) عَلَيْهِ ؛ فَارْتَقَى الصَّحِيحَ يَجْرِي قَالَ : وَمِنْ مَظَنَّةٍ لِلْحَسَنِ فَإِنَّهُ قَالَ : ذَكَرْتُ فِيهِ وَمَا بِهِ - وَهَنْ شَدِيدٌ قُلْتُهِ فَمَا بِهِ - وَلَمْ يُصَحَّحْ وَسَكَتَ وَابْنُ رُشِيدٍ قَالَ - وَهُوَ مُتَّجِهٌ - : وَلِلْإِمَامِ الْيَعْمُرِيِّ (٢) إِنَّمَا قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ يَخْكِي مُسْلِمًا

= أخرج البخاري في الجمعة برقم (٨٨٧) واللفظ له ، ومسلم برقم (٢٥٢) بنحوه من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأخرجه البخاري في التمني برقم (٧٢٤٠) من طريق جعفر بن ربيعة عن الأعرج به مختصراً .

(١) طريق محمد بن عمرو بن علقمة : أخرجه الترمذي في جامعه في الطهارة برقم (٢٢) وأحمد في مسنده ، الأحاديث : (٧٥١٣) و (٧٨٥٣) و (٩١٧٩) من طرق عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ومحمد بن عمرو بن علقمة حسن الحديث كما ذكر ابن الصلاح في المقدمة : ص (٣١) فالحديث يرتقي إلى الصحيح لغيره بمتابعة أبي الزناد عن الأعرج عند الشيخين وللحديث طرق كثيرة يمكن إخراجها في جزء حديثي .

(٢) ذكر الشيخ زكريا الأنصاري في « فتح الباقي » : ص (١٠٣) أن فيه الوجهين : فتح الياء مع فتح الميم وضمها ، وهكذا جاء مضبوطاً في « أ » .

١٠

٩

حَيْثُ يَقُولُ : جُمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا
فَاحْتِاجَ أَنْ يَنْزَلَ فِي الْإِسْنَادِ
وَنَحْوِهِ ، وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّبْقِ
هَلَّا قَضَى عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ
وَالْبَغَوِيِّ ^(٢) إِذْ قَسَمَ الْمَصَابِحَا ^(٣)
أَنَّ الْحِسَانَ مَارَوْهُ فِي السُّنَنِ
كَانَ أَبُو دَاوُدَ أَقْوَى مَا وَجَدَ
فِي الْبَابِ غَيْرُهُ ، فَذَلِكَ عِنْدَهُ
وَالنَّسَائِيُّ يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يَجْمَعُوا ^(٥)
وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَا ^(٦)
تُوجَدُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالنُّبَلَا ^(١)
إِلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ
قَدْ فَاتَهُ ، أَدْرَكَ بِاسْمِ الصَّدَقِ
بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالتَّحْكُمِ
إِلَى الصَّحَّاحِ وَالْحِسَانِ جَانِحَا
رُدَّ عَلَيْهِ إِذْ بِهَا غَيْرُ الْحَسَنِ
يُرْوِيهِ وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَجِدُ
مِنْ رَأْيٍ أَقْوَى قَالَهُ ابْنُ مِنْدَةَ ^(٤)
عَلَيْهِ تَرْكَأً ، مَذْهَبٌ مُتَّسِعٌ
فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلًا صَرِيحًا

(١) النُّبَلَا : بالقصر ؛ للقفائية والوزن .

(٢) و(٥) إسكان الياء في هذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف ، و« النَّسَائِيُّ » بحذف الألف للوزن .

راجع « فتح الباقي » : ص (١٠٦-١٠٧ و١٠٩) .

(٣) الْمَصَابِحَا : بحذف الياء تخفيفاً ، كما في المصدر السابق : ص (١٠٦) ، والألف في هذا الموضع وفي (٦) للإطلاق .

(٤) بنقل فتحة الهزمة إلى التنوين، وهو المعبر عنه بالدرج ، كما في المصدر السابق: ص (١٠٧) .

وَدُونَهَا فِي رُتَبَةٍ مَا جُعِلَا ^(١)
كَمُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ وَأَحْمَدَا ^(٣) ^(٤)
وَالْحُكْمَ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ أَوْ
وَأَقْبَلُهُ إِنْ أَطْلَقَهُ ، مَنْ يُعْتَمَدُ
وَاسْتُشْكِلَ الْحُسْنُ مَعَ الصَّحَّةِ فِي
بِهِ الضَّعِيفَ ، أَوْ يُرَدُّ مَا يَخْتَلِفُ
وَلِأَبِي الْفَتْحِ فِي الْإِقْتِرَاحِ
وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبَسُ
وَأُورِدُوا مَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادٍ
عَلَى الْمَسَانِيدِ فَيُدْعَى الْجَفَلَى ^(٢)
وَعَدُهُ ، لِلدَّارِمِيِّ انْتِقَادًا ^(٥)
بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمَتَنِ رَأْوًا
وَلَمْ يُعَقِّبْهُ بِضَعْفٍ يُنْتَقَدُ
مَتْنٍ ، فَإِنْ لَفْظًا يُرَدُّ فَقُلْ صِفِ
سَنَدُهُ ، فَكَيْفَ إِنْ فَرَدَّ وَصِفِ
أَنَّ انْفِرَادَ الْحُسْنِ ذُو اصْطِلَاحٍ
كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ لَا يَنْعَكِسُ
حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا إِسْنَادٍ

(١) و(٤) و(٥) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٢) في جميع الأصول الخطيئة التي بين يدي ، وفي شروحيها المطبوعة سوى شرح الألفية للعراقي نفسه رُسِمَتْ هَكَذَا « الْجَفَلَا » والصواب ما أثبتته ، والعجيب أن السخاوي في « فتح المغيث » (١٠٢/١) وذكرياً الأنصاري في « فتح الباقي » : ص (١٠٩) نصاً على القصر ، ولكنه رسم فيهما بخلاف ذلك ، وراجع « إصلاح المنطق » لابن السكيت :

ص (٣٨١) و « القاموس » باب اللام ، فصل الجيم : ص (١٢٦٣-جفل) .

(٣) إسكان ياء النسبة في « الطيالسي » للوزن أو لنية الوقف .

راجع « فتح الباقي » : ص (١٠٦-١٠٧ و١٠٩) .

﴿ الْقِسْمُ الثَّالِثُ : الضَّعِيفُ ﴾

أَمَّا « الضَّعِيفُ » فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةَ الْحُسْنِ ، وَإِنْ بَسَطَ بُعِي وَائْتَنِينَ قِسْمٌ غَيْرُهُ وَضَمُّوا سِوَاهُمَا فَثَالِثٌ ، وَهَكَذَا قِسْمٌ سِوَاهَا ، ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي وَعَدَهُ الْبُسْتِيُّ فِيمَا أَوْعَى لِتِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعًا

﴿ الْمَرْفُوعُ ﴾

وَسَمَّ « مَرْفُوعًا » مُضَافًا لِلنَّبِيِّ ^(٢) وَاشْتَرَطَ الْخَطِيبُ رَفَعَ الصَّاحِبِ فَقَدْ عَنَى بِذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ وَمَنْ يُقَابِلُهُ بِذِي الْإِرْسَالِ

﴿ الْمُسْنَدُ ﴾

وَالْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ أَوْ مَا قَدْ وُصِلَ لَوْ مَعَ وَقْفٍ وَهُوَ فِي هَذَا يَقْلُ وَالثَّالِثُ الرَّفْعُ مَعَ الْوَصْلِ مَعًا شَرَطُ بِهِ الْحَاكِمُ فِيهِ قَطْعًا ^(٣)

- (١) فِي « ج » بضم التاء على أنه ماض لم يسم فاعله ، وفي جميع النسخ بإثبات الياء وهي مَدَّة رَوِي ، ماعدا نسخة « هـ » فإنه فيها بحذف الياء .
(٢) حذف الشدة في لفظ « النبي » للقفافية .
(٣) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

﴿ الْمُتَّصِلُ وَالْمَوْصُولُ ﴾

وَإِنْ تَصِلَ بِسَنَدٍ مَنَقُولًا فَسَمَّهِ مُتَّصِلًا مَوْصُولًا سِوَاءُ الْمَوْقُوفِ وَالْمَرْفُوعِ وَلَمْ يَرَوْا أَنْ يَدْخُلَ الْمَقْطُوعُ

﴿ الْمَوْقُوفُ ﴾

وَسَمَّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرَتْهُ بِصَاحِبٍ وَصَلَتْ أَوْ قَطَعَتْهُ وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثَرُ وَإِنْ تَقَفَ بِغَيْرِهِ قِيْدَ تَبَرُّ

﴿ الْمَقْطُوعُ ﴾

وَسَمَّ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلَ التَّابِعِيِّ ^(١) وَفَعَلَهُ وَقَدْ رَأَى لِلشَّافِعِيِّ ^(٢) تَغْيِيرَهُ بِهِ عَنْ الْمُنْقَطِعِ قُلْتُ : وَعَكْسُهُ اصْطِلَاحُ الْبِرْدَعِيِّ ^(٣)

﴿ فُرُوعٌ ﴾

قَوْلُ الصَّحَابِيِّ « مِنْ السُّنَّةِ » أَوْ نَحْوُ « أَمَرْنَا » حُكْمُهُ الرَّفْعُ وَلَوْ

- (١) و(٢) و(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في هذه المواضع للقفافية والوزن ، وجاء لفظ « البردعي » في « ب » و « ج » بالذال ، والذي في الرواية وبقيّة النسخ والشروح المطبوعة بالذال وهو الأكثر كما قال زكريا الأنصاري في « فتح الباقي » : ص (١٢٨) : « البردعي - بдал مهملة على الأكثر - نسبة إلى بردعة بلدة من أقصى بلاد أذربيجان » .

بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهُ رَبِّاعُصْرٍ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ
وَقَوْلُهُ ر : « كُنَّا نَرَى » إِنْ كَانَ مَعَ
وَقِيلَ : لَا أَوْلَا فَلَا كَذَاكَ لَهُ
مَرْفُوعًا لِحَاكِمِ وَالرَّازِي
لَكِنْ حَدِيثُ « كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَى
وَالرَّفْعُ عِنْدَ الشَّيْخِ ذُو تَصْوِيبٍ

(١) أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٥١٥/٢) رقم (١٠٨٠) وفي « التاريخ الكبير »
(٢٢٨/١/١) وأبو نعيم في « كتاب ذكر أخبار أصبهان » (٣٦٥ و ١١٠/٢) من طريق
أبي بكر ابن عبد الله الأصفهاني عن محمد بن مالك بن المنتصر عن أنس بن مالك
رضي الله عنه : « أَنَّ أَبَوَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ تَقْرَعُ بِالْأَظْفِيرِ » .
وأخرجه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » : ص (١٩) من طريق كيسان مولى هشام بن
حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بلفظ « كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَقْرَعُونَ بَابَهُ بِالْأَظْفِيرِ » ، وله طرق لا تخلو من مُتَكَلِّمٍ فِيهِ .
راجع الكلام على رجال إسناده في « فضل الصمد في توضيح الأدب المفرد »
لـ « فضل الله الجليلاني » (٥١٥/٢) وقد صححه الألباني في الصحيحة برقم (٢٠٩٢)
بمجموع طرقه وشواهده ، وهو حديث موقوف جزم بوقفه الحاكم في « معرفة علوم
الحديث » الموضع السابق ، والخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي ... » (٤٤٤/٢) .
وقد جمع الناظم « الظُّفْرَ » هنا على « أظفار » وجمع « ظفر » في جميع هذه المصادر
على « أظفير » ولعله اختار هذا الجمع ليتسنى له إيراد النص في بيت واحد .

وَعَدُ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابِيُّ
وَقَوْلُهُمْ : « يَرْفَعُهُ » « يَبْلُغُ بِهِ »
وَإِنْ يُقَالُ : « عَنْ تَابِعٍ » فَمُرْسَلٌ
تَصْحِيحٌ وَقِفِهِ وَذُو اخْتِمَالٍ
وَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبٍ بِحَيْثُ لَا
مَاقَالَ فِي الْمَحْصُولِ نَحْوُ « مَنْ أَتَى »
رَفْعًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ
« رَوَايَةً » « يَنْمِيهِ » رَفْعٌ فَانْتَبِهْ
قُلْتُ : مِنْ السُّنَّةِ عَنْهُ نَقَلُوا
نَحْوُ « أَمَرْنَا مِنْهُ » لِلْغَزَالِيِّ^(٢)
يُقَالُ رَأْيًا حُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَى
فَالْحَاكِمُ الرَّفْعَ لِهَذَا أَثَبَتَا

(١) و(٢) حذف التشديد من ياء النسبة في هذين الموضعين للقافية والوزن .
(٢) الذي في الرواية : بالتخفيف ، وهو المشهور على السنة أهل العلم ، وفي كتبهم ، وذكر
بعض أهل العلم أنه بتشديد الزاي وقد نقل الفيومي في « المصباح » : ص (١٧٠ - غزل)
عن محمد الدين محمد بن أبي الفضائل إنكار التشديد حيث قال : « أخطأ الناس في تثقيب
اسم جدنا وإنما هو مخفف نسبة إلى غزالة » ولا شك أن كلامه حجة في ذلك ؛ لأنه من
أسباط الغزالي رحمة الله على الجميع .

(٣) يشير بهذا إلى حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « مَنْ أَتَى عَرَافًا ، أَوْ سَاحِرًا
أَوْ كَاهِنًا ، فَسَأَلَهُ فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .
أخرجه : أبو يعلى في مسنده (٢٨٠/٩) برقم (٥٤٠٨) والبزار في مسنده : كما في
« كشف الأستار » (٤٤٣/٢) برقم (٢٠٦٧) والحاكم في « معرفة علوم الحديث » :
ص (٢٢) من طريق أبي إسحاق عن هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .
وفي إسناده « أبو إسحاق السَّبْعِيُّ » وهو ثقة مدلس من المرتبة الثالثة من مراتب =

وَمَارَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُحَمَّدٌ ، وَعَنْهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ
كَرَّرَ قَالَ بَعْدُ ، فَأَلْخَطِيبُ رَوَى بِهِ الرَّفْعَ وَذَا عَجِيبُ

﴿ الْمُرْسَلُ ﴾

مَرْفُوعٌ تَابِعَ عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلٌ أَوْ قَيِّدُهُ بِالْكَبِيرِ
﴿ ثَالِثُهَا مَا مِنْهُ رَأَوْ سَقَطًا ﴾ وَالْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا الَّذِي فَرَطًا ^(٣)

= الموصوفين بالتدليس : كما في « تعريف أهل التدليس » : ص (١٤٦) وأورده المنذري في « الترغيب والترهيب » (٣٦/٤) وقال : رواه البزار وأبو يعلى بإسناد جيد موقوفاً ووافقه ابن حجر في الفتح (٢١٧/١٠) وقال : ومثله لا يقال بالرأي ، ويتقوى بما أخرجه الطبراني في الكبير (٩٣/١٠) رقم (١٠٠٠٥) من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن حوه .

وأورده الهيثمي في « المجمع » (١١٨/٥) وقال رجال الكبير والبزار ثقات . وللحديث طرق كثيرة وشواهد عدة يرتقي بها إلى الصحة ، ويشير في المصراع الثاني من البيت إلى صنيع الحاكم في اعتبار هذا النوع من المرفوع المسند كما في « معرفة علوم الحديث » : ص (٢١ و ٢٢) وراجع « فتح المغيث » (١٤٨/١) ومابعداها و « فتح الباقي » : ص (١٣٨-١٤٠) ، والألف في « أثبتنا » للإطلاق .

(١) بنقل فتحة الهزمة إلى التنوين .

(٢) والألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٣) الذي في الرواية :

أَوْسَقَطُ رَأَوْ مِنْهُ ذُو أَقْوَالٍ وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ
وفي البيت ضعف في التركيب أصلحه الشيخ محمد سالم بتمامه كما ترى .

وَاحْتَجَّ مَالِكٌ كَذَا النُّعْمَانُ وَتَابِعُوهُمَا بِهِ ، وَذَانُوا
وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النُّقَّادِ ^(١) لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ
وَصَاحِبُ التَّمْهِيدِ عَنْهُمْ نَقَلَهُ وَمُسْلِمٌ صَدَرَ الْكِتَابِ أَصْلَهُ
وَلَكِنْ ^(٢) أَنْ صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ بِمُسْنَدٍ أَوْ مُرْسَلٍ يُخْرِجُهُ
مَنْ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ رِجَالِ الْأَوَّلِ نَقَلَهُ ، قُلْتُ : الشَّيْخُ لَمْ يُفْصَلْ
وَالشَّافِعِيُّ بِالْكِبَارِ قَيِّدًا ^(٣) وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ
فَإِنْ يُقَالُ : فَالْمُسْنَدُ الْمُعْتَمَدُ فَقُلْ : دَلِيلَانِ بِهِ ، يُعْتَضَدُ
وَرَسَمُوا مُنْقَطِعًا عَنْ رَجُلٍ وَفِي الْأَصُولِ نَعْتُهُ بِالْمُرْسَلِ
أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ ^(٤) فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ

(١) جماهر : بحذف الياء تخفيفاً .

راجع « فتح الباقي » : ص (١٤٣) .

(٢) الذي في الرواية : « لَكِنْ إِذَا... » وفيه الجزم بـ « إِذَا » وهو ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد صوبه الشيخ محمد الحسن بما ترى ، ولا تجزم « إذا » الفعل المضارع إلا في الضرورة ، وفي المسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، أشار إليه الأنصاري في « فتح الباقي » ص (١٤٥) ، وراجع « مغني اللبيب » لابن هشام ص (١٢٧-١٢٨) .

(٣) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « الصَّحَابِيُّ » للقافية والوزن .

﴿الْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ﴾

وَسَمَّ بِالْمُنْقَطِعِ الَّذِي سَقَطَ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ رَأَوْ فَحَقَطَ وَقِيلَ : مَا لَمْ يَتَّصِلْ ، وَقَالَ^(١) وَالْمُعْضَلُ : السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ حَذَفُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعًا وَوَقِفُ مَتْنِهِ عَلَى مَنْ تَبِعَا^(٢) فَصَاعِدًا ، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَانِي^(٣)

﴿الْعِنَنَةُ﴾

وَصَحَّحُوا وَصَلَ مُعْنَعِنٍ سَلِمَ مِنْ دُلْسَةِ رَأْوِيهِ ، وَاللَّقَا عِلْمٌ وَبَعْضُهُمْ حَكَى بِذَا إِجْمَاعًا وَمُسْلِمٌ لَمْ يَشْرِطِ اجْتِمَاعًا لَكِنْ تَعَاصُرًا وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ^(٤) طُولُ صَحَابَةِ ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ مَعْرِفَةَ الرَّأْوِي بِالْأَخْذِ عَنْهُ وَقِيلَ : كُلُّ مَا أَتَانَا مِنْهُ

(١) و(٣) الألف في هذين الموضعين للإطلاق .

(١) في « ب » وقال . دون ألف الإطلاق ، ولا يستقيم

(٢) في « د » من دون ياء ، وإثبات الياء هنا مدة روي .

(٤) اللقا : بالقصر للوزن .

راجع « فتح الباقي » : ص (١٥٣) .

(٥) بنقل فتحة الهزمة إلى اللام قبلها .

مُنْقَطِعٌ ، حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ وَحُكْمُ «أَنَّ» حُكْمُ «عَنْ» فَالْجُلُّ^(١) سَوَوَا ، وَلِلْقَطْعِ نَحَا الْبَرْدِيْجِيِّ^(٢) قَالَ : وَمِثْلُهُ رَأَى ابْنُ شَيْبَةَ قُلْتُ : الصَّوَابُ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مَا يُحْكَمُ بِالْوَصْلِ لَهُ كَيْفَ^(٣) رَوَى وَمَا حَكَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ «عَنْ» فِي ذَا الزَّمَنِ^(٤) وَحُكْمُ «أَنَّ» حُكْمُ «عَنْ» فَالْجُلُّ^(٥) حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ كَذَا لَهُ ، وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهُ رَوَاهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ^(٦) بِقَالَ أَوْ عَنْ أَوْ بِأَنَّ فَسَوَا^(٧) وَقَوْلَ يَعْقُوبَ عَلَى ذَا نَزَلَ^(٨) إِجَازَةً ، وَهُوَ بِوَصْلِ مَا ، فَمَنْ^(٩)

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْبَرْدِيْجِيِّ » للوزن والقافية .

(٢) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٣) الذي في الرواية : « يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَمَا رَوَى » وقوله : « يُحْكَمُ لَهُ » ضرورة

يمكن الاستغناء عنها وهي تسكينه الفعل المضارع « يُحْكَمُ » والواجب رفعه ، وقد

أصلحه الشيخ محمد الحسن بتأخير قوله « لَهُ » بعد قوله : « بِالْوَصْلِ » مع حذف « ما » .

(٤) في « أ » سَوَا : بالألف وهو الصحيح ، وفي بقية النسخ بالالف المقصورة « سَوَى » وهو

خطأ ، لأن « سَوَا » أصلها « سواء » وقد فسرت بذلك كما في نسخة ابن أبي مدين :

ص (٨١) والنسخ المطبوعة ، وقد نصَّ زكريا الأنصاري في « فتح الباقي » :

ص (١٥٧) على القصر .

(٥) في « د » : « وَالْفَسَوِيُّ فَعَلَى ذَا نَزَلَ » .

(٦) في جميع النسخ بفتح الميم سوى « د » ففيها الوجهان : الفتح والكسر ، والفتح هنا أولى

للتناسب كما في « فتح الباقي » : ص (١٥٨) .

﴿تَعَارُضُ الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، أَوْ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ﴾

وَاحْكُمُ لَوْصِلِ ثِقَةً فِي الْأَظْهَرِ وَقِيلَ : بَلْ إِرْسَالُهُ لِلْأَكْثَرِ
وَنَسَبَ الْأَوَّلَ لِلنُّظَارِ أَنْ صَحَّحُوهُ ، وَقَضَى الْبُخَارِيُّ^(١)
بَوْصِلِ^(٢) «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»^(٣) مَعَ كَوْنِ مَنْ أَرْسَلَهُ كَالْجَبَلِ

(١) و(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في « البخاري » ومن الياء في « بولي » للقافية والوزن .
(٢) في جميع النسخ : « لَوْصِلِ » وما في نسخة ابن أبي مدين وبعض النسخ المطبوعة هو الموافق للرواية ، وهو ما أثبتته .

(٣) حديث « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » حديث طالت ذيول الكلام عليه ، وقد ورد الحديث - كما نقل ابن حجر في « التلخيص الحبير » (٣/٣٢٣) عن الحاكم - عن زهاء ثلاثين صحابياً وعنده المناوي في « التيسير » (٢/٥٠٢) من المتواتر ، وتبعه الكتاني في « نظم المناثر » :
ص (١٥٨) .

وقد مثل الناظم بهذا الحديث على تعارض الوصل والإرسال ، وتعارض الوصل والإرسال في هذا الحديث حصل في رواية أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً .

أخرجه أبو داود في النكاح برقم (٢٠٨٥) ومن طريقه : البيهقي في الكبرى (١٠٩/٧) وأخرجه الترمذي في النكاح برقم (١١٠١) ثلاثتهم ، من طريق يونس وإسرائيل عن أبي إسحاق به مرفوعاً .

وأخرجه أحمد في « المسند » برقم (١٩٧١٠) وابن حبان : كما في « الإحسان » برقم (٤٠٨٣) والحاكم (١٧٠/٢) ثلاثتهم من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به مرفوعاً =

(١)

(٢)

وَقِيلَ الْأَكْثَرُ ، وَقِيلَ الْأَخْفَظُ عَلَيْهِ مَا إِرْسَالُ عَدْلٍ يَحْفَظُ
يَقْدَحُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَصْلِ ، أَوْ مُسْنَدِهِ - عَلَى الْأَصَحِّ ، وَرَأَوْا
أَنَّ الْأَصَحَّ الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا كَمَا حَكُّوا

﴿التَّدْلِيسُ﴾

تَدْلِيسُ الْأَسْنَادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ ، وَيَرْتَقِي بَعْنَ وَأَنْ
وَقَالَ : يُوهِمُ اتِّصَالاً وَاخْتِلَافَ فِي أَهْلِهِ - فَالَرَّدُ مُطْلَقاً تُقْبَفُ

= وأخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٩/٣) والحاكم (١٦٩/٢) والبيهقي في « الكبرى » (١٠٩/٧) من طريق شعبة وسفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة مرسلاً .
وقد رجح الوصل أكثر أهل العلم ، ومنهم البخاري كما نص على ذلك الناظم ، وصح ابن حبان وصله وإرساله معاً ، حيث قال عقب إخراج الحديث برقم (٤٠٨٣) بعد كلام طويل في (٩/٣٩٥) : « فالخبر صحيح مرسلاً ومسنداً معاً لاشك ولا ريب في صحته ورجح الطحاوي إرساله في « شرح معاني الآثار » (٨/٩) .

وتفصيل الكلام على طريقه لا يتسع له هذا الموضع ، وقد أفردته قوم بالتصنيف منهم الدمياطي كما ذكر ابن حجر في « التلخيص » (٣/٣٢٣) وراجع « المستدرک » (١٦٩-١٧٢) و « السنن الكبرى » للبيهقي : ص (١٠٥-١١١) للوقوف على طريقه .

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام قبلها .
(٢) الذي في الرواية : « ثُمَّ فَمَا » ولخفاء دلالة لكثرة الحذف صوبه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٣) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام قبلها .

وَالْأَكْثَرُونَ قَبِلُوا مَا صَرَّحَا ^(١)
 وَفِي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ كَالْأَعْمَشِ
 وَذَمُّهُ، شُعْبَةُ ذُو الرُّسُوخِ
 أَنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لَا يُعْرَفُ
 فَشَرُّهُ لِلضَّعْفِ وَاسْتِصْغَارًا
 وَالشَّافِعِيُّ أَثْبَتَهُ بِمَرَّةٍ ^(٢)
 ثِقَاتُهُمْ بِوَصْلِهِ، وَصَحَّحَا ^(٣)
 وَكَهْشَيْمٌ بَعْدَهُ، وَفَتِّشَ
 وَذُونَهُ التَّدْلِيسُ لِلشُّيُوخِ
 بِهِ، وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ
 وَكَالْخَطِيبِ يُوهِمُ اسْتِكْثَارًا
 قُلْتُ: وَشَرُّهَا أَخُو التَّسْوِيَةِ

﴿الشَّاذُّ﴾

وَذُو الشُّذُودِ مَا يُخَالَفُ الثَّقَّةَ ^(٤)
 وَالْحَاكِمُ الْخِلَافَ فِيهِ مَا اشْتَرَطُ
 وَلِلْخَلِيلِ ^(٥) مُفْرَدُ الرَّأْيِ فَقَطُ
 وَكَ «النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الْوَلَا وَالْهَبَةِ» ^(٦)
 وَرَدَّ مَا قَالَا بِفَرْدِ الثَّقَّةِ ^(٧)

(١) و(٢) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .
 (٣) و(٤) إسكان ياء النسبة في هذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف كما تقدم .
 (٤) المَلَا : بحذف الهمزة للوزن ، وذكر الأنصاري في « فتح الباقي » : ص (١٧١) أنه
 بالإسكان للوزن أو لنية الوقف .
 (٦) الْوَلَا : بالقصر للوزن ، كما في المصدر السابق : ص (١٧٣) .
 (٧) أخرجه البخاري في العتق برقم (٢٥٣٥) وفي الفرائض برقم (٦٧٥٦) ومسلم في العتق
 برقم (١٥٠٦) من طرق عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر قال : « نَهَى النَّبِيُّ =

وَقَوْلِ مُسْلِمٍ : رَوَى الزُّهْرِيُّ
 وَاخْتَارَ فِيمَا لَمْ يُخَالَفْ أَنَّ مَنْ
 أَوْ بَلَغَ الضَّبْطَ فَصَحَّحَ أَوْ بَعْدَ
 تَسْعِينَ فَرْدًا كُلُّهَا قَوِيٌّ
 يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطِ فَرْدِهِ حَسَنٌ
 عَنْهُ فَمِمَّا شَذَّ فَاطْرَحَهُ وَرُدَّ

﴿الْمُنْكَرُ﴾

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ ، كَذَا الْبَرْدِجِيُّ ^(١)
 إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى الشُّذُودِ مَرَّةً
 نَحْوُ «كُلُّوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ» الْخَبَرُ ^(٢)
 أَطْلَقَ ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ
 فَهُوَ بِمَعْنَاهُ كَذَا الشَّيْخُ ذَكَرَ
 وَمَالِكٌ سَمَّى ابْنَ عُثْمَانَ عَمْرًا

= صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْتِهِ .

(١) البرديجي : بإسكان الباء ، وحذف التشديد للقافية والوزن .
 (٢) حديث «كُلُّوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ» أخرجه ابن ماجه برقم (٣٣٣٠) والنسائي في « الكبرى »
 برقم (٦٦٩٠) وأبو يعلى برقم (٤٣٩٩) وابن حبان في « المجروحين » (٤٧٢/٢) وابن
 عدي في « الكامل » (٢٦٩٨/٧) والحاكم (٢١/٤) وفي « معرفة علوم الحديث » :
 ص (١٠٠-١٠١) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٢٠/٣) ومن طريقه : ابن الجوزي
 في الموضوعات برقم (١٣٩٣) وأخرجه في الموضع نفسه من طريق أخرى برقم (١٣٩٤)
 كلهم من طريق « يحيى بن محمد بن قيس » عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
 رضي الله عنها ، وتماه : « كَلُّوا الْخَلْقَ بِالْجَدِيدِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْضَبُ وَيَقُولُ : بَقِيَ ابْنُ
 آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْخَلْقَ بِالْجَدِيدِ » .

وهذا حديث منكر ، أفنه « يحيى بن محمد بن قيس : أبو زُكَيْرٍ » قال عنه ابن حبان =

قُلْتُ : فَمَاذَا بَلَ « حَدِيثُ نَزْعِهِ » خَاتِمُهُ عِنْدَ الْخَلَاءِ وَوَضْعِهِ » (٣) (٢) (١)

= في « المجروحين » (٤٧١/٢) : « كان ممن يقلّب الأسانيد ، ويرفع المراسيل من غير تعمّد ، فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلا عند الوفاق ... » وقال بعد إخرجه لهذا الحديث : « وهذا لأصل له من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم » وحكم عليه بالنكارة جمع من أهل العلم منهم : النسائي وابن الصلاح والذهبي والناظم ، وغيرهم ؛ لأنه ركيك في لفظه ومعناه ، لا ينطبق على محاسن الشريعة ؛ لأن الشيطان لا يغضب من مجرد حياة ابن آدم بل من حياته مسلماً مطيعاً لله تعالى ، كما قال أهل العلم .

(١) يصح فيه الوجهان : فتح التاء وكسرها .

راجع « الأساس » للزمخشري : ص (١٠٣ - خ ت م) .

(٢) الخلا : بالقصر للوزن .

راجع « فتح الباقي » : ص (١٧٧) .

(٣) حديث نزع خاتمه عند دخول الخلاء أخرجه أبو داود في الطهارة برقم (١٩) وقال : هذا

حديث منكر ، والترمذي في جامعه في اللباس برقم (١٧٤٦) وفي « الشئائل » برقم (٩٤) والنسائي (١٧٨/٨) برقم (٥٢١٣) وابن ماجه برقم (٣٠٣) وابن حبان في صحيحه : كما في « الإحسان » برقم (١٤١٣) والحاكم (١٨٧/١) وعنه البيهقي في الكبرى (٩٥،٩٤/١) كلهم من طرق عن همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس رضي الله عنه قال : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتِمَهُ » وعند الترمذي والنسائي وغيرهما « نَزَعَ » مكان « وَضَعَ » .

والأكثر على إعلال هذا الحديث بالنكارة .

قال الحافظ في « التلخيص » (١٩٠/١-١٩١) : « قال النسائي : هذا حديث غير محفوظ ، وقال أبو داود : منكر ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه ، وأشار إلى شذوذه وصححه الترمذي ، وقال النووي هذا مردود عليه ، قاله في « الخلاصة » . =

﴿الْإِعْتِبَارُ وَالْمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ﴾

الْإِعْتِبَارُ سَبْرُكَ الْحَدِيثَ : هَلْ شَارَكَ رَأُو غَيْرُهُ فِيمَا حَمَلَ عَنْ شَيْخِهِ فَإِنْ يَكُنْ شُورِكَ مِنْ مُعْتَبَرٍ بِهِ فَتَابِعْ وَإِنْ

= وقال المنذري : الصواب عندي تصحيحه ؛ فإن رواته ثقات أثبات وتبعه أبو الفتح القشيري في آخر الاقتراح « انتهى ما أردت نقله . ثم أطل ابن حجر الكلام عليه وعلى طريقه وشواهد وذكر سبب نزع صلى الله عليه وسلم خاتمه إذا دخل الخلاء ، وهو أنه نُقِشَ عليه « محمد رسول الله » .

وللحديث علتان ، أولاهما : وَهْمُ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى وقد نص عليها أبو داود في سننه عقب إخرجه للحديث بقوله : « هذا حديث منكر ، وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه ، والوهم فيه من هَمَّام ، ولم يروه إلا هَمَّام » .

الثانية : تدليس ابن جريج ، وهو في عداد المرتبة الثالثة من المدلسين كما في « تعريف أهل التقديس » : ص (١٤١-١٤٢) وقد نص ابن حجر في « النكت » على تدليس ابن جريج لهذا الحديث عن الزهري بإسقاط الواسطة ، وهو « زياد بن سعد » ورجح حكم النسائي على هذا الحديث بالشذوذ ، وأن الأقرب أنه لا يصلح مثلاً للمنكر . راجع كلام ابن حجر في « النكت » (٦٧٦-٦٧٨) فإنه نفيس .

(١) قال الأنصاري في « فتح الباقي » : ص (١٧٩) معلقاً على قول الناظم : « شَارَكَ رَأُو » :

(مفعول شارك محذوف كما تقرر ، أو « رَأُو » على لغة من جعل إعراب المنقوص نصباً كإعرابه رفعاً وجراً ، فالفاعل على الأول « رَأُو » وعلى الثاني « غَيْرُهُ ») .

(٢) في نسخة « أ » المقروءة على ابن حجر وردت كلمة « غَيْرُهُ » بفتح الراء .

شُورِكَ شَيْخُهُ دَفَفَوْقُ فَكَذَا وَقَدْ يُسَمَّى شَاهِدًا ثُمَّ إِذَا
مَتْنٌ بِمَعْنَاهُ أَتَى فَالشَّاهِدُ وَمَاخِلًا عَنْ كُلِّ ذَا مَفَارِدُ
مِثَالُهُ «لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا» (١) فَلَفْظَةُ «الدَّبَاغُ» مَا أَتَى بِهَا

(١) أشار بقوله : «لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا» إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بشاة مَيْتَةٍ فقال : «هَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا» قالوا : إنها مَيْتَةٌ ! قال : «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا» .

أخرجه البخاريّ بهذا السياق في البيوع برقم (٢٢٢١) وفي الذبائح والصيد برقم (٥٥٣١) من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، وسبق إخراج له في الزكاة برقم (١٤٩٢) من طريق يونس عن ابن شهاب به ولفظه : «وَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ» . قال النبي صلى الله عليه وسلم : «هَلَا اسْتَفْعْتُمْ بِجِلْدِهَا ؟» قالوا : إنها مَيْتَةٌ . قال : «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا» .

وأخرجه مسلم في كتاب الحيض برقم (٣٦٣) (١٠٠) من طريق سفيان بن عيينة وبرقم (٣٦٣) (١٠١) من طريق يونس وصالح بن كيسان : ثلاثهم عن ابن شهاب به نحوه . وأخرجه برقم (٣٦٤) (١٠٣) من طريق عمرو بن دينار ، وبرقم (٣٦٥) (١٠٤) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان كلاهما عن عطاء عن ابن عباس .

وفي هذه الروايات لم يرد لفظ الدباغ ، كما ذكر الناظم رحمه الله تعالى . وفي رواية يونس تفسير للإهاب بالجلد ، وهذا من تفسير كلامه صلى الله عليه وسلم ببعضه، ويُجَمَعُ الإهاب على أَهْب ، وقيل : إنما يقال للجلد إهاب قبل الدبغ ، فأما بعده فلا . راجع «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٨٣/١ - أهـ) .

عَنْ عَمْرِو بْنِ أَلَا بْنِ عُيَيْنَةَ ، وَقَدْ تَوْبَعَ عَمْرُو فِي الدَّبَاغِ فَاعْتَصَدَ
ثُمَّ وَجَدْنَا «أَيْمًا إِهَابًا» (٢) فَكَانَ فِيهِ شَاهِدًا فِي الْبَابِ (٣)

(١) بنقل كسرة الهمزة إلى التنوين ، ويُعبر عنه الأنصاريّ بالدَرْج كما تقدم .

(٢) رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما .

أخرجها مسلم في كتاب الحيض برقم (٣٦٣) (١٠٢) وفيها : «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَّغُوهُ فَاثْفَعُوا بِهِ ؟» .

واسم «عُيَيْنَةَ» يرى السخاويّ في «فتح المغيث» (٢٤٣/١) بأنه مصروف للضرورة وهكذا في نسخة «أ» لكن مادام أن نطقه ممنوعاً من الصرف لا ينكسر به الوزن - كما أثبتّه - فهو الأولي ؛ لأنه الأصل .

(٣) الرواية التي تَوْبَعَ عمرو بن دينار عليها : أخرجها الدارقطنيّ في سننه (٤٤/١) برقم (٧) والمتابع له «أسامة بن زيد الليثي» - وهو كما في - «التقريب» : ص (١٢٤) ت (٣١٧) صدوق يهيم ، أخرج له مسلم والبخاريّ تعليقاً والأربعة . وأخرجها كذلك البيهقيّ في الكبرى (١٦/١) .

(٤) حديث «أَيْمًا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ» أخرجه بهذا اللفظ الذي أورده الناظم الترمذيّ في جامعه في اللباس برقم (١٧٢٨) وقال : حسن صحيح وهو بهذا اللفظ عند ابن ماجه في اللباس برقم (٣٦٠٩) .

وأخرجه مسلم برقم (٣٦٦) بلفظ «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ» وكذا أبو داود في اللباس برقم (٤١٢٣) .

كلهم من طريق عبد الرحمن بن وَحْلَةَ عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وهذا الحديث شاهد - كما قال الناظم - لرواية عمرو بن دينار .

(٥) في جميع النسخ التي وقفت عليها بالرفع ، وهو الموافق للرواية وقد سألت شيخنا العلامة =

﴿ زِيَادَاتُ الثَّقَاتِ ﴾

وَأَقْبَلَ زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ مِنْهُمْ وَمِنْ سِوَاهُمْ فَعَلَيْهِ الْمُعْظَمُ
وَقِيلَ : لَا ، وَقِيلَ : لَا مِنْهُمْ وَقَدْ قَسَّمَهُ الشَّيْخُ ، فَقَالَ : مَا انْفَرَدَ
دُونَ الثَّقَاتِ ثِقَةً خَالَفَهُمْ فِيهِ صَرِيحًا ، فَهُوَ رَدٌّ عِنْدَهُمْ
أَوْ لَمْ يُخَالَفْ فَأَقْبَلَنَّهُ ، وَادَّعَى فِيهِ الْخَطِيبُ الْإِتِّفَاقَ مُجْمَعًا
أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ نَحْوُ « جُعِلَتْ تَرْبَةُ الْأَرْضِ » ^(١) ^(٢) فَهِيَ فَرْدٌ ^(٣) نَقِلَتْ

= محمد سالم حفظه الله تعالى عما شاع على ألسنة بعض طلبة العلم من نصب « شَاهِدٌ » فكان خلاصة ما أجاب به أن الصحيح الرفع ؛ لأنه اسم كان مؤخر ، أي أنه خبر عن الشاهد ، ولم يخبر عن هذا الحديث ، فليس مراده أن هذا الحديث هو الشاهد وإنما مراده البحث عن شاهد أياً كان .
(١) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٢) هذه الزيادة التي أشار إليها الناظم أخرجها مسلم في كتاب المساجد برقم (٥٢٢) (٤) من طريق أبي مالك الأشجعي عن ربعي عن حذيفة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ ... » الحديث ، والشاهد منه « وَجُعِلَتْ تَرْبُتُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ » .

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه برقم (٢٦٤) وابن حبان في صحيحه كما في « الإحسان » برقم (٦٤٠٠) من طريق أبي مالك به نحوه .

(٣) في جميع النسخ « فَهِيَ فَرْدٌ » بالرفع ، ويرى الشيخ محمد سالم أن الأولى نصيبها على الحال حتى يكون للجملة محل ، لأنك إذا قلت : « فَهِيَ فَرْدٌ » تم الكلام ، وبقيت كلمة « نَقِلَتْ » لاملح لها .

فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ احْتَجَّ بِذَا ^(١)
لَكِنَّ فِي الْإِرْسَالِ جَرَحًا ، فَاقْتَضَى
هَذَا قَبُولُ الْوَصْلِ ، إِذْ فِيهِ وَفِي
وَالْوَصْلُ وَالْإِرْسَالُ مِنْ ذَا أَخِذًا ^(٢)
تَقْدِيمَهُ ، وَرَدُّ أَنْ مُقْتَضَى
الْجَرَحِ عِلْمٌ زَائِدٌ لِلْمُقْتَضَى

﴿ الْأَفْرَادُ ﴾

الْفَرْدُ قِسْمَانِ : فَفَرْدٌ مُطْلَقًا
وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ مَا قَيَّدَتْهُ
أَوْ عَنْ فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ ^(٥)
لَمْ يَرَوْهُ - ثِقَةً إِلَّا ضَمَرَهُ ^(٨)
فَإِنْ يُرِيدُوا وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا
وَلَيْسَ فِي أَفْرَادِهِ النَّسَبِيَّةُ
لَكِنَّ إِذَا قَيَّدَ ذَلِكَ بِالثَّقَّةِ
وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّذُودِ سَبَقًا ^(٣)
بِثِقَةٍ ، أَوْ بَلَدٍ ذَكَرَتْهُ
لَمْ يَرَوْهُ - عَنْ بَكْرٍ ^(٦) إِلَّا وَائِلٌ ^(٧)
لَمْ يَرَوْهُ هَذَا غَيْرُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
تَجَوُّزًا فَاجْعَلْهُ مِنْ أَوْلِهَا
ضَعْفٌ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ
فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أَطْلَقَهُ

(١) بإسكان ياء النسبة للوزن أو لنية الوقف .

(٢) و(٤) الألف في هذين الموضعين للإطلاق .

(٣) تقدم ص (٢٣-٢٤) وراجع شرح الناظم : ص (٨٦) .

(٥) و(٧) في « أ » : الوجهان بالهمز والتسهيل .

(٦) و(٨) بنقل كسرة الهمزة إلى التنوين قبلها .

﴿الْمُعَلَّلُ﴾

وَسَمَّ مَا بِعِلَّةٍ مَشْمُولٌ مُعَلَّلًا ، وَلَا تَقُلْ مَعْلُولٌ
وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ طَرَتْ^(١) فِيهَا غُمُوضٌ وَخَفَاءٌ أَثَرَتْ
تُدْرِكُ بِالْخِلَافِ وَالتَّفَرُّدِ مَعَ قَرَائِنِ تَضَمُّ ، يَهْتَدِي
جِهْبُذُهَا إِلَى اطَّلَاعِهِ عَلَى تَصَوُّبِ إِرْسَالٍ لِمَا قَدْ وُصِّلَ^(٢)
أَوْ وَقَفَ مَا يُرْفَعُ ، أَوْ مَتْنٍ دَخَلَ فِي غَيْرِهِ أَوْ وَهْمٍ وَاهِمٍ حَصَلَ
ظَنٌّ فَأَمْضَى أَوْ **لَشَكٍّ**^(٣) أَحْجَمًا^(٤) مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ أَنْ سَلِمًا^(٥)
وَهِيَ تَجِيءُ غَالِبًا فِي السَّنَدِ تَقْدَحُ فِي الْمَتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ
أَوْ وَقَفَ مَرْفُوعٌ وَقَدْ لَا تَقْدَحُ كَ « **الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ** » صَرَّحُوا^(٦)

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى النون .

(٢) و(٤) و(٥) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٣) الذي في الرواية : « **أَوْ وَقَفَ فَأَحْجَمًا** » وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بجعل قوله : « **لَشَكٍّ** » مكان قول الناظم « **وَقَفَ** » مع حذف الفاء من كلمة « **فَأَحْجَمًا** » ، ويمكن أن يكون قوله « **أَوْ وَقَفَ فَأَحْجَمًا** » سائغا إذا غُذِيَ ذلك إدغاماً كبيراً ؛ كما أفادناه شيخنا محمد سالم ، لكن الإدغام الكبير لا يعرفه إلا أهل الأداء كما تقدم .

(٦) **حديث** « **الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا** » ورد عن طائفة من الصحابة رضي الله عنهم والمراد هنا حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وقد أخرجه البخاري في البيوع =

بَوْهَمٍ يَعْلَى بَنِ عُبَيْدٍ أَبْدَلًا^(١) عَمَرًا بِعَبْدِ اللَّهِ حِينَ نَقَلَا^(٢)
وَعِلَّةُ الْمَتْنِ كَ « **نَفْيِ الْبَسْمَلَةِ** »^(٤) إِذْ ظَنَّ رَأَوْ نَفْيَهَا فَنَقَلَهُ^(٣)

= برقم (٢١٠٧) وبرقم (٢١٠٩) ومسلم في البيوع برقم (١٥٣١) وغيرهما من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٢) **الرواية التي جعل فيها يعلى بن عبيد « عمرو بن دينار » مكان « عبد الله بن دينار » :**

أخرجها الطبراني في الكبير برقم (١٣٦٢٩) فقال : حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً .

وسبب وقوع « يعلى بن عبيد - وهو الطَّنَافِسي » في هذا الوهم أن هذا الحديث من مروياته عن الثوري وحديثه عن الثوري لين .

قال ابن حجر في « **التقريب** » : ص (٧٠٥) ت (٧٨٤٤) : « ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين » لكن هذا الإبدال علة لاتقدح في صحة الحديث ؛ لأن عمراً وعبدالله ابني دينار كلاهما ثقة .

(٤) **حديث نفي البسملة** : أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة برقم (٣٩٩) من طريق قتادة عن أنس قال : « **صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** » .

وقد مثل علماء الاصطلاح بهذا الحديث على العلة القادحة في المتن دون السند ، وبسط الكلام عليه عدد من الأئمة منهم السيوطي في « **تدريب الرواي** » (١/٢٩٧-٣٠٢) وذكر أن له تسع علل ، وأما ابن حجر في كتابه **« النكت »** (٢/٧٤٨-٧٧٠) عن الإشكال الذي حصل حول هذا الحديث .

وخلاصة القول : أن النفي في الحديث محمول على الإسرار بها لاعلى نفيها كما أشار =

وَصَحَّ أَنْ أَنْسَأَ يَقُولُ : « لَا وَكَثُرَ التَّغْلِيلُ بِالْإِرْسَالِ وَقَدْ يُعْلَوْنَ بِكُلِّ قَدَحٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ الْعِلَّةِ يَقُولُ : مَعْلُولٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي وَالنَّسْخَ سَمَّى التَّرمِذِيُّ عَلَيْهِ = إِلَى ذَلِكَ النَّاظِم .

وقال السخاوي في « فتح المغيث » (٢٦٨/١) : « وحينئذ فطريق الجمع بين هذه الروايات كما قال شيخنا - يقصد ابن حجر - ممكن بحمل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر » انتهى ، وعلى هذا الحمل فلا مطعن في متن الحديث .

(١) قول أنس رضي الله عنه : « لَا أَحْفَظُ شَيْئاً فِيهِ » . أخرجه أحمد برقم (١٢٧٠٠) و(١٢٩٧٤) والدارقطني في سننه (٣١٦/١) برقم (١٠) من طريق غسان بن مضر عن سعيد بن يزيد الأزدي قال : سألت أنس بن مالك : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : « إِنَّكَ تَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ مَا أَحْفَظُهُ ، وَمَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ ... » الحديث . قال الدارقطني عقبه : « هذا إسناد صحيح » .

(٢) في « أ » الوجهان : بالهمز والتسهيل ، والألف في هذا الموضع للإطلاق . (٣) الذي في الرواية : « فَاجْنَحْ » وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بقوله : « فَمِلْ » ليكون أجمل إيقاعاً من قول الناظم « فَاجْنَحْ » .

﴿ الْمَضْطَرَبُ ﴾

مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ مَا قَدْ وَرَدَا (١) مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَزِيدَا (٢) فِي مَثْنٍ أَوْ فِي سَنَدٍ إِنْ اتَّضَحَ (٣) فِيهِ تَسَاوِي الْخُلْفِ ، أَمَا إِنْ رَجَحَ بَعْضُ وَجُوهِهِ فَذَا مَا اضْطَرَبَا (٤) كَ « الْخَطِّ لِلْسُّتْرَةِ » (٥) جَمُّ الْخُلْفِ وَالْإِضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ (٦)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين ، وعبر عنه في « فتح الباقي » : ص (٢٠٤) بدرج الهمزة . (٤) الذي في الرواية : « بَعْضُ الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرَبًا » وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ، لأن حذف الفاء مع جواب الشرط الذي لا يصلح لمباشرة الشرط نادر في اللغة .

(٦) حديث الخط للسترة : أخرجه أبو داود في الصلاة برقم (٦٨٩) من طريق بشر بن المفضل عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً « إِذَا صَلَّيْ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلَقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئاً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصاً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصاً فَلْيَخُطْ خَطّاً ، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَأْمَرٌ أَمَامَهُ » . وأخرجه أبو داود برقم (٦٩٠) وابن ماجه في إقامة الصلاة برقم (٩٤٣) وأحمد برقم (٧٣٩٢) و(٧٣٩٣) و(٧٣٩٤) وابن خزيمة برقم (٨١١) و(٨١٢) وابن حبان برقم (٢٣٦١) و(٢٣٧٦) والبيهقي في الكبرى (٢/٢٧٠ و٢٧١) .

ستتهم من طرق عن إسماعيل بن أمية به ، وقد ورد في غير أبي داود « فَلْيَخُطْ » مكان « فَلْيَخُطُّ » واختلف أهل العلم في هذا الحديث ، فجزم قوم أنه مضطرب في سنده حيث اختلف فيه على روايه إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث ، وأفاض السخاوي في « فتح المغيث » (١/٢٧٥-٢٧٦) في ذكر =

﴿ الْمُدْرَجُ ﴾

الْمُدْرَجُ الْمُلْحَقُ آخِرَ الْخَبَرِ مِنْ قَوْلِ رَاوٍ مَا ، بِلَا فَصْلٍ ظَهَرَ

= الاختلاف على راويه « إسماعيل بن أمية » .

ثم نقل بعد ذلك تضعيف طائفة من العلماء كالدارقطني والطحاوي والنسوي وابن عبدالمهدي لهذا الحديث .

وذهب فريق من المتقدمين إلى تصحيحه ، فقد نقل ابن عبد البر في « الاستدكار » (١٧٥/٦) عن أحمد بن حنبل وعلي بن المديني : أنهما كانا يصححان هذا الحديث ونقل السخاوي في « فتح المغيث » في الموضوع السابق تصحيحه كذلك عن ابن المنذر وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، في حين أن الحافظين الذهبي وابن حجر حكما على أبي عمرو ابن محمد بن حريث بالجهالة .

راجع « الميزان » (٤٠٦/٧) ت (١٠٤٦٩) و « التقريب » : ص (٧٨٢) ت (٧٣٧٥) . لذلك لفت ابن حجر في « النكت » (٧٧٢/٢) إلى أمر مهم فقال بعد أن أشار إلى الاختلاف على راويه : « ولكن بقي أمر يجب التيقظ له ، وذلك أن جميع من رواه عن إسماعيل بن أمية عن هذا الرجل ، إنما وقع الاختلاف بينهم في اسمه أو كنيته ، وهل روايته عن أبيه ، أو عن جدّه ، أو عن أبي هريرة بلا واسطة ، وإذا تحقق الأمر فيه لم يكن فيه حقيقة الاضطراب » .

ثم زاد ذلك بياناً فقال في ص (٧٧٣) : « ومع ذلك كله فالطرق التي ذكرها ابن الصلاح ثم شيخنا - يعني العراقي - قابلة لترجيح بعضها على بعض ، والراجحة منها يمكن التوفيق بينها فينتفي الاضطراب أصلاً ورأساً » ثم أورد بعض الشواهد ، وأوردها تلميذه السخاوي في « فتح المغيث » في الموضوع السابق ، وزاد عليها ، وناهيك بحديث يصححه ابن المديني وأحمد . فتبين مما سبق أن هذا الحديث لا يصلح مثلاً للاضطراب ، لهذا جعل ابن حجر بدلاً عنه حديث « شَيْبَتْنِي هُوَذَا وَأَخَوَاتُهَا » وتبعه السخاوي وغيره على ذلك .

نَحْوُ «إِذَا قُلْتَ» «التَّشَهُدُ» وَصَلْ ذَاكَ زُهَيْرٌ ، وَابْنُ ثَوْبَانَ فَصَلَ

(١) قوله : « إِذَا قُلْتَ » « التَّشَهُدُ » إشارة إلى حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في التشهد .

(٢) زهير هو ابن معاوية ، وروايته التي أشار إليها الناظم أخرجها أبو داود في الصلاة برقم (٩٧٠) من طريقه عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مَخْمَرَةَ قال : أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد ، فذكر مثل دعاء حديث الأعمش - إشارة إلى حديث سابق من طريق الأعمش عن شقيق - : « إِذَا قُلْتَ هَذَا ، أَوْ قَضَيْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ » .

وأخرج هذه الرواية كذلك أحمد برقم (٤٠٠٦) والدارمي برقم (١٣٨٠) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٧٥/١) وابن حبان في صحيحه برقم (١٩٦١) والدارقطني في سننه (٣٥٣/١) برقم (٧٣) وغيرهم من طريق زهير عن الحسن بن الحر به بنحوه وهذا إسناد صحيح متصل السماع عند أحمد ، رجاله ثقات رجال الصحيح ، غير الحسن ابن الحر وهو ثقة كما في « التقريب » : ص (١٩٤) ت (١٢٢٤) .

وقول الناظم : « وَصَلَ ذَاكَ زُهَيْرٌ » إشارة إلى أن زهيراً جعل كلام ابن مسعود : « إذا قلت هذا ... » الخ مرفوعاً من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه .

وقد فصله شبابة في روايته عن زهير .

أخرجها الدارقطني في سننه (٣٥٣/١) برقم (١٢) وقال : « شبابة ثقة ، وقد فصل آخر الحديث ، جعله من قول ابن مسعود ، وهو أصح من رواية من أدرج آخره في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم » .

(٣) ابن ثوبان : هو عبد الرحمن بن ثابت العنسي ، وروايته أخرجها ابن حبان في صحيحه برقم (١٩٦٢) والدارقطني في سننه (٣٥٤/١) والطبراني في الكبير برقم (٩٩٢٣) =

قُلْتُ : وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قُلُوبٍ كَ « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ وَيَلِّ لِلْعَقَبِ »^(١)

= ثلاثتهم من طريق غسان بن الربيع عن ابن ثوبان .

وابن ثوبان - وإن كان كما قال ابن حجر في « التقریب » : ص (٥٧٢) : صدوق يخطئ ورمي بالقدر وتغير بأخرة - قد توبع عليه .

ورجح الدارقطني أن لفظ : « إِذَا قُلْتَ هَذَا ... » مدرج من كلام ابن مسعود فصله شبابة ، وجاء مفصلاً في رواية ابن ثوبان ، ويرى صاحب الجوهر النقي (١٧٥/٢) احتمال كونه مرفوعاً ، فرواه مرة ، وأفقي به مرة أخرى ، والراجح - والله أعلم - أنه مدرج ، وقد نقل النووي كما في « التدريب » (٣١٥/١) اتفاق الحفاظ على ذلك .

(١) حديث « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ وَيَلِّ لِلْعَقَبِ مِنَ النَّارِ » أخرجه - مع بيان الإدراج - الخطيب في « الفصل للوصل المدرج في النقل » (١٥٨/١) برقم (٨) من طريق أبي قطن عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ ... » الحديث .

قال الخطيب عقبه (١٥٨/١) : « قرأت على أبي بكر البرقاني عن علي بن عمر الحافظ أن أبا بكر النيسابوري حدثهم - وساق الإسناد والمتن - من طريق شبابة عن شعبة عن محمد بن زياد به مثله .

ثم قال عقب سياقه له : « وهم أبو قطن : عمرو بن الهيثم القطعي وشبابة بن سوار الفزاري في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ماسقناه ، وذلك أن قوله : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ » كلام أبي هريرة ، وقوله : « وَيَلِّ لِلْعَقَبِ مِنَ النَّارِ » كلام النبي صلى الله عليه وسلم . ثم ذكر اثني عشر حافظاً منهم : علي بن الجعد ، ومحمد بن جعفر غندر ، ووکیع بن الجراح ثم ساق أسانيدهم جميعاً وفيها جعلوا الكلام الأول من قول أبي هريرة والكلام الثاني مرفوعاً أي أن أبا هريرة قال : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ » فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « وَيَلِّ لِلْعَقَبِ مِنَ النَّارِ » .

وحديث « وَيَلِّ لِلْعَقَبِ مِنَ النَّارِ » أخرجه البخاري في الوضوء برقم (١٦٥) من طريق شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة - وكان يمر بنا والناس يتوضؤون من =

وَمِنْهُ جَمْعٌ مَا أَتَى كُلَّ طَرَفٍ مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بَوَاحِدٍ سَلَفَ

كَوَائِلٍ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ^(١) أَدْرَجَ^(٢) « ثُمَّ جِئْتُهُمْ » وَمَا اتَّحَدَّ

= المطهرة - قال : « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ » فإن أبا القاسم قال : « وَيَلِّ لِلْعَقَبِ مِنَ النَّارِ » .

وأخرجه مسلم في الطهارة برقم (٢٤٢) (٢٩) من طريق محمد بن زياد به ، إلا أنه قال : « وَيَلِّ لِلْعَرِاقِيبِ » .

وفي هذه الرواية المتفق عليها ورد الفصل بين كلام أبي هريرة واللفظ المرفوع . وأخرجه مسلم في الموضع السابق برقم (٢٤٢) (٢٨) من الطريق نفسه مقتصرأ على اللفظ المرفوع .

وأخرجه البخاري في العلم برقم (٦٠) و (٩٦) وفي الوضوء برقم (١٦٣) ومسلم في الطهارة برقم (٢٤١) (٢٧) من طريق يوسف بن ماهك عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بنحوه .

وأخرجه مسلم برقم (٢٤١) (٢٦) من طريق أبي يحيى الأعرج عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً ، وفيه « وَيَلِّ لِلْعَقَبِ مِنَ النَّارِ أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ » .

فتبين من هذا أن لفظ « أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ » وإن كان أدرج في حديث أبي هريرة إلا أنه مرفوع ثابت من مرويات صحابة آخرين .

وقول الناظم « وَيَلِّ لِلْعَقَبِ » تعبير اقتضاه الوزن .

(١) في « ب » و « ج » و « هـ » : كوايل بالتسهيل ، وفي « أ » : الوجهان .

(٢) في « أ » : « جِئْتُهُمْ » بالتسهيل .

وقول الناظم « ثُمَّ جِئْتُهُمْ » إشارة إلى حديث وائل بن حُجر رضي الله عنه قال : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حِيَالَ أُذُنَيْهِ . قَالَ : ثُمَّ جِئْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ فِيهِ بَرْدٌ شَدِيدٌ ، فَرَأَيْتُ النَّاسَ عَلَيْهِمْ جُلُ الثِّيَابِ ، تَحَرَّكَ أَيْدِيهِمْ تَحْتَ الثِّيَابِ ... » الحديث .

أخرجه أبو داود في الصلاة برقم (٧٢٧) من طريق زائدة عن عاصم بن كليب عن أبيه =

وَمِنْهُ أَنْ يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ فِي غَيْرِهِ ۚ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ
نَحْوُ «وَلَا تَنَافَسُوا» فِي مَتْنٍ «لَا تَبَاغَضُوا» فَمُدْرَجٌ قَدْ نُقِلَ
عن وائل بن حجر .

وأخرجه النسائي في التطبيق (٢٣٦/٢) برقم (١١٥٩) وأحمد برقم (١٨٦٠) مطولاً
وبرقم (١٨٨٤٧) مقتصراً على قوله : « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
الشَّاءِ ... » وابن حبان في صحيحه برقم (١٨٦٠) والخطيب في « الفصل للوصل »
(١/٤٢٥-٤٢٦) رقم (٤٤) من طريق زائدة .

وإسناده عند أبي داود حسن ، عاصم وأبوه صدوقان وبقية رجال إسناده ثقات .
قال الخطيب بعد سياقه لطرق الحديث السابق (١/٤٢٨-٤٢٩) : « وقصة تحريك الناس
أيديهم ، ورفعها من تحت الثياب في زمن البرد لم يسمعها عاصم عن أبيه ، وإنما سمعها من
عبد الجبار بن وائل بن حجر عن بعض أهله ، بين ذلك زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن
الوليد في روايتهما حديث الصلاة بطوله عن عاصم بن كليب ، وميزاً قصة تحريك
الأيدي تحت الثياب ، وفصلها من الحديث ، وذكرنا إسناده » .

ثم ذكر الخطيب أحد عشر حافظاً منهم الثوري وشعبة رووا هذا الحديث كلهم عن
عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل ، ولم يذكر أحد منهم قصة تحريك الأيدي تحت الثياب
ثم ساق في الصفحات اللاحقة أحاديث هؤلاء الحفاظ دون الإدراج المذكور .

(١) جملة «وَلَا تَنَافَسُوا» من حديث أبي هريرة الآتي تخريجه برقم (٢١) .

(٢) متن «لَا تَبَاغَضُوا» هو الحديث الذي أخرجه مالك في « الموطأ » (٩٠٧/٢) برقم (١٤)
عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم قال : « لَا تَبَاغَضُوا
وَلَا تَحَاسَدُوا ، وَلَا تَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا ... » الحديث .

ومن طريق مالك : أخرجه البخاري في الأدب برقم (٦٠٧٦) ومسلم في البر والصلة برقم
(٢٥٥٩) وله طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما .

(٣) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

مِنْ مَتْنٍ «لَا تَجَسَّسُوا» أَدْرَجَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ إِذْ أَخْرَجَهُ
وَمِنْهُ مَتْنٌ عَنْ جَمَاعَةٍ وَرَدَ وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ
فَيَجْمَعُ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ كَمَتْنٍ «أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ» الْخَبَرُ

(١) متن «لَا تَجَسَّسُوا» هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ ، وَلَا تَجَسَّسُوا ، وَلَا تَحَسَّسُوا
وَلَا تَنَافَسُوا وَلَا تَحَاسَدُوا ، وَلَا تَبَاغَضُوا ، وَلَا تَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا » .
أخرجه مالك في « الموطأ » (٩٠٧/٢-٩٠٨) رقم (١٥) عن أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة .

ومن طريق مالك : أخرجه البخاري في الأدب برقم (٦٠٦٦) ومسلم في البر والصلة
برقم (٢٥٦٣) (٢٨) وله طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما .

(٢) رواية ابن أبي مريم التي أدرج فيها جملة «وَلَا تَنَافَسُوا» من حديث أبي هريرة أخرجه
الخطيب في « الفصل للوصل » (٢/٧٣٩) برقم (٨١) من طريق حمزة بن محمد الكناشي
عن إسحاق بن إبراهيم بن جابر عن سعيد بن أبي مريم عن مالك عن ابن شهاب عن أنس
ابن مالك أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم قال : « لَا تَبَاغَضُوا ، وَلَا تَحَاسَدُوا
وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا تَنَافَسُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا ... » الحديث .

قال الخطيب عَقَبَهُ : « قال حمزة : ولانعلم أحداً قال في هذا الحديث عن مالك
«وَلَا تَنَافَسُوا» غير سعيد بن أبي مريم » .

ونصر الخطيب كلام حمزة هذا ، وساق أحاديث أصحاب مالك التي خلت من إدراج
جملة «وَلَا تَنَافَسُوا» .

(٣) حديث «أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ» ورد من طرق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سيأتي
تخريج أشهرها .

فَإِنَّ عَمْرًا عِنْدَ وَاصِلٍ فَقَطْ بَيْنَ شَقِيقٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ سَقَطَ^(١)

(١) يشير الناظم في هذا البيت إلى رواية واصل وهي الرواية التي سقط فيها عمرو ابن شُرْحَبِيل « أبو ميسرة » وقد أخرجها النسائي في الصغرى (٩٠/٧) برقم (٤٠١٤) من طريق سفيان عن واصل عن عبدالله قال : **قُلْتُ : يَارَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ : « أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ ... »** الحديث .

وأخرجها الخطيب في « الفصل للوصل ... » (٨٣٣/٢) من طريق شعبة عن واصل به .
وعلقها البخاريّ عقب الحديث رقم (٦٨١١) قال يحيى : وحدثنا سفيان ، حدثني واصل عن أبي وائل عن عبدالله : قلت يارسول الله ... » الحديث بمثله . قال عمرو - هو الفلاس - : فذكرته لعبدالرحمن - يعني ابن مهدي - وكان حدثنا عن سفيان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن أبي ميسرة قال : دعه دعه .

وقد علق ابن حجر على قول عبد الرحمن بن مهدي : « دعه دعه » بقوله في « الفتح » (١١٨/١٢) « أي اتركه والضمير للطريق التي اختلف فيها ، وهي رواية واصل ، وقد زاد الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله دعه « فلم يذكر فيه واصلًا بعد ذلك » فعُرف أن معنى قوله : « دعه » أي اترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة ، وقال الكرماني : حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيراً عن عبدالله فإن هذا الحديث لم يروه عنه قال : وليس المراد بذلك الطعن عليه ، لكن ظهر له ترجيح الرواية بإسقاط الوساطة لموافقة الأكثرين . كذا قال ، والذي يظهر ماقدمته أنه تركه من أجل التردد فيه ؛ لأن ذكر أبي ميسرة إن كان في أصل رواية واصل ، فتحديثه به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقلّة الضبط ، وإن لم يكن في روايته في الأصل ، فيكون زاد في السند مالم يسمعه فاكتمى برواية الحديث عمن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره ، وقد كان عبدالرحمن حدث به مرة عن سفيان عن واصل وحده بزيادة أبي ميسرة ، كذلك أخرج الترمذي والنسائي =

وَزَادَ الْأَعْمَشُ كَذَا مَنْصُورُ^(٢) وَعَمْدُ الْأَذْرَاجِ لَهَا مَحْظُورُ^(٣)

= لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ واصل ، عطف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعمش ومنصور قال بمثله ، وكان ذلك كان في أول الأمر ، وذكر الخطيب هذا السند مثلاً لنوع من أنواع مدرج الإسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير وافق عبدالرحمن على روايته الأولى عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل .
وماذكره ابن حجر عن الخطيب هو في كتابه « الفصل للوصل المدرج في النقل » (٨٤٠/٢) .

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٢) رواية الأعمش ومنصور هي أصح الروايات كما قال الترمذي في جامعه .

وقد أخرجها البخاريّ في التفسير برقم (٤٧٦١) وفي الحدود برقم (٦٨١١) والترمذي في التفسير برقم (٣١٨٢) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد برقم (٤١٣١) ثلاثتهم من طريق سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل عن أبي ميسرة : عمرو بن شُرْحَبِيل عن عبدالله ، قال الترمذي عقب إخراجها لهذا الحديث (٣٣٧/٥) : «حديث سفيان عن منصور والأعمش أصح من حديث واصل، لأنه زاد في إسناده رجلاً» .
وللحديث طرق كثيرة يمكن أن تفرد في جزء ، وقد تكلم عليها ابن حجر في الفتح (١١٧/١٢-١١٩) محرراً ألفاظها بما لاتجده في غيره ، وللخطيب تفصيل مهم كذلك في « الفصل للوصل المدرج في النقل » (٨٤١-٨١٩/٢) .

(٣) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام .



﴿ الْمَوْضُوعُ ﴾^(*)

شَرُّ الضَّعِيفِ الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ
وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِزُوا ذِكْرَهُ
وَأَكْثَرَ الْجَامِعِ فِيهِ إِذْ خَرَجَ
وَالْوَاضِعُونَ لِلْحَدِيثِ أَضْرَبُ
قَدْ وَضَعُوهَا حِسْبَةً ، فَقَبِلْتُ
فَقَيَّضَ اللَّهُ لَهَا نِقَادَهَا
نَحْوُ أَبِي عَصْمَةَ إِذْ رَأَى الْوَرَى
لَهُمْ حَدِيثًا فِي فَضَائِلِ السُّورِ^(٣)

أَلْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ
لِمَنْ دَرَى^(١) ، مَا لَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهُ
لِمُطَلَقِ الضَّعْفِ ، عَنِّي أَبَا الْفَرَجِ
أَضْرَهُمْ قَوْمٌ لَزْهَدٍ نُسِبُوا
مِنْهُمْ رُكُونًا لَهُمْ ، وَنُقِلَتْ
فَبَيَّنُوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا
زَعْمًا نَأَوْا عَنِ الْقُرْآنِ فَافْتَرَى^(٢)
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤) فَبَيَّنَسَ مَا ابْتَكَرَ

(*) في « هـ » : الْمَوْضُوعَات .

(١) الذي في الرواية : « لِمَنْ عَلِمَ مَا لَمْ يُبَيِّنْ » وقد ذكر الشيخ محمد سالم أن قول الناظم :

« لِمَنْ عَلِمَ » إدغام كبير وقد جعل مكانه قوله حفظه الله تعالى : « لِمَنْ دَرَى » .

(٢) بنقل فتحة الهمزة إلى الراء ، وهو في الأداء قراءة لابن كثير ، كما في « النشر » (١/٤١٤) .

(٣) في « ب » و « ج » : (فضائل) بالتسهيل ، وفي « أ » و « د » و « هـ » : الوجهان وفي

نسخة ابن أبي مدين والنسخ المطبوعة بالهمز فقط .

(٤) الحديث الذي وضعه أبو عَصْمَةَ نوح بن أبي مريم في فضائل السور : أخرجه ابن الجوزي

في « الموضوعات » (٢٤/١) برقم (١٦) من طريق أبي عَمَّار المروزي قال: قيل لأبي =

كَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي اعْتَرَفَ^(١) رَأَوِيهِ بِالْوَضْعِ ، وَبَيَّنَسَ مَا اقْتَرَفَ^(٢)

= عصمة نوح بن أبي مريم المروزي من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة ، ومغازي ابن إسحاق ؛ فوضعت هذا الحديث حسبة . قال الحاكم كما في « الموضوعات » (٣/٢٠٤) : « هو واضع حديث فضائل القرآن » . وقال في المدخل (١/٢٥٠) ت (٢٠٨) : « رزق من كل شيء حظاً إلا الصدق ؛ فإنه حُرِّمَ ، نعوذ بالله من الخذلان » .

وقال ابن حجر في « التقریب » : ص (٦٥٨) ت (٧٢١٠) : « كَذَّبُوهُ فِي الْحَدِيثِ وقال ابن المبارك : كان يضع » .

(١) الحديث الموضوع عن أبي في فضائل سور القرآن : أخرجه الخطيب في « الكفاية » : ص (٥٦٧-٥٦٨) من طريق محمود بن غيلان عن المؤمل بن إسماعيل بإسناده عن مجاهيل مبهمين في الإسناد ، إلى أن قال آخرهم : « إنا اجتمعنا هنا ، فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه ، وأخذوا في هذه الأحاديث ؛ ففقدنا فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيه » .

ومن طريق الخطيب : أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١/٣٩٣-٣٩٤) برقم (٤٧٤) .

وأخرجه في الموضوع نفسه برقم (٤٧٣) من طريق محمود بن غيلان به نحوه .

وراجع « فتح المغيث » للعراقي : ص (١٢٥) و « فتح المغيث » للسخاوي (١/٣٠٤-٣٠٥) .

(٢) في « أ » و « ب » و « ج » و « د » و « هـ » : بالوجهين الهمز والتسهيل ، وهكذا في « فبئس » في البيت الذي قبله ، وفي « نسخة ابن أبي مدين » بالتسهيل فقط في الموضوعين وأثبت رواية الهمز لشهرتها عندنا في المشرق لأنها قراءة حفص وأكثر أهل الأداء .

وَكُلُّ مَنْ أَوْدَعَهُ دِكْتَابَهُ
وَجَوَّزَ الْوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ
وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا^(١)
كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ فِي الْمُسْنَدِ
نَحْنُ حَدِيثٍ ثَابِتٍ « مِنْ كَثُرَتْ^(٢)
كَالْوَحِيدِ مُخْطِئٌ صَوَابُهُ
قَوْمُ ابْنِ كَرَامٍ ، وَفِي التَّرْهِيْبِ
مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ - وَبَعْضٌ وَضَعَا^(٣)
وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضَعُهُ لَمْ يُقْصَدِ^(٤)
صَلَاتُهُ » الْحَدِيثُ ، وَهَلَّةٌ سَرَتْ

(١) والألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٢) الْحُكَمَاءُ : بالقصر للوزن .

(٤) حديث « مِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ » أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في الصلاة برقم (١٣٣٣) من طريق ثابت بن موسى أبي يزيد العابد عن شريك عن الأعمش عن جابر .

وأخرجه العقيلي في « الضعفاء الكبير » (١٩٤/١) وقال : ليس له أصل ، وابن عدي في « الكامل » (٥٢٦/٢) والقضاعي في مسنده (٢٥٢-٢٥٤) الأحاديث (٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢) ومال إلى ثبوته لكثرة طرقه ، وابن الجوزي في « الموضوعات » برقم (٩٨٦ و ٩٨٧) من طرق عن ثابت به .

وأخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧٥٣/٢) وفي (٢٣٠٤ و ٢٣٠٥ و ٢٣٤٧) والقضاعي برقم (٤١٥) وابن الجوزي برقم (٩٨٨ و ٩٨٩) من طرق عن شريك ليس فيها ثابت .

وأخرجه القضاعي (٢٥٥-٢٥٨) الأحاديث (٤١٣ و ٤١٦ و ٤١٧) وابن الجوزي في « الموضوعات » برقم (٩٨٥) من طرق عن جابر ليس فيها ثابت وشيخه شريك .

وأخرجه القضاعي برقم (٤١٤) من طريق كثير بن سليم وابن الجوزي برقم (٩٩٠) =

.....

= من طريق حَكَّامة بنت عثمان عن أبيها ، عن أخيه مالك بن دينار عن أنس رضي الله عنه . وهذا الحديث يُمَثَّلُ به أهل هذا الشأن للموضوع الذي لم يقصد به صاحبه الوضع وإنما يحصل خطأ بسبب الغفلة وسوء الحفظ ، وبعضهم يمثل به للمدرج في الإسناد . وآفة هذا الحديث « ثابت بن موسى العابد الضريع » قال العقيلي في ترجمته في « الضعفاء الكبير » (١٩٣/١) : « حديثه باطل ليس له أصل ، ولا يتابعه عليه ثقة » .

وقال ابن حبان في « المجروحين » (٢٣٩/١-٢٤٠) في ترجمة ثابت : « كان يخطئ كثيراً لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد » ثم ذكر روايته لهذا الحديث وقال : « وهذا - أي الحديث - قول شريك ، قاله في عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر « يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ » فأدرج ثابت بن موسى في الخبر وجعل قول شريك كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم سرق هذا من ثابت بن موسى جماعة ضعفاء وحدثوا عن شريك به » .

ورواية الحديث عن أنس تقوي القول ببطلانه ، ففي إسناده عند القضاعي « كثير بن سليم » قال البخاري : « منكر الحديث » وقال النسائي « متروك » وقال ابن حبان : « كان ممن يروي عن أنس مالميس من حديثه من غير روايته ، ويضع عليه ، ثم يحدث عنه لاتحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاختبار » .

وقال الحاكم : « زعم أنه سمع أنس بن مالك ، وروى عنه أحاديث يشهد القلب أنها موضوعة » .

راجع « المجروحين » (٢٢٧-٢٢٨) ت (٨٩٣) و « المدخل » (٢٢٥/١) و « الميزان » (٤٨٩-٤٩٠) ت (٦٩٤) و « التقریب » ص (١٦٥) ت (٨٣١) . وفي إسناده عند ابن الجوزي « عثمان بن دينار » قال العقيلي في « الضعفاء الكبير » (٩٣٦/٣) ت (١٢٠١) : « تروي عنه حَكَّامة ابنته أحاديث بواطيل ، ليس لها أصل » . وذكر ابن عدي في « الكامل » (٥٢٥-٥٢٦) أن هذا الحديث وحديثاً آخر =

وَيَعْرِفُ الْوَضْعُ بِالْأَقْرَارِ وَمَا
يُعْرِفُ بِالرَّكَّةِ قُلْتُ : اسْتَشْكَلَا^(٢)
مَا اعْتَرَفَ الْوَضْعُ إِذْ قَدْ يَكْذِبُ
بَلَى نَرُدُّهُ وَعَنْهُ نَضْرِبُ
نُزِّلَ مَنَزِلَتَهُ وَرُبَّمَا
الشَّبَجِيُّ الْقَطْعُ بِالْوَضْعِ عَلَى

﴿ الْمَقْلُوبُ ﴾

وَقَسَّمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى
بِوَاحِدٍ نَظِيرِهِ كَي يُرْغَبَا^(٤)
وَمِنْهُ قَلْبٌ سَنَدٍ لِمَتْنٍ
فِي مِائَةِ لَمَّا أَتَى بَعْدَادَا^(٧)
وَقَلْبٌ مَالَمَ يَقْصِدِ الرُّوَاةُ
نَحْوُ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ »^(٩)
مَكَانَ مَشْهُورًا بِرَأْوٍ أَبْدَلَا^(٣)
فِيهِ لِأَغْرَابٍ إِذَا مَا اسْتُغْرِبَا^(٥)
نَحْوُ امْتِحَانِهِمْ إِمَامَ الْفَنِّ
فَرَدَّهَا وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا^(٨)

= رواهما ثابت عن شريك بإسناد واحد ، ولا يعرف الحديثان إلا به ، ثم ذكر من سرقه منه فقال : « وسرق هذا الحديث عن ثابت من الضعفاء : عبد الحميد بن بحر ، وعبيد الله بن شبرمة الشريكي ، وإسحاق بن بشر الكاهلي ، وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي ... » وذكر السيوطي في « أعذب المناهل - كما نقل عنه ذلك المناوي في فيض القدير (٢١٣/٦) - أن الحفاظ حكموا على هذا الحديث بالوضع ، وأطبقوا على أنه موضوع .»

(١) و(٥) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام .

(٢) و(٣) و(٤) و(٦) و(٧) و(٨) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٩) حديث « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ » تمامه « فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي » وهو حديث متفق عليه عن أبي قتادة رضي الله عنه كما سيأتي .

حَدَّثَهُ فِي مَجْلِسِ الْبُنَانِي^(١) حَجَّاجُ أَغْنِي ابْنَ أَبِي عُثْمَانَ^(٢)
فَظَنَّهُ عَنْ ثَابِتٍ جَرِيرُ^(٣) بَيْنَهُ حَمَّادُ الصَّرِيرِ

= والطريق التي ذكرها الناظم ، وهي طريق حجاج بن أبي عثمان الصَّوَّافٍ أخرجها مسلم في صحيحه في المساجد برقم (٦٠٤) من طريق يحيى بن سعيد عن حجاج الصَّوَّافِ ، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة .

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْبُنَانِي » للقافية والوزن .

(٢) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٣) يشير الناظم في هذين البيتين إلى الرواية التي وهم فيها جرير وأنكرها حماد ، وقد أخرجها العُقَيْلِيُّ في « الضعفاء الكبير » (٢١٥/١) من طريق إسحاق بن عيسى الطَّبَّاعِ قال : حدثنا حماد بن زيد بحديث جرير بن حازم عن ثابت عن أنس وذكر الحديث فأنكره - أي حماد - وقال : إنما سمعته من حجاج الصَّوَّافِ عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه في مجلس ثابت فظن أنه سمعه من ثابت .

ومن طريق يحيى بن أبي كثير به : أخرجه البخاري في الأذان برقم (٦٣٧) عن مسلم بن إبراهيم قال : حدثنا هشام قال : كتب إلي يحيى ، وبرقم (٦٣٨) من طريق شيبان به وزاد بعد قوله « حَتَّى تَرَوْنِي » قوله : « قَدْ خَرَجْتُ » .

وأخرجه البخاري في الجمعة برقم (٩٠٩) من طريق علي بن المبارك عن يحيى به مختصراً بلفظ « لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ » .

وأخرجه مسلم برقم (٦٠٤) وأبو داود في الصلاة برقم (٥٤٠) والترمذي في أبواب الصلاة برقم (٥٩٢) والنسائي في « الصغرى » (٣١/٢) برقم (٦٨٧) ثلاثتهم من طريق مَعْمَرٍ عن يحيى به بمثل سياق شيبان ، وقال الترمذي : حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح .

﴿ تَنْبِيهَات ﴾

وَإِنْ تَجِدَ مَثْنًا ضَعِيفَ السَّنَدِ
وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقًا بِنَاءً^(١)
بِسَنَدٍ مُجَوَّدٍ بَلْ يَقِفْ^(٢)
بَيَانِ ضَعْفِهِ فَإِنْ أَطْلَقَهُ
وَإِنْ تُرِدْ نَقْلًا لَوَاهٍ أَوْ لِمَا
فَأَنْتَ بِتَمَرِيزٍ كِيرُوزِي ، وَاجْزِمِ
وَسَهِّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ رَوَوْا
بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ^(٤)

فَقُلْ : ضَعِيفٌ ، أَيْ بِهِذَا فَاقْصِدِ
عَلَى الطَّرِيقِ ، إِذْ لَعَلَّ جَاءَ^(٢)
ذَاكَ عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ يَصِفُ
فَالشَّيْخُ فِيمَا بَعْدَهُ ، حَقَّقَهُ
يُشَكُّ فِيهِ لَا بِإِسْنَادِهِمَا
بِنَقْلِ مَاصِحٍ كَقَالَ فَاعْلَمْ
مَنْ غَيْرِ تَبَيِّنٍ لَضَعْفٍ وَرَأَوْا
عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ

﴿ مَعْرِفَةُ مَنْ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ ﴾

أَجْمَعَ جُمْهُورُ أَيْمَةِ الْأَثَرِ
وَالْفِقْهُ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْخَبَرِ

(١) و(٢) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٣) في « ج » : تَقِفُ .

(٤) في « ب » و « ج » و « هـ » : الْعَقَائِدُ بِالتَّسْهِيلِ ، وَفِي « أ » و « د » : الْوُجْهَانِ ، وَفِي
« نَسْخَةُ ابْنِ أَبِي مَدِينٍ » وَالنَّسْخُ الْمَطْبُوعَةُ : بِالْهَمْزِ فَقَطْ .

بِأَنْ يَكُونَ ضَابِطًا مُعَدَّلًا
يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حِفْظًا يَحْوِي
يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِحَالِهِ
بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا ذَا عَقْلِ^(١)
مِنْ فِسْقٍ أَوْ خَرَمٍ مُرْوَعَةٍ ، وَمَنْ
وَصَحَّحَ اكْتِفَاؤُهُمْ بِالْوَاحِدِ^(٢)
وَصَحَّحُوا اسْتِغْنَاءَ ذِي الشُّهْرَةِ عَنْ
وَلَا بَنِ عَبْدِ الْبَرِّ كُلُّ مَنْ عَنِي
فَإِنَّهُ عَدْلٌ بِقَوْلِ الْمُصْطَفَى

أَيَّ يَقِظًا وَلَمْ يَكُنْ مُغَفَّلًا
كِتَابَهُ، إِنْ كَانَ مِنْهُ يَرُوي
إِنْ يَرُوي بِالْمَعْنَى ، وَفِي الْعَدَالَةِ
قَدْ بَلَغَ الْحُلَمَ سَلِيمِ الْفِعْلِ
زَكَّاهُ عَدْلَانِ فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنٌ
جَرَحًا وَتَعْدِيلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ
تَزَكِيَةً كَمَالِكٍ نَجْمِ السُّنَنِ
بِحَمْلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُوهَنْ^(٤)
«يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ»^(٣) لَكِنْ خَوْلَفَا^(٤)

(١) و(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين ، والألف في « خولفا » للإطلاق .

(٢) في نسخة ابن أبي مدين : « وَصَحَّحَ اكْتِفَاءَهُمْ » .

(٣) حَدِيثُ « يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ - تَتِمُّتُهُ - مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عَدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ
الْعَالِينَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ » وسياقه جميل في مبناه ومعناه
غير أن فيه اختلافاً كثيراً ، حيث ورد موصولاً ومرسلاً .

وقد أخرجه البزار في مسنده : كما في « كشف الأستار » (٨٦/١) برقم (١٤٣)
والعقيلي في « الضعفاء الكبير » (٢٦/١) ومن طريقه : ابن عبد البر في التمهيد (٥٩/١)
ثلاثتهم من طريق خالد بن عمرو القرشي عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب =

= عن أبي قبيل عن أبي هريرة وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم .

وأخرجه ابن عديّ في « الكامل » (١٥٢/١) وفي (٩٠٢/٣) عن سالم عن ابن عمر .
وأخرجه ابن عديّ (١٥٢/٢-١٥٣) والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » برقم (٥٢) من طريق أبي حازم وأبي صالح الأشعريّ عن أبي هريرة .

وأخرجه في الموضع نفسه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن عليّ .
وأخرجه العقيليّ في « الضعفاء الكبير » (٢٦/١) وابن عديّ (١٥٣/٢) من طريق القاسم أبي عبدالرحمن عن أبي أمامة رضي الله عنه .

وأخرجه الخطيب في « شرف أصحاب الحديث » برقم (٥٣) من طريق أبي عثمان النهديّ عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما .

وأخرجه برقم (٥٤) من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيّب عن عبدالله بن مسعود وابن الجوزيّ في مقدمة « الموضوعات » (٧/١) من طريق سماك بن حرب عن أبيه عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما .

وأخرجه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١٤/١) من طريقين ، جاء في الثانية فيها « ليحمل » والعقيليّ في « كتاب الضعفاء الكبير » (٢٦/١) وفي (١٣٩٦/٤) ومن طريقه ابن عبدالبر في « التمهيد » (٥٨/١-٥٩) وأخرجه ابن عديّ (١٥٣/١) والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » برقم (٥٥) كلهم من طرق عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذريّ مرسلًا .

وهذه الطرق لا تخلو من مُتَكَلِّم فيه بين ضعيف ، ومنكر الحديث ، ومتروك ، وبعض طرقه لاتصل إلى الضعف الشديد ، وقد تكلم كثير من النقاد على أشهر طرقه ، وبينوا أحوال كثير من رواه ، ومن هؤلاء النقاد ، البزار والعقيليّ وابن عديّ في أماكن متفرقة ، وابن القطان في « بيان الوهم والإيهام » (٣٧/٣-٤١) وابن القيم في « مفتاح دار السعادة » =

وَمَنْ يُوَافِقْ غَالِبًا ذَا الضَّبْطِ فَضَابِطٌ أَوْ نَادِرًا فَمُخْطِطٌ^(١)
وَصَحَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلِ بِلَا
وَلَمْ يَرَوْا قَبُولَ جَرَحِ أُبْنِهِمَا^(٢)
لِلْخُلْفِ فِي أَسْبَابِهِ ۚ وَرُبَّمَا
فَسَّرَهُ شُعْبَةُ بِالرَّكْضِ فَمَا
هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حُفَاطُ الْأَثَرِ
كَشَيْخِي الصَّحِيحِ مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ

= (٤٩٧/١-٥٠٠) وقد نقل الخطيب في « شرف أصحاب الحديث » : ص (٢٩) بإسناده إلى مهنا بن يحيى قال : سألت أحمد - يعني ابن حنبل - عن حديث معان بن رفاعه عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذريّ ، وساق الحديث ، ثم قال مهنا : فقلت لأحمد : كأنه كلام موضوع . قال : لا ، هو صحيح . فقلت : ممن سمعته أنت ؟ قال : من غير واحد . قلت : من هم ؟ قال : حدثني به مسكين إلا أنه يقول : معان عن القاسم بن عبد الرحمن . قال أحمد : معان بن رفاعه لا بأس به .

وقال العلائيّ في « بغية الملتمس » : ص (٣٤) : « هذا حديث حسن غريب صحيح » .
وصححه ابن الوزير في « الروض الباسم » (٤٠/١) وعزا تصحيحه إلى أحمد وابن عبدالبر .
ولكثرة طرقه تميل النفس إلى كلام العلائي وابن الوزير ، وأقل أحواله أنه حسن بمجموع هذه الطرق إن شاء الله تعالى ، أما معناه فصحيح ، ودعوى أن أحمد بن حنبل خفي عليه من أمر الحديث ما علمه غيره ، دعوى فيها نظر والله أعلم .

وقد تكلم العراقيّ في « فتح المغيث » : (٣٣٢/١-٣٣٤) وابن الوزير في المصدر السابق على هذا الحديث كلاماً نفيساً بينا فيه كلام النقاد في درجته ، والاستدلال به ، وهل هو خبر أو أمر لكونه جاء في بعض طرقه « **لِيَحْمِلُ** » ، والعلم عند الله تعالى .

(١) بحذف الهزمة للوزن .

(٢) و(٣) الألف في هذين الموضعين للإطلاق .

فَإِنْ يُقَالَ : قَلَّ بَيَانُ مَنْ جُرِحَ
وَأَبْنَهُمُوا ، فَالشَّيْخُ قَدْ أَجَابَا ^(١)
حَتَّى يُبَيِّنَ بَحْثُهُ قُبُولَهُ
فَفِي الْبُخَارِيِّ احْتِجَاجًا عِكْرَمَهُ
وَاحْتِجَ مُسْلِمٌ بِمَنْ قَدْ ضَعُفَا ^(٢)
قُلْتُ : وَقَدْ قَالَ أَبُو الْمَعَالِي
وَإِنَّ الْخَطِيبَ : الْحَقُّ حُكْمًا بِمَا
وَقَدَّمُوا الْجَرْحَ ، وَقِيلَ : إِنْ ظَهَرَ
وَمُبْنَهُمُ التَّعْدِيلُ لَيْسَ يَكْتَفِي

(١) و(٢) والألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٢) يمكن أن يقرأ عجز البيت هكذا : « أَنْ يَجِبُ الْوُقُوفُ إِذَا اسْتَرَابَا » حيث قال الأنصاري في «فتح الباقي» : ص(٢٤٤) «وفي نسخة : إِذَا اسْتَرَابَا» أي لأجل الريبة القوية الحاصلة بذلك .

(٤) بالتخفيف ، وهو المشهور كما تقدم في هامش البيت رقم (١١٥) .

(٤) و(٦) حذف التشديد من باء النسبة في هذين الموضعين للقافية والوزن .

(٥) الذي في الرواية :

وَإِنَّ الْخَطِيبَ الْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا
وَقَدْ أَصْلَحَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْحَسَنُ الْمَوْضِعِينَ بِمَا تَرَى ؛ إِذْ لَا مُسَوِّغَ لِلتَّسْكِينِ فِيهِمَا
ومثل هذا من الضرورات التي يمكن الاستغناء عنها .

وَقِيلَ : يَكْفِي ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ ^(١)
جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْ لَمْ
وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرُدَّهُ
وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ
وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ
وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُقْبَلُ الْمَجْهُولُ
مَجْهُولُ عَيْنٍ : مَنْ لَهُ رَأْيٌ فَقَطْ
مَجْهُولُ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ
وَالثَّالِثُ : الْمَجْهُولُ لِلْعَدَالَةِ
حُجِّيَّةٌ فِي الْحُكْمِ بَعْضُ مَنْ مَنَعَ
بِهِ وَقَالَ الشَّيْخُ إِنَّ الْعَمَلَا ^(٢)
حَدَّثَنِي الثَّقَةُ بَلْ لَوْ قَالَا ^(٣)
أُسْمٌ ، لَا نَقْبَلُ كُلَّ مُبْنِهِمُ
مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَنْ قَلَّدَهُ
عَلَى وِفَاقِ الْمَثْنِ تَصْحِيحًا لَهُ
رَوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى التَّصْرِيحِ
وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَجْعُولٍ
وَرَدَّهُ الْأَكْثَرُ ، وَالْقِسْمُ الْوَسْطُ
وَحُكْمُهُ الرَّدُّ لَدَى الْجَمَاهِرِ
فِي بَاطِنٍ فَقَطْ ، فَقَدْ رَأَى لَهُ
مَاقْبَلُهُ مِنْهُمْ سَلِيمٌ فَقَطَعَ ^(٤)
يُشَبِّهُ أَنَّهُ دَعَا عَلَى ذَا جُعَلَا ^(٥)

(١) و(٢) و(٤) والألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٣) الذي في الرواية :

جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْ لَمْ
أُسْمٌ لَا نَقْبَلُ مَنْ قَدْ أَبْنَهُمُ
وهو من بحر السريع وحتى ينسجم مع سائر النظم أصلحه الشيخ محمد الحسن بكسر
الميم في «لَمْ» آخر المصراع الأول، وأصلح قوله في المصراع الثاني : «يُقْبَلُ مَنْ قَدْ أَبْنَهُمُ»
بما ترى ، ويمكن أن يقرأ بالبناء على ما لم يسم فاعله ؛ مع رفع «كُلَّ» نائباً له .

فِي كُتُبٍ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ ، وَبَعْضُ يَشْهَرُ وَالْخُلْفُ فِي مُبْتَدِعٍ مَا كُفِّرَ^(١) وَقِيلَ : بَلْ إِذَا اسْتَحَلَّ الْكَذِبُ^(٢) لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَقُولُ : أَقْبَلُ وَالْأَكْثَرُونَ - وَرَأَاهُ الْأَعْدَلُ^(٣) - فِيهِ ابْنُ حَبَّانٍ اتَّفَاقًا ، وَرَوَوْا وَلِلْحَمِيدِيِّ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ^(٤) أَيُّ فِي الْحَدِيثِ ، لَمْ نَعُدْ نَقْلُهُ وَأَطْلَقَ الْكَذِبَ^(٥) ، وَزَادَ أَنْ مَنْ خَبْرَةٌ بَعْضٍ مِنْ بَهَا تَعَذَّرَتْ ذَا الْقِسْمِ مَسْتُورًا ، وَفِيهِ نَظَرُ قِيلَ : يُرَدُّ مُطْلَقًا ، وَاسْتُنْكَرَ^(٦) نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ ، وَنُسِبَ^(٧) مِنْ غَيْرِ خَطَابِيَّةٍ مَا نَقَلُوا رَدُّوا دُعَاتِهِمْ فَقَطْ ، وَنَقَلَا^(٨) عَنْ **مُحَدِّثِينَ** فِي الصَّحِيحِ مَا دَعَوْا^(٩) بِأَنَّ مَنْ لِكَذِبٍ تَعَمَّدَا^(١٠) وَإِنْ يَثْبُ ، وَالصَّيْرَفِيُّ مِثْلُهُ ضَعَّفَ نَقْلًا لَمْ يَقُوْ بَعْدَ أَنْ

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٧) الذي في الرواية « **عَنْ أَهْلِ بَدْعٍ** » وقد صححه الشيخ محمد الحسن بما ترى ، لأن « بَدْعٌ » لا ترادف كلمة « بدعة » وإطلاق لفظ « **مُحَدِّثِينَ** » على المبتدعة مشهور مذكور في كثير من النصوص .

(٨) إسكان الباء في « الْحَمِيدِيِّ » للوزن أو لنية الوقف .

(٩) الْكَذِبُ : بكسر الكاف وإسكان الذال لغة معروفة .

راجع « فتح الباقي » لتركيب الأنصاري : ص (٢٦٢) .

وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ ، وَالسَّمْعَانِي^(١) أَبُو الْمُظَفَّرِ يَرَى فِي الْجَانِي كَذِبٍ فِي خَبَرٍ إِسْقَاطَ مَا وَمَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ فَكَذَّبَهُ لَا تُثْبِتَنَّ بِقَوْلِ شَيْخِهِ فَقَدْ وَإِنْ يَرُدُّهُ بِ « لَا أَذْكَرُ » أَوْ الْحُكْمَ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ كَ « **قِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ** »^(٢) إِذْ عَنْهُ فَكَانَ بَعْدُ عَنْ رَبِيعَةَ

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « السمعاني » للقفية والوزن .

(٢) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٣) أشار بهذا إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ » .

أخرجه أبو داود في الأفضية برقم (٣٦١٠) من طريق أبي مصعب الزهري ، والترمذي في جامعه في الأحكام برقم (١٣٤٣) وقال : حديث حسن غريب ، وابن ماجه في الأحكام برقم (٢٣٦٨) من طريق يعقوب الدورقي عن عبدالعزيز الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

وأخرجه أبو داود برقم (٣٦١١) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٤٤/٤) والبيهقي في « الكبرى » (١٦٨/١٠) ثلاثتهم من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة به .

= وقد ذكر أبو داود نسيان سهيل لهذا الحديث عقب إخرجه رواية أبي مصعب الآنفه الذكر فقال : « قال أبو داود : وزادني الربيع بن سليمان المؤذن في هذا الحديث قال : أخبرني الشافعي عن عبدالعزیز قال : فذكرت ذلك لسهيل فقال : أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أنني حدثته إياه ولاأحفظه . قال عبدالعزیز : وقد كان أصابت سهيلاً علة أذهبت بعض عقله ، ونسي بعض حديثه ، فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عن أبيه » .
وقال عقب إخرجه رواية سليمان بن بلال : « قال سليمان : فلقيت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث فقال : ما أعرفه ، فقلت له : إن ربيعة أخبرني به عنك ، قال : فإن كان ربيعة أخبرك عني ؛ فحدثت به عن ربيعة عني » .

فتبين مما سبق أن نسيان سهيل لا يضر الحديث ولهذا قال ابن أبي حاتم في « علل الحديث » (١/٤٦٣-٤٦٤) في سياق سؤال أبيه عن هذا الحديث : « فليس نسيان سهيل رافعاً لما حكى عنه ربيعة ، وربيعة ثقة ، والرجل يحدث بالحديث وينسى » .

وقال ابن حجر في « الفتح » (٥/٣٣٣) : « ومنها - أي الأحاديث الواردة في اليمين والشاهد - حديث أبي هريرة « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ » وهو عند أصحاب السنن ، ورجاله مدنيون ثقات ، ولا يضره أن سهيل بن أبي صالح نسيه بعد أن حدث به ربيعة ؛ لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه ، وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها » .

وأورده السيوطي في « تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي » : ص (٢٨) برقم (٢٠) . ومتن الحديث قد ورد من طرق متعددة منها ما أخرجه مسلم في صحيحه في الأقضية برقم (١٧١٢) وأبو داود في الأقضية برقم (٣٦٠٨) وابن ماجه في الأحكام برقم (٢٣٧٠) وغيرهم من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ =

وَالشَّافِعِيُّ نَهَى ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ يَرَوِي عَنِ الْحَيِّ لَخَوْفِ الثُّهَمِ وَمَنْ رَوَى بِأَجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ إِسْحَاقُ وَالرَّازِيُّ وَابْنُ حَنْبَلٍ وَهُوَ شَبِيهُ أَجْرَةِ الْقُرْآنِ لَكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ أَخَذَ شُغْلًا بِهِ الْكَسْبَ أَجْزَ إِرْفَاقًا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ (٢)

= قَضَى بِالْيَمِينِ وَشَاهِدٍ .

وفي الباب عن جابر وعليّ وسعد رضي الله عنهم عند الترمذي وغيره . وذكر ابن حجر في « الفتح » (٥/٣٣٣) أن حديث القضاء بالشاهد واليمين ثبت من طرق صحيحة متعددة ، إلى أن قال : « وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيها الحسان والضّعاف ، وبدون ذلك تثبت الشهرة ، ودعوى نسخه مردودة ؛ لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال » .

ومما يدل على أنه محكم غير منسوخ قول الترمذي في جامعه عقب إخرجه روايات هذا الحديث (٣/٦٢٨) : « والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، رأوا أن اليمين مع الشاهد جائز في الحقوق والأموال ، وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق » .

وللاستزادة راجع « التلخيص الحبير » لابن حجر (٤/٣٥٣-٣٥٤ و ٣٧٧-٣٧٨) الأحاديث (٢٠٦٧ و ٢٦٧١ و ٢٦٧١) و « نيل الأوطار » للشوكاني (٥/٥٦٦-٥٧٢) و « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » للكتاني : ص (١٨١-١٨٢) ح (١٩٠) .

(١) إسكان ياء النسبة في « الشافعي » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .

(٢) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

وَرَدَّ ذُو تَسَاهُلٍ فِي الْحَمْلِ
أَوْ قَبْلَ التَّلْقِينِ أَوْ قَدْ وَصَفَا^(٢)
بِكَثْرَةِ السَّهْوِ ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ
يُسْنٍ^(٤) لَهُ دَغَلُطُهُ ، فَمَا رَجَعَ
كَذَا الْحُمَيْدِيُّ مَعَ ابْنِ حَنْبَلٍ
قَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ ، نَعَمْ إِذَا
وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ
لِعُسْرِهَا ، بَلْ يُكْتَفَى بِالْعَاقِلِ
لِلْفِسْقِ ظَاهِرًا ، وَفِي الضَّبْطِ بَأْنٌ
وَأَنَّهُ يَرَوِي مِنْ أَصْلِ^(٥) وَافَقَا^(٦)
لِنَحْوِ ذَاكَ الْبَيْهَقِيِّ ، فَلَقَدْ

كَالَنُّومَ وَالْأَذَاءَ^(١) **دُونِ** أَصْلٍ
بِالْمُنْكَرَاتِ كَثْرَةً ، أَوْ عُرفَا^(٣)
أَصْلٍ صَحِيحٍ فَهُوَ رَدٌّ ، ثُمَّ إِنْ
سَقَطَ عِنْدَهُمْ حَدِيثُهُ ، جُمِعَ
وَابْنُ الْمُبَارَكِ رَأَوْا فِي الْعَمَلِ
كَانَ عِنَادًا مِنْهُ ، مَا يُنْكَرُ ذَا
عَنِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ ، غَيْرِ الْفَاعِلِ
يُثْبِتَ مَارَوِيَّ بِخَطِّ مُؤْتَمَنٍ
لِأَصْلِ شَيْخِهِ ، كَمَا قَدْ سَبَقَا^(٧)
آلَ السَّمَاعِ لِتَسْلُسُلِ السَّنَدِ

(٢) و(٣) و(٦) و(٧) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(١) الذي في الرواية : « **كَلَامٍ** مِنْ » وفيه ضعف في التركيب حيث أدخل حرف الجر على مالميس باسم ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٤) الذي في الرواية « **يُسْنٍ** » بإسكان آخر الماضي وهو ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصلحها الشيخ محمد الحسن بكلمة « **يُسْنٍ** » مضارع المبني للنائب .

(٥) بنقل فتحة الهمزة إلى النون .

﴿ مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ ﴾

وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ قَدْ هَذَّبَهُ
وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهِمَا ، وَزِدْتُ
فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلَ : مَا كَرَّرْتَهُ
ثُمَّ يَلِيهِ ثِقَّةٌ أَوْ ثُبْتُ أَوْ^(٢)
الْحِفْظُ أَوْ ضَبْطًا لِعَدْلٍ وَيَلِي
بِذَاكَ مَأْمُونًا خِيَارًا وَتَلَا
الصَّدَقِ مَا هُوَ ، وَكَذَا شَيْخٌ وَسَطٌ
وَصَالِحِ الْحَدِيثِ أَوْ مُقَارِبُهُ^(٥)
صُوَيْلِحٌ صَدُوقٌ أَنْ شَاءَ **الْعَلِيِّ**^(٦)
إِبْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَذْ رَتَبَهُ^(١)
مَافِي كَلَامِ أَهْلِهِ ، وَجَدْتُ
كَثْقَةً ثُبْتُ وَلَوْ أَعَدَّتْهُ
مُتَقِنٌ أَوْ حُجَّةٌ أَوْ إِذَا عَزَوْا^(٤)
لَيْسَ بِهِ ، بِأَسْ صَدُوقٌ ، وَصِلِ
مَحَلَّهُ الصَّدَقُ ، رَوَوْا عَنْهُ ، إِلَى
أَوْ وَسَطٌ فَحَسْبُ ، أَوْ شَيْخٌ فَقَطْ
جَيِّدُهُ ، حَسَنُهُ ، مُقَارِبُهُ
أَرْجُو بَأْنٍ لَيْسَ بِهِ ، بِأَسْ **تَلِي**^(٧)

(١) و(٥) بنقل كسرة الهمزة إلى التنوين في هذين الموضعين .

(٢) و(٣) و(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين في هذه المواضع .

(٦) و(٧) الذي في الرواية قوله :

صُوَيْلِحٌ صَدُوقٌ أَنْ شَاءَ اللَّهُ أَرْجُو بَأْنٍ لَيْسَ بِهِ ، بِأَسْ عَرَاهُ

والمصراع الأول من البيت من السريع الموقوف ، والمصراع الثاني من الرجز التام المُدَيَّل ، والتذييل غير سائغ في الرجز ، واجتمع فيه ساكنان ؛ لهذا أصلحه =

وَابْنُ مَعِينٍ قَالَ : مَنْ أَقُولُ : لَا
أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ
كَانَ صَدُوقًا خَيْرًا مَأْمُونًا^(٢)
وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصَّدَقِ وَاسْمُ
بَأْسَ بِهِ ۚ فَثِقَّةٌ ، وَنُقِلَا^(١)
أَثِقَةً كَانَ أَبُو خُلْدَةَ ، بَلْ
أَلْثِقَةُ الثَّوْرِيُّ لَوْ تَعُونَا^(٣)
ضَعْفًا بِصَالِحِ الْحَدِيثِ إِذْ يَسْمُ

﴿ مَرَاتِبُ التَّجْرِيعِ ﴾

وَأَسْوَأُ التَّجْرِيعِ : كَذَّابٌ ، يَضَعُ
وَبَعْدَهَا مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ
وَذَاهِبٌ ، مَثْرُوكٌ أَوْ فِيهِ ۚ نَظَرُ^(٤)
وَلَيْسَ بِالثَّقَّةِ ، ثُمَّ رُدًّا^(٥)
وَاهٍ بِمَرَّةٍ ، وَهُمْ قَدْ طَرَحُوا
لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لَا يُسَاوِي شَيْئًا
بِمُنْكَرِ الْحَدِيثِ أَوْ مُضْطَرِبِهِ
يَكْذِبُ ، وَضَّاعٌ ، وَدَجَّالٌ وَضَعُ
وَسَاقِطٌ ، وَهَالِكٌ فَاجْتَنِبِ
وَسَكَّتُوا عَنْهُ بِهِ ۚ لَا يُعْتَبَرُ
حَدِيثُهُ ، كَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا
حَدِيثُهُ ، وَارْمِ بِهِ ۚ مُطَّرَحُ
ثُمَّ ضَعِيفٌ ، وَكَذَا إِنْ جِئَا^(٦)
وَاهٍ ، وَضَعْفُوهُ ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ

= الشيخ محمد سالم بما ترى ، وأما حذف التشديد من اسم « **الْعَلِيَّ** » في آخر المصراع الأول فللقافية والوزن ، وهو سائغ عند جميع نقاد الشعر .
(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الألف في هذه المواضع للإطلاق .
(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

{ فِيهِ مَقَالٌ فِيهِ ضَعْفٌ ضَعْفًا^(١) }
{ لَيْسَ بِذَلِكَ ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ }
{ لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، يَلِيهِ بَعْدَهُ^(٢) }
لِلضَّعْفِ مَا هُوَ ، فِيهِ خُلْفٌ ، طَعْنُوا
تَكَلَّمُوا فِيهِ ، وَكُلُّ مَنْ ذَكَرُ
فِيهِ ، كَذَا سَيِّءٌ حِفْظٌ ، لَيْنُ
مِنْ بَعْدِ « شَيْئًا » بِحَدِيثِهِ اعْتَبِرْ^(٣)
تُنْكَرُ مِنْهُ ؛ أَيْ وَتَعْرِفُ اقْتَفَى^(٢)
لَيْسَ مَتِينًا ، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ
ثُمَّ يَلِيهِ ۚ لَيْسَ ذَا بَعْمَدَةٍ^(٣)

﴿ مَتَى يَصِحُّ تَحْمُلُ الْحَدِيثِ أَوْ يُسْتَحَبُّ ﴾

وَقَبِلُوا مِنْ مُسْلِمٍ تَحْمَلًا^(٤) فِي كُفْرِهِ ۚ كَذَا صَبِيٌّ حَمَلًا^(٥)
(١) و(٤) و(٥) الألف في هذه المواضع للإطلاق .
(٢) اقتفى : تبع ، أي أن جملة « تنكر منه وتعرف » تلي كلمة « ضعفا » .
(٣) الذي في الرواية قوله :

وَبَعْدَهَا فِيهِ مَقَالٌ ، ضَعْفٌ وَفِيهِ ضَعْفٌ ، تُنْكَرُ وَتَعْرِفُ
لَيْسَ بِذَلِكَ ، بِالْمَتِينِ بِالْقَوِيِّ بِحُجَّةٍ ، بِبَعْمَدَةٍ ، بِالْمَرْضِيِّ

وفي البيتين ضعف في الأسلوب واختلاف في الوزن والقافية أما الضعف في البيت الأول فظاهر ، وقد ذكر الأنصاري في « فتح الباقي » : ص (٢٨١) أن الجزء الثاني من عجز البيت دخله الكفّ إن لم تشيع حركة « **تُنْكَرُ** » وهو لا يدخل بحر الرجز ولو قال : « **تُنْكَرُهُ** » بهاء ساكنة سلم من ذلك ، و « **تَعْرِفُ** » دخله الحُجْنُ والقطع ، وأما البيت الثاني ففيه اجتماع ضربين ، أولهما - قوله : « **بِالْمَتِينِ بِالْقَوِيِّ** » وهذا تام ثانيهما - قوله : « **بِالْمَرْضِيِّ** » وهو مقطوع فالبيت من السريع المشطور المكشوف وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بزيادة بيت ، مع إصلاح البيت السابق له .

ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ ، وَمَنَعَ
إِحْضَارَ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصِّبْيَانِ ، ثُمَّ
وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي الْعِشْرِينَ
وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ^(١)
وَفِي الثَّلَاثِينَ لِأَهْلِ الشَّامِ^(٢)
فَكَتَبَهُ بِالضَّبْطِ ، وَالسَّمَاعُ
فَالْخَمْسُ لِلْجُمْهُورِ ، ثُمَّ الْحُجَّةُ
وَهُوَ ابْنُ خَمْسَةِ ، وَقِيلَ : أَرْبَعَةٌ

قَوْمٌ هُنَا ، وَرَدَّ كَالسَّبْطَيْنِ مَعَ
قَبُولِهِمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحُلْمِ
عِنْدَ الزُّبَيْرِيِّ أَحَبُّ حِينَ
وَالْعِشْرُ فِي الْبَصْرَةِ كَالْمَأْلُوفَةِ^(٣)
وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْفَهْمِ
حَيْثُ يَصِحُّ ، وَبِهِ نِزَاعُ^(٤)
« قِصَّةُ مُحَمَّدٍ وَعَقْلُ الْمَجَّةِ »
وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ

(١) و(٢) يصح في اللفظين كسر آخره مع نقط الهاء ، لكن الإسكان هو الأصل .

(٣) الشَّامُ : يفتح المعجمة مقصور مهموز على أشهر اللغات .

راجع « فتح المغيث » للسخاوي (١٣٨/٢) .

(٤) يشير الناظم إلى حديث « محمد بن الربيع » رضي الله عنه قال : « عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ ذُلِّي » .

أخرجه البخاري في العلم برقم (٧٧) من طريق الزُّبَيْدِيِّ عن الزهري عن محمود بهذا اللفظ ، وأخرجه في الوضوء برقم (١٨٩) وفي الأذان برقم (٨٣٩) وفي التهجد برقم (١١٨٥) وفي الدعوات برقم (٦٣٥٤) وفي الرِّقَاق برقم (٦٤٢٢) من طرق عن الزهري ، ولكن بإخبار الزهري أن محمود بن الربيع عقل مجَّة في هذه المواضع كلها وليس بإخبار محمود عن نفسه كما في سياق الزُّبَيْدِيِّ .

وأخرجه مسلم في المساجد (٤٥٦/١-٤٥٧) برقم (٢٦٥) (٣٣) من طريق الأوزاعي عن الزهري مختصراً دون ذكر قوله : « فِي وَجْهِهِ » وقوله : « وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ » .

بَلِ الصَّوَابُ فَهَمُّهُ الْخَطَابَا^(١)
وَقِيلَ لِابْنِ حَنْبَلٍ : فَرَجُلُ
يَجُوزُ لِأَفِي دُونِهَا ، فَعَلَّطَهُ
وَقِيلَ : مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ
قَالَ بِهِ الْحَمَالُ ، وَابْنُ الْمُقَرِّي^(٢)
مُمَيِّزاً وَرَدُّهُ الْجَوَابَا^(٣)
قَالَ : لِخَمْسَ عَشْرَةَ التَّحْمُلُ
قَالَ : إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ
فَرَّقَ سَامِعٌ ، وَمَنْ لَا فَحَضَرَ
سَمِعَ لِابْنِ أَرْبَعِ ذِي ذُكْرِ

﴿ أَقْسَامُ التَّحْمُلِ وَأَوَّلُهَا : سَمَاعٌ لَفْظِ الشَّيْخِ ﴾

أَعْلَى وَجْهِهِ الْأَخَذِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ
كِتَاباً أَوْ حِفْظاً^(٤) ، وَقُلْ : حَدَّثَنَا
وَقَدَّمَ الْخَطِيبُ أَنْ يَقُولَا :^(٥)
وَبَعْدَهَا : حَدَّثَنَا حَدَّثَنِي
وَهُوَ كَثِيرٌ ، وَيَزِيدُ اسْتَعْمَلَهُ
مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ وَبَعْدَهُ تَلَا^(٨)
وَهِيَ ثَمَانٍ : لَفْظُ شَيْخٍ فَأَعْلَمَ
سَمِعْتُ ، أَوْ أَخْبَرْنَا ، أَنْبَأْنَا^(٦)
سَمِعْتُ ، إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَا^(٧)
وَبَعْدَ ذَا : أَخْبَرْنَا أَخْبَرَنِي
وَغَيْرُ وَاحِدٍ لِمَا قَدْ حَمَلَهُ
أَنْبَأْنَا نَبَّأْنَا ، وَقُلِّلَا^(٩)

(١) و(٢) و(٣) و(٥) و(٧) و(٨) و(٩) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٣) بحذف الهمزة للقفية .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٦) في « أ » تَقَبَّلَ .

قَالَ لَنَا وَنَحْوُهَا قَدْ اخْتَذِي

بِقَوْلِهِ ٤ : حَدَّثَنَا لَكِنَّ ذِي

{ عَلَى الْمَذَاكِرَةِ فِي الْمَشْهُورِ }

وَدُونَهَا قَالَ بِلَا مَجْرُورٍ

وَهِيَ عَلَى السَّمَاعِ ^(٣) إِنْ يُدْرَى ^(٤) الَلَقَا

لَا سِيَمَا الْمَعْرُوفُ فِيمَا سَبَقَا

أَنْ لَا يَقُولَ ذَا لَغَيْرِ مَا سَمِعَ

مِنْهُ كَحَجَّاجٍ ، وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ

عُمُومُهُ ، عِنْدَ الْخَطِيبِ وَقَصَرَ

ذَاكَ عَلَى الَّذِي بِذَا الْوَصْفِ اشْتَهَرَ

(١) الذي في الرواية :

وَقَوْلُهُ : قَالَ لَنَا وَنَحْوُهَا كَقَوْلِهِ : حَدَّثَنَا لَكِنَّهَا

وَجَعَلَ الضمير وحده قافية غير سليم لما يترتب عليه من الإيطاء ، ولهذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٢) الذي في الرواية :

الْعَالِبُ اسْتَعْمَالُهَا مُذَاكِرَةً وَدُونَهَا : قَالَ بِلَا مُجَارَرَةٍ

وفك كلمة « مُجَارَرَةٍ » غير فصيح مع غموض المعنى إذ يعني : بغير ذكر الجار والمجرور ؛ ولهذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٣) في « أ » وهو ، وفي هامشها : « وهي » .

(٤) اللقا : بالقصر .

(٥) الذي في الرواية :

وَهِيَ عَلَى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرَى الَلَقَى لَا سِيَمَا مَنْ عَرَفُوهُ فِي الْمُنْصِي

بجعل الياء الساكنة وحدها قافية ، وهو نادر ؛ ولهذا أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترى ، والألف في « سَبَقَا » للإطلاق .

(٦) في « أ » و « ب » و « ج » ونسخة ابن أبي مدين : بغير .

﴿ الثَّانِي : الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ ﴾

ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعَتَهَا

مُعْظَمُهُمْ عَرْضًا ، سَوَا قَرَأَتْهَا ^(١)

مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ أَوْ سَمِعَتْ ^(٢) ^(٣) ^(٤)

وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضَتْ ^(٥)

أَوْ لَا ، وَلَكِنْ أَصْلُهُ دُيْمَسِكُهُ

بِنَفْسِهِ ٤ أَوْ ثِقَّةٌ مُمَسِكُهُ

قُلْتُ : كَذَا إِذْ ثِقَّةٌ مِمَّنْ سَمِعَ ^(٦)

يَحْفَظُهُ ، مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنَعَ

وَأَجْمَعُوا أَخْذًا بِهَا ، وَرَدُّوا

نَقْلَ الْخِلَافِ ، وَبِهِ ٤ مَا اعْتَدُوا

وَالْخُلْفُ فِيهَا : هَلْ تَسَاوَى الْأَوَّلَا ^(٧)

أَوْ دُونَهُ ، أَوْ فَوْقَهُ ، فَتُنْقَلَا ^(٨)

عَنْ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ ٤ وَمُعْظَمِ

كُوفَةٍ ، وَالْحِجَازِ أَهْلِ الْحَرَمِ

(١) سَوَا : بالقصر في لغة ، أي سواء .

راجع « فتح الباقي » : ص (٢٩٥) .

(٢) و(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٤) و(٥) و(٧) و(٨) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٦) الذي في الأصل :

قُلْتُ كَذَا إِنْ ثِقَّةٌ مِمَّنْ سَمِعَ يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنَعَ

برفع « يَحْفَظُهُ » للضرورة ، وهو مُفسَّر لشرط إن المحذوف فحقه الجزم ، وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بجعل « إذ » مكان « إن » فيكون الفعل مرفوعاً ، والمعنى واحد ، وأصلحه من قبل الإمام زكريّا الأنصاريّ بجعل « حفظه » مكان « يحفظه » كما في « فتح الباقي » : ص (٢٩٦) وقد أثبت إصلاح الشيخ محمد سالم لأنه يبقى =

مَعَ الْبُخَارِيِّ : هُمَا سَيَّانٍ
 قَدْ رَجَحَا الْعَرْضَ ، وَعَكَّسَهُ دَاصِحٌ
 وَجَوَّدُوا فِيهِ « قَرَأْتُ » أَوْ « قُرِي »^(٢)
 بِمَا مَضَى فِي أَوَّلِ مُقَيَّدَا
 « أَنْشَدْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ » لَا
 وَمُطْلَقُ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ^(٥)
 وَالنَّسَبِيُّ وَالْتِمِيمِيُّ^(٦) يَخِينُ^(٧)
 وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ وَالْقَطَّانُ
 وَمُعْظَمُ الْكُوفَةِ وَالْحِجَازِ
 مَعَ الْبُخَارِيِّ إِلَى الْجَوَازِ

= الفعل المضارع « يَحْفَظُهُ » للدلالة على أنه أراد الحفظ في الحال لا في المستقبل والإبقاء على ألفاظ الناظم قدر الإمكان أولى .
 (١) في « أ » الوجهان : بالهمز والتسهيل .
 (٢) بحذف الهمزة من « قُرِي » للقافية والوزن .
 (٣) مُنْشِدًا : خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، أي حتى ولو كنت منشداً نظماً لغيرك .
 راجع « فتح الباقي » : ص (٢٩٨) .
 (٤) الألف في هذا الموضع للإطلاق .
 (٥) في « ج » : الحديث .
 (٦) النَّسَبِيُّ : بحذف الألف ؛ للوزن كما تقدم في التعليق على البيت رقم (٧٩) .
 (٧) إسكان ياء النسبة في « التَّمِيمِي » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم .

وَابْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْزَاعِيُّ^(١)
 وَمُسْلِمٌ وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ
 وَقَدْ عَزَاهُ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ
 وَالْأَكْثَرِينَ وَهُوَ الَّذِي اشْتَهَرَ^(٢)
 وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بِذَا أَعَادَا^(٤)
 فِي كُلِّ مَثْنٍ قَائِلًا : « أَخْبَرَكَ »^(٦)
 قُلْتُ : وَذَا رَأَى الَّذِينَ اشْتَرَطُوا
 إِعَادَةَ الْإِسْنَادِ ، وَهُوَ شَطَطُ

﴿ تَفْرِيعَاتٌ ﴾

وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلَ رِضًا
 فَبَعْضُ نُظَّارِ الْأَصُولِ يُبْطِلُهُ
 وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ، فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ
 وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضًا^(٨)
 وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَقْبَلُهُ
 مُمَسِّكُهُ ، فَذَلِكَ السَّمَاعُ رَدُّ

(١) و(٣) إسكان ياء النسبة في « الشَّافِعِي » و « النَّسَبِيُّ » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً ، وحذف الألف في « النَّسَبِيُّ » للوزن كما تقدم في البيت رقم (٣٨٩) .
 (٢) الذي في الرواية : « مَعَ ابْنِ وَهْبٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ » وفي القافية اختلاف ظاهر ، حيث استعمل ضربين في بيت واحد ، أولهما قوله : « الْأَوْزَاعِيُّ » وهو مقطوع ، والثاني : « الشَّافِعِيُّ » وهو تام ، وقد أصلح الشيخ محمد الحسن المصراع الثاني بما ترى ليصير البيت على ضرب واحد .
 (٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ
وَهُوَ الصَّحِيحُ كَافِيًا وَقَدْ مَنَعَ
بِهِ أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ الرَّازِي^(٢)
كَذَا أَبُو نَصْرٍ وَقَالَ : يُعْمَلُ
وَالْحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَهْدًا^(٤)
« حَدَّثَنِي » فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا^(٦)
وَالْعَرَضُ إِنْ تَسَمَّعَ فَقُلْ « أَخْبَرَنَا »
وَنَحْوُهُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ رُويَا^(٩)
وَالشَّكُّ فِي الْأَخْذِ أَكَانَ وَحْدَهُ
مُحْتَمَلٌ ، لَكِنْ رَأَى الْقَطَّانُ
فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ ، وَالْوَحْدَةُ قَدْ

(١) الذي في الرواية : « **فَرَأَاهُ الْجُلُّ ثُمَّ** » .

وفي البيت اجتماع ضربين كسابقه وترتب عليه وجود اختلاف في الوزن ، فالمصراع الأول من الرجز والثاني من السريع المكشوف وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بجعل قوله « **الْجُلُّ ثُمَّ** » مكان قول الناظم « **الْمُعْظَمُ** » .

(٢) و(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في هذين الموضعين للقافية والوزن .

(٤) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٥) بالقصر لـ « **الْأَدَاءِ** » .

يُقَرَّرَ لَفْظًا فَرَأَاهُ **الْجُلُّ ثُمَّ**^(١)
بَعْضُ أُولِي الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَقَطَعَ
ثُمَّ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي^(٣)
بِهِ ٠ وَالْفَظَاظُ الْأَدَاءُ الْأَوَّلُ^(٥)
عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَاءِ^(٥)
وَأَجْمَعَ ضَمِيرُهُ إِذَا تَعَدَّدَا^(٧)
أَوْ قَارِنَا « أَخْبَرَنِي » وَاسْتُحْسِنَا^(٨)
وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ ، لَكِنْ رُضِيََا^(١٠)
أَوْ مَعَ سِوَاهُ ، فَاعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ
الْجَمْعُ فِيمَا أَوْهَمَ الْإِنْسَانَ
اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيِّهَقِيِّ وَاعْتَمَدَ

(١) الذي في الرواية : « **فَرَأَاهُ الْمُعْظَمُ** » .

وفي البيت اجتماع ضربين كسابقه وترتب عليه وجود اختلاف في الوزن ، فالمصراع الأول من الرجز والثاني من السريع المكشوف وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بجعل قوله « **الْجُلُّ ثُمَّ** » مكان قول الناظم « **الْمُعْظَمُ** » .

(٢) و(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في هذين الموضعين للقافية والوزن .

(٤) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٥) بالقصر لـ « **الْأَدَاءِ** » .

وَقَالَ أَحْمَدُ : اتَّبَعَ لَفْظًا وَرَدَّ
وَمَنَعَ الْإِبْدَالَ فِيمَا صُنِّفَا^(١)
بِأَنَّهُ سَوَّى ، فَفِيهِ مَا جَرَى
بِأَنَّ ذَا فِيمَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ
وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ
الْأَسْفَرَايِينِي مَعَ الْحَرَبِيِّ^(٣)
لَا تَرَوْا تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا ، قُلْ
وَابْنُ الْمُبَارَكِ كِلَاهُمَا كَتَبَ
بِأَنَّ خَيْرًا مِنْهُ أَنْ يُفَصَّلَا^(٥)
كَمَا جَرَى لِلدَّارِقُطْنِيِّ حَيْثُ عَدَّ^(٧)
وَذَاكَ يَجْرِي فِي الْكَلَامِ أَوْ إِذَا
إِنْ بَعْدَ السَّمَاعِ ، ثُمَّ يُحْتَمَلُ
فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَتَانِ أَوْ أَقَلُّ

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٣) في ضبط هذا اللفظ اختلاف كبير بين جميع النسخ ، والفصل في هذا ماقاله الحموي في « معجم البلدان » (١/٢١١) : « **أَسْفَرَايِينُ** : بالفتح ثم السكون وفتح الفاء وراءه وألف ، وياء مكسورة ، وياء أخرى ساكنة ونون » .

(٣) و(٧) إسكان الباء في هذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف كما تقدم غير مرة .

(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « **الحنظلي** » للقافية والوزن .

وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِيزَ مَعَ
وَنَجَلُ عَتَابٍ إِلَى اجْتِمَاعٍ
وَسُئِلَ ابْنُ حَنْبَلٍ : إِنْ حَرَفَا
لَكِنْ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ مَنَعَ
إِلَّا بِأَنْ يَرُويَ تِلْكَ الشَّارِدَةَ
وَحَلَفَ بَنُ سَالِمٍ قَدْ قَالَ « نَا »
مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ ، وَسُفْيَانُ اكْتَفَى
كَذَاكَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَفْتَى
رَوَوْا عَنِ الْأَعْمَشِ : كُنَّا نَقْعُدُ
الْبَعْضُ لَا يَسْمَعُهُ ، فَيَسْأَلُ
وَكُلُّ ذَا تَسَاهُلٍ ، وَقَوْلُهُمْ :

(١) الذي في الرواية :

إِسْمَاعِيلُ - جَبْرًا لِنَقْصِ إِنْ وَقَعَ
إِجَازَةً مَعَ السَّمَاعِ دَاعٍ^(١)
أَدْغَمَهُ فَقَالَ : أَرْجُو يُعْفَى
فِي الْحَرْفِ يَسْتَفْهِمُهُ فَلَا يَسَعُ
عَنْ مُفْهِمٍ ، وَنَحْوُهُ عَنْ زَائِدَةَ^(٢)
إِذْ فَاتَهُ « حَدَّثَ » مِنْ حَدَّثَنَا
بَلَفْظٍ مُسْتَمَلٍ عَنِ الْمُمْلِيِّ اقْتَفَى
اسْتَفْهِمَ الَّذِي يَلِيكَ حَتَّى
لِلنَّخَعِيِّ^(٤) فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ
الْبَعْضَ عَنْهُ ثُمَّ كُلُّ يَنْقُلُ
« يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ شَمُهُ » فَهُمْ

قَالَ ابْنُ عَتَابٍ وَلَا غَنَى عَنْ إِجَازَةِ مَعَ السَّمَاعِ تُقَرَّنَ

هَذَا الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ مِنَ السَّرِيعِ الْمَكْشُوفِ كَمَا سَبَقَ ، وَقَدْ أَصْلَحَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ سَالِمٌ
بِمَا تَرَى ؛ لِيَكُونَ مِنْ بَحْرِ الرَّجَزِ .

(٢) فِي « ج » و « نَسْخَةُ ابْنِ أَبِي مَدِينٍ » : بِالْيَاءِ ، وَفِي « أ » و « ب » و « د » و « هـ » : الْوَجْهَانِ .

(٣) هَذَا مِنَ الْإِشَارَةِ بِالرَّمْزِ ، وَقَدْ عَقِدَ لَهُ النَّازِمُ بَابًا بِعَنْوَانِ « الْإِشَارَةُ بِالرَّمْزِ » ص (٩٢) .

(٤) إِسْكَانُ يَاءِ النِّسْبَةِ فِي « النَّخَعِيِّ » لِلزُّوزِ أَوْ لِنِيَةِ الْوَقْفِ كَمَا تَقْدُمُ مَرَارًا .

عَنُوا إِذَا أَوَّلُ شَيْءٍ سُئِلَا^(١)
عَرَفَهُ ، وَمَا عَنُوا تَسَاهُلًا^(٢)
وَإِنْ يُحَدِّثُ مِنْ وَرَاءِ سِتْرٍ^(٣)
عَرَفْتَهُ بِصَوْتِهِ ، أَوْ خُبِرَ^(٤)
صَحَّ - وَعَنْ شُعْبَةَ : لَا تَرَوْ - لَنَا^(٥)
« إِنَّ بِلَالًا » وَحَدِيثُ أُمِّنَا^(٦)

(١) ورد في « أ » الوجهان بالهمز كما هنا ، وبجذفها ، والألف هنا للإطلاق .

(٢) الذي في الرواية : « تَسَاهُلًا » وهو استعمال غير فصيح ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بجعله « تَسَاهُلًا » مكانها كما ترى ، وبها يفسر الشراح قوله : « تَسَاهُلًا » .

راجع « فتح الباقي » : ص (٣١٧) حيث قال في تفسيرها : « أي تساهلاً » .

(٣) في « أ » و « ب » : « مَنْ وَرَاءَ » ، وفي « ج » و « د » و « هـ » و « ن » نسخة ابن أبي مدين : « مَنْ وَرَاءَ » ، والوجهان صحيحان .

(٤) كذا في نسخة ابن أبي مدين ، وفي غيرها : « بَصَوْتٍ أَوْ ذِي خُبَرٍ » وما أثبتته هو اختيار الشيخ محمد الحسن لأن إضافة الصوت إلى الضمير العائد إلى من يحدث من وراء الستر أبين في الدلالة .

(٥) يشير بهذا اللفظ إلى حديث « إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ » .

أخرجه مالك في الموطأ (١/٧٤-٧٥) برقم (١٥) عن مالك عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله مرسلاً .

ومن طريق مالك : أخرجه البخاري في الأذان موصولاً بواسطة عبد الله بن مسلمة القعنبي برقم (٦١٧) وذكر ابن حجر في « الفتح » في مطلع شرحه لهذا الحديث جمعاً من الحفاظ وافقوا القعنبي على وصله عن مالك ، وذكر أن جماعة منهم وصلوه عن الزهري .

وأخرجه البخاري في الشهادات برقم (٢٦٥٦) ومسلم في الصيام برقم (١٠٩٢) (٣٦)

و (٣٧) من طرق عن ابن شهاب به ، وأخرجه البخاري في الأذان برقم (٦٢٠) وفي أخبار

الآحاد برقم (٧٢٤٨) من طريق عبد الله بن دينار ، وفي الأذان برقم (٦٢٣) وفي الصوم

برقم (١٩١٨) من طريق نافع ، كلاهما عن ابن عمر .

وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وسمرة رضي الله عنهم ، في الصحيحين وغيرهما .

(٦) لا يقصد الناظم حديثاً لأُم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بعينه ، وإنما يقصد تحديثها لمن =

وَلَا يَضُرُّ سَامِعاً أَنْ يَمْنَعَهُ
كَذَلِكَ التَّخْصِصُ ، أَوْ رَجَعْتُ
الشَّيْخُ أَنْ يَرَوِيَ مَا قَدْ سَمِعَهُ
مَا لَمْ يَقُلْ أَخْطَأْتُ أَوْ شَكَّكْتُ

﴿الثَّالِثُ: آِلَا جَاَزَةُ﴾

ثُمَّ الْإِجَاَزَةُ تَلِي السَّمَاعَ^(١) وَنُوعَتْ لِتَسْعَةِ أَنْوَاعِ
أَرْفَعُهَا بِحَيْثُ لَا مُنَاوَلَهُ تَعْيِينُهُ الْمُجَازَ وَالْمُجَازَ لَهُ
وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتِّفَاقَهُمْ عَلَى جَوَازٍ ذَا ، وَذَهَبَ الْبَاجِي^(٢) إِلَى
نَفْيِ الْخِلَافِ مُطْلَقاً ، وَهُوَ غَلَطٌ قَالَ : وَالْإِخْتِلَافُ فِي الْعَمَلِ قَطُّ^(٣)
وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ {الشَّافِعِي} فِيهَا لَهُ قَوْلَانِ بَلْ مِنْ { تَابِعِي }^(٤)

= يقصد السماع منها من وراء حجاب ، وقد أورد السخاوي في «فتح المغيث» (٢١١/٢) عن سليمان بن يسار وغيره ما يدل على استئذانهم على عائشة وسماعهم منها من وراء حجاب .

(١) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٢) إسكان ياء النسبة في «الباجي» للوزن أو لنية الوقف .

(٣) في «هـ» : وَلَا إِخْتِلَافَ .

(٤) أراد الناظم بـ «قَطُّ» الساكنة الطاء المجردة من الفاء أي التي أصلها «فَقَطُّ» كما أشار إلى ذلك السخاوي في «فتح المغيث» : (٢١٨/٢) حيث قال : «قَطُّ أَي فَقَطُّ» .

(٥) حذف التشديد من ياء النسبة في «الشافعي» للقفية والوزن .

(٦) الذي في الرواية :

وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ فِيهَا ثُمَّ بَعْضُ تَابِعِي

ولا يخفى ما فيه من الركاقة ، ولذلك أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

مَذْهَبِهِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ مَنَعَا^(١) وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ^(٢) قَدْ قَطَعَا^(٣)
قَالَا : كَشْعَبَةٌ وَلَوْ جَاَزَتْ إِذْنُ^(٤) لَبَطَلَتْ رِحْلَةً طُلَّابِ السُّنَنِ
وَعَنْ أَبِي الشَّيْخِ مَعَ الْحَرَبِيِّ إِبْطَالُهَا ، كَذَلِكَ لِلْسَّجَزِيِّ
لَكِنْ عَلَى جَوَازِهَا اسْتَقَرَّا^(٥) عَمَلُهُمْ ، وَالْأَكْثَرُونَ طُرَا
قَالُوا بِهِ^(٦) كَذَا وَجُوبُ الْعَمَلِ بِهَا ، وَقِيلَ : لَا كَحُكْمِ الْمُرْسَلِ
وَالثَّانِ : أَنْ يُعَيَّنَ الْمُجَازَ لَهُ دُونَ الْمُجَازِ ، وَهُوَ أَيْضاً قَبْلَهُ
جُمُهورُهُمْ رَوَايَةً وَعَمَلاً وَالْخُلْفُ أَقْوَى فِيهِ مِمَّا قَدْ خَلَا
وَالثَّالِثُ : التَّعْمِيمُ فِي الْمُجَازِ لَهُ وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ
مُطْلَقاً الْخَطِيبُ وَابْنُ مَنَدَةَ ثُمَّ أَبُو الْعَلَاءِ أَيْضاً بَعْدَهُ
وَجَاَزَ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ^(٧) وَالشَّيْخُ لِلْإِبْطَالِ مَالَ ، فَاحْذَرِ

(١) هنكذا الرواية ، وفي نسخة «د» وهي التي أقرها زكريا الأنصاري في «فتح الباقي» :

الورقة (١٠٨) وانظر المطبوعة : ص (٣٢٢) وفي «أ» و «ب» و «ج» : الحسين

وفي بعض النسخ المطبوعة : «قاضي حسين» .

(٢) في «أ» : تَبَعًا ، وفي الهامش : منعاً ، والألف في آخر هذا المصراع وفي (٣) و (٥) للإطلاق .

(٤) «إِذْنُ» مجرد تنميط للمصراع الأول من البيت ؛ كما أشار إلى ذلك زكريا الأنصاري في

«فتح الباقي» : ص (٣٢٢)

(٦) في «أ» : بها ، وأشار في الهامش إلى رواية «بِهِ» .

(٧) حذف التشديد من ياء النسبة في «الطبري» للقفية والوزن .

وَمَا يَعْمُ مَعَ وَصْفٍ حَصْرٍ
فَإِنَّهُ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ
فِي ذَا اخْتِلَافًا بَيْنَهُمْ مِمَّنْ يَرَى
وَالرَّابِعُ : الْجَهْلُ بِمَنْ أُجِيزَ لَهُ
بَعْضُ سَمَاعَاتِي ، كَذَا إِنْ سَمَى
بِهِ سِوَاهُ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَتَّضِحْ^(٤)
أَمَّا الْمُسَمَّوْنَ مَعَ الْبَيَانِ
وَتَنْبَغِي الصَّحَّةُ إِنْ جَمَلَهُمْ^(٥)
وَالْخَامِسُ : التَّغْلِيْقُ فِي الْإِجَازَةِ

(١) العلما : بالقصر للوزن .

راجع « فتح الباقي » : ص (٣٢٦) وفي « ب » : فالعلما .

(٢) قوله : « أَرْفَلَةٌ » على زنة أرملة : الجماعة من الناس أي : أجزت جماعة من الرواة .

راجع « أساس البلاغة » للزمخشري : ص (١٩٣ - ز ف ل) و « فتح الباقي » لتركيباً
الأنصاري : ص (٣٢٧) .

(٣) بنقل فتحة الهزمة إلى التنوين .

(٤) الذي في الرواية : « ثُمَّ لَمَّا يَتَّضِحْ » و « لَمَّا » لنفي الماضي المنقطع ، ولا يقصد

الانقطاع هنا ، فلذلك أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٥) في « ب » و « ج » و « د » و « هـ » : وينبغي .

أَوْ غَيْرُهُ مُعَيَّنًا وَالْجَهْلُ
عِنْدَ أَبِي^(٢) يَغْلَى الْإِمَامِ الْحَنْبَلِي^(٣)
الْجَهْلُ إِذْ يَشَاوُهَا ، وَالظَّاهِرُ
قُلْتُ : وَجَدْتُ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ
وَإِنْ يَقُلْ : مَنْ شَاءَ يَرْوِي قُرْبًا^(٥)
أَمَّا أَجَزْتُ لِفُلَانٍ إِنْ يُرَدُّ
وَالسَّادِسُ : الْإِذْنُ لِمَعْدُومِ تَبَعٍ

(١) و (٢) الذي في الرواية :

أَوْ غَيْرُهُ مُعَيَّنًا وَالْأُولَى
مَعَا أَبُو يَغْلَى ... البيت .

وفي البيت عيب من عيوب القافية يسمى سناد الرَّدْف - كما تقدم - فقوله : « الأُولَى »
مُرْدَفٌ بِالْوَاوِ بخلاف قوله « الْكُلَا » فإنه مجرَّد ، وقد أصلح الشيخ محمد الحسن هذا
العيب بما ترى ، ولزم من إصلاحه له إصلاح أول البيت الذي بعده بجعله « عِنْدَ أَبِي »
مكان « مَعَا أَبُو » كما ترى .

(٣) و (٦) حذف التشديد في ياء النسبة في « الحنبلي » و « الأزدي » للقافية والوزن .

(٤) في « ج » : « الظَّاهِرُ » بالتعريف .

(٥) و (٧) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٨) الذي في الرواية : « كَقَوْلِهِ : أَجَزْتُ لِفُلَانٍ مَعَ » .

وهذا المصراع دخله الشُّكْل وهو لا يدخل بحر الرَّجَز كما في « فتح الباقي » : ص (٣٣٢)

فلا يستقيم قوله : « لِفُلَانٍ » إلا بإشباع السلام الأولى فيها وقد أصلحه الشيخ =

أَوْلَادِهِ ۚ وَنَسَلِهِ ۚ وَعَقِبِهِ ۚ وَهُوَ أَوْهَى ^(١) ، وَأَجَازُ الْأَوَّلَا بِالْوَقْفِ لَكِنَّ أَبَا الطَّيِّبِ رَدُّ كَذَا أَبُو نَصْرِ ، وَجَازٌ مُطْلَقًا مِنْ ابْنِ عَمْرُسٍ مَعَ الْفَرَاءِ فِي الْوَقْفِ فِي صِحَّتِهِ مِنْ تَبَعَا ^(٢) ^(٣) وَالسَّابِعُ : الإِذْنُ لِغَيْرِ أَهْلِ غَيْرِ مُمَيِّزٍ ، وَذَا الْآخِرُ وَلَمْ أَجِدْ فِي كَافِرٍ نَقْلًا ، بَلَى وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمْلِ أَيْضًا نَقْلًا وَلِلْخَطِيبِ : لَمْ أَجِدْ مَنْ فَعَلَهُ

= محمد سالم بما ترى .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) والألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٤) في « أ » : مَعَ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَأَشَارَ إِلَى « مِنْ » فِي الْهَامِش .

(٥) فِي أَكْثَرِ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ : أَيُّ فِي صِحَّةٍ .

(٧) هُنْكَذَا الرِّوَايَةُ ، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ بِالْأَلْفِ الْمَمْدُودَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ السَّجِسْتَانِيُّ رَحِمَهُ

اللَّهُ فِي « نَزْهَةِ الْقُلُوبِ » ص (١٦٥) أَنَّ فِيهَا الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي « أ » وَ « ب » وَ « ج » :

جَاءَتْ مِثْلُ هُنْكَذَا « تَشْرَأُ » .

مَعَ أَبَوَيْهِ ۚ فَأَجَازَ ، وَلَعَلَّ وَيَنْبَغِي الْبِنَا عَلَى مَا ذَكَرُوا ^(١) وَالثَّامِنُ : الإِذْنُ بِمَا سَيَحْمِلُهُ وَبَعْضُ عَصْرِي عِيَاضٍ بِذَلِكَ وَإِنْ يَقُلْ : أَجَزْتُهُ مَاصِحٌ لَهُ ^(٢) الدَّارِقُطْنِيُّ وَسِوَاهُ ، أَوْ حَذَفَ ^(٣) وَالتَّاسِعُ : الإِذْنُ بِمَا أُجِيزَا وَرَدَّ ، وَالصَّحِيحُ الْإِعْتِمَادُ أَبُو نُعَيْمٍ ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَةَ وَالْأَلْفِ ثَلَاثًا بِإِجَازَةٍ وَقَدْ وَيَنْبَغِي تَأْمُلُ الإِجَازَةَ ^(٤) بَلْفَظٍ مَاصِحٍ لَهُ ^(٥) لَمْ يَتَخَطَّ مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ ۚ مِنْهُ فَقَطَّ

(١) الْبِنَا : بِالْقَصْرِ لِلوزنِ كَمَا فِي « فَتَحِ الْبَاقِي » : ص (٣٣٦) .

(٢) إِسْكَانُ يَاءِ النِّسْبَةِ فِي « الدَّارِقُطْنِيُّ » لِلوزنِ أَوْ نِيَّةِ الْوَقْفِ كَمَا تَقْدُمُ مَرَارًا .

(٣) وَ(٤) الْأَلْفِ فِي آخِرِ الْمَصْرَاعَيْنِ لِلإِطْلَاقِ .

(٥) الَّذِي فِي الرِّوَايَةِ : « بَلْفَظٍ مَاصِحٍ لَدَيْهِ لَمْ يُخَطَّ » وَالْفِعْلُ الْمَذْكُورُ لَا يَفِي بِالْمَعْنَى

الْمَقْصُودِ ؛ لِذَلِكَ أَصْلَحَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْحَسَنُ بِمَا تَرَى .

﴿ لَفْظُ الْإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا ﴾

أَجَزْتُهُ : ابْنُ فَارِسٍ قَدْ نَقَلَهُ
وَأِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ الْإِجَازَةُ
طَالِبُ عِلْمٍ ، وَالْوَلِيدُ ذَا ذِكْرٍ
أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ
وَاللَّفْظُ إِنْ تَجَزَّ بِكَتَبٍ أَحْسَنُ
وَأِنَّمَا الْمَعْرُوفُ : قَدْ أَجَزْتُ لَهُ
مِنْ عَالِمٍ بِهَا ^(١) ، وَمَنْ أَجَازَهُ
عَنْ مَالِكٍ شَرْطًا ، وَعَنْ أَبِي عُمَرَ
إِلَّا لِمَاهِرٍ ، وَمَا لَا يُشْكِلُ
أَوْ دُونَ لَفْظٍ فَانَوِّ وَهُوَ أَذْوَنُ

﴿ الرَّابِعُ : الْمُنَاوَلَةُ ﴾

ثُمَّ الْمُنَاوَلَاتُ ^(٢) إِمَّا تَقْتَرِنُ
أَعْلَى الْإِجَازَاتِ ، وَأَعْلَاهَا إِذَا
أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ
وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ ، فَيَنْظُرُهُ
يَقُولُ : هَذَا مِنْ حَدِيثِي فَارَوْهُ
بِالْإِذْنِ ، أَوْ لَا ، فَالَّتِي فِيهَا أَذْنُ
أَعْطَاهُ مَلِكًا فِإِعَارَةً ، كَذَا
عَرْضًا ، وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمُنَاوَلَةِ
ثُمَّ يُنَاوِلُ الْكِتَابَ مُحَضَّرَةً
وَقَدْ حَكَّوْا عَنْ مَالِكٍ وَنَحْوِهِ

(١) هكذا في « د » والنسخ المطبوعة ، وهو الموافق للرواية ، وفي « أ » و « ب » و « ج »
و « هـ » و « نسخة ابن أبي مدين » : به ؛ أي بالمجاز ، وراجع « فتح الباقي » ص (٣٤٣)
(٢) في نسخة ابن أبي مدين : « ثُمَّ الْمُنَاوَلَةُ » .

بِأَنَّهَا تُعَادِلُ السَّمَاعَا ^(١)
إِسْحَاقُ وَالشَّوْرِي ^(٢) مَعَ النُّعْمَانِ
وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ رَأَوْا
إِجْمَاعَهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ
أَمَّا إِذَا نَآوَلَ وَاسْتَرَدَّ ^(٣)
مِنْ نُسْخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَّهَ
عَلَى الَّذِي عُيِّنَ فِي الْإِجَازَةِ
أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقَدِمًا
أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لَكِنْ اعْتَمَدَ
صَحَّ ، وَإِلَّا بَطَلَ اسْتِيقَانَا
ذَا مِنْ حَدِيثِي ، فَهُوَ فَعْلٌ حَسَنٌ
وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنٍ الْمُنَاوَلَةُ
وَقَدْ أَبَى الْمُفْتُونَ ذَا امْتِنَاعَا
وَالشَّافِعِي ^(٤) وَأَحْمَدُ الشَّيْبَانِي ^(٥)
بِأَنَّهَا أَنْقَصُ ، قُلْتُ : قَدْ حَكَّوْا
مُعْتَمَدًا ، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَةً
فِي الْوَقْتِ صَحَّ وَالْمُجَازُ أَذْيُ
وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَزِيَّةٌ
عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ ، لَكِنْ مَازَهُ
أَمَّا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْ مَا
مَنْ أَحْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ
وَإِنْ يَقُلُ : أَجَزْتُهُ إِنْ كَانَا ^(٦)
يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ التَّبَيُّنُ
قِيلَ : تَصَحَّ ، وَالْأَصَحُّ بَاطِلُهُ

(١) و (٥) و (٦) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٢) و (٣) إسكان الياء في هذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف كما نبه عليه زكريا
الأنصاري مراراً .

(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشيباني » للقافية والوزن .

﴿ كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِالْمُنَاوَلَةِ وَالْإِجَازَةِ ﴾

وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ رَوَى مَا نُوَوِّلَا^(١) فَمَالِكٌ وَابْنُ شِهَابٍ جَعَلَا^(٢)
إِطْلَاقَهُ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَا^(٣) يَسُوغٌ وَهُوَ لَا تَقُّ بِمَنْ يَرَى
الْعَرَضَ كَالسَّمَاعِ بَلْ أَجَازَهُ^(٤) بَعْضُهُمْ فِي مُطْلَقِ الْإِجَازَةِ
وَالْمَرْزُبَانِي^(٥) وَأَبُو نَعِيمٍ أَخْبَرَ ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَوْمِ
تَفْقِيدُهُ بِمَا يُبَيِّنُ الْوَأَقْعَا^(٦) بَعْضُهُمْ فِي مُطْلَقِ الْإِجَازَةِ
أَذِنَ لِي ، أَطْلَقَ لِي ، أَجَازَنِي هُمَا مَعَا
وَأَبَاكَ الشَّيْخُ لِلْمُجَازِ سَوَّغَ لِي ، أَبَاكَ لِي ، نَاوَلَنِي
وَمَنْ أَتَى مِنْهُمْ بَلَفْظٌ مُوهِمٌ إِطْلَاقُهُ لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَازِ
وَقَدْ أَتَى بِهِ « خَبَرَ » الْأَوْرَاعِي^(٧) شَافَهَنِي ، كَتَبَ لِي لَمْ يَسْلَمْ^(٨)
فِيهَا ، وَلَمْ يَخْلُ مِنْ النَّزَاعِ

(١) و(٢) و(٣) و(٥) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٤) إسكان ياء النسبة في « المرزباني » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .

(٦) الذي في الرواية :

وَبَعْضُهُمْ أَتَى بِلَفْظٍ مُوهِمٍ شَافَهَنِي كَتَبَ لِي ، فَمَا سَلِمَ

وفي البيت اجتماع ضربين ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٧) حذف التشديد من ياء النسبة في « الأوراعي » للقفية والوزن .

وَلَفْظُ « أَنْ » اخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ^(١) وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذُو اقْتِرَابِ
وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْإِجَازَةِ أَنْبَأَنَا كَصَاحِبِ الْوِجَازَةِ
وَاخْتَارَهُ الْحَاكِمُ فِيمَا شَافَهُهُ بِالْإِذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهُهُ
وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبَيْهَقِيِّ مُصْطَلَحًا أَنْبَأَنَا إِجَازَةً فَصَرَّحَا^(٢)
وَبَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْمَلَ « عَنْ » إِيَّاهُ قَرِيبَةً لِمَنْ
سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ يُشَكُّ وَحَرْفُ « عَنْ » بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرِكٌ
وَفِي الْبُخَارِيِّ : قَالَ لِي ، فَجَعَلَهُ حِيرِيهِمْ لِلْعَرَضِ وَالْمُنَاوَلَةِ

﴿ الْخَامِسُ : الْمُكَاتَبَةُ ﴾

ثُمَّ الْكِتَابَةُ بِخَطِّ الشَّيْخِ أَوْ بِإِذْنِهِ عَنْهُ لِعَائِبٍ ، وَلَوْ
لِحَاضِرٍ ، فَإِنْ أَجَازَ مَعَهَا أَشْبَهَ مَا نَاوَلَ أَوْ جَرَّدَهَا
صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ قَالَ بِهِ أَيْتُوبُ مَعَ مَنْصُورٍ
وَاللَّيْثِ ، وَالسَّمْعَانِيُّ قَدْ أَجَازَهُ وَعَدَّهُ أَقْوَى مِنَ الْإِجَازَةِ

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « الخطَّابي » للقفية والوزن .

(٢) و(٤) الإسكان في هذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً .

(٣) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٥) حذف ياء النسبة في « السَّمْعَانِيُّ » للوزن ، كما في « فتح الباقي » : ص (٣٥٨) .

وَبَعْضُهُمْ صِحَّةُ ذَاكَ مَنَعًا^(١)
وَيُكْتَفَى^(٣) أَنْ يَعْرِفَ الْمَكْتُوبُ لَهُ
قَوْمٌ لِإِشْتِبَاهِ لَكِنْ رُذًا
فَاللَّيْثُ مَعَ مَنْصُورٍ اسْتَجَازَا^(٤)
وَصَحَّحُوا التَّقْيِيدَ بِالْكِتَابَةِ

وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ ۚ قَدْ قَطَعَا^(٢)
خَطَّ الَّذِي كَاتَبَهُ، وَأَبْطَلَهُ
لِنُدْرَةِ اللَّبْسِ، وَحَيْثُ أَدَّى
أَخْبَرَنَا، حَدَّثَنَا، جَوَازًا
وَهُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِالنِّزَاهَةِ

﴿السادس: إعلام الشيخ﴾

وَهَلْ لِمَنْ أَعْلَمَهُ الشَّيْخُ بِمَا
بِمَنْعِهِ الطُّوسِيَّ^(٦)، وَذَا الْمُخْتَارُ
إِلَى الْجَوَازِ، وَابْنُ بَكْرٍ نَصَرَهُ
بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ لَوْ مَنَعَهُ
وَرُدَّ، كَاسْتِرْعَاءٍ مَنْ يُحْمَلُ
يَرُويهِ أَنْ يَرُويَهُ، فَجَزَمَا^(٥)
وَعِدَّةُ كَابْنِ جُرَيْجٍ صَارُوا
وَصَاحِبُ الشَّامِلِ جَزَمَا ذِكْرَهُ
لَمْ يَمْتَنِعْ، كَمَا إِذَا قَدْ سَمِعَهُ
لَكِنْ إِذَا صَحَّ: عَلَيْهِ الْعَمَلُ

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٣) ويصح فيه «يُكْتَفَى» بالبناء للمعلوم .

(٦) إسكان ياء النسبة في «الطُّوسِيَّ» للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .



﴿السابع: الوصية بالكتاب﴾

وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْمُوصَى لَهُ
يَرُويهِ، أَوْ لِسَفَرٍ أَرَادَهُ
بِالْجُزْءِ مِنْ رَأَوْ قَضَى أَجَلَهُ
وَرُدَّ، مَا لَمْ يُرِدِ الْوَجَادَةَ

﴿الثامن: الوجادة﴾

ثُمَّ الْوَجَادَةُ تَقَالُ مَصْدَرًا «وَجَدْتُهُ»^(١) مُؤَلَّدًا لِيُظْهِرَا
تَغَايُرُ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنْ تَجِدَ
مَا لَمْ يُحَدِّثْكَ بِهِ ۚ وَلَمْ يُجِزْ
إِنْ لَمْ تَشِقْ بِالْخَطِّ قُلْ: وَجَدْتُ
وَكُلُّهُ مُنْقَطِعٌ وَالْأَوَّلُ
قَدْ شِيبَ وَصَلًا مَا، وَقَدْ تَسَاهَلُوا^(٣)

(١) الذي في الرواية :

ثُمَّ الْوَجَادَةُ وَتِلْكَ مَصْدَرٌ «وَجَدْتُهُ» مُؤَلَّدًا لِيُظْهِرَ

وهذا البيت من بحر السريع المكشوف ، وقد أصلحه الشيخان إصلاحاً يسيراً يجعل
كلمة «تَقَالُ مَصْدَرًا» مكان قول الناظم «وَتِلْكَ مَصْدَرٌ» مع إضافة ألف الإطلاق
على كلمة «لِيُظْهِرَ» ليكون من بحر الرجز .

(٢) في «د» : وذلك ، وهو خطأ .

(٣) الذي في الرواية : «تَسَاهَلُوا» وهو استعمال غير فصيح كما سبق ، لهذا جعل

الشيخ محمد الحسن مكان هذا اللفظ قوله : «تَسَاهَلُوا» .

فِيهِ بَعْنٌ ، قَالَ : وَهَذَا ذُلْسُهُ
حَدَّثَهُ بِهِ ، وَبَعْضُ أَدَى
وَقِيلَ فِي الْعَمَلِ : إِنَّ الْمُعْظَمَ^(٣)
بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ ، وَهُوَ الْأَصُوبُ
وَفِي الَّذِي^(٥) بَغَيْرِ خَطِّهِ^(٦) قُلْ
بِالنُّسخَةِ الْوُثُوقُ قُلْ : بَلَّغَنِي

(١) في « أ » و « ب » و « ج » : يَقْبُحُ .

(٢) و (٣) و (٤) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٥) و (٦) الذي في الرواية : « وَإِنْ يَكُنْ بَغَيْرِ خَطِّهِ فَقُلْ » .

وفي إسكانه للهاء في قوله : « خَطُّهُ » ضرورة يمكن التخلص منها بحذف الفاء من قوله

« فَقُلْ » وقد أصلح الشيخان هذا المصراع بما ترى .



﴿ كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبْطُهُ ﴾

وَاخْتَلَفَ الصَّحَابُ وَالْأَتْبَاعُ فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ ، وَالْإِجْمَاعُ
عَلَى الْجَوَازِ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ
وَيَنْبَغِي إِعْجَامُ مَا يُسْتَعْجَمُ
وَقِيلَ : كُلُّهُ لِدِي ابْتِدَاءٍ
وَأَكْثَرُ مَا يُشْكِلُ لَا مَا يُفْهَمُ
وَأَكْثَرُ مَا مُلْتَبَسَ الْأَسْمَاءِ

(١) قوله : « اَكْتُبُوا » إشارة إلى قوله صَلَّى الله عليه وسلم : « اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ » وقد

ورد هذا اللفظ في سياق طويل أخرجه البخاري في اللقطة برقم (٢٤٣٤) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، وفيه : « فَقَامَ أَبُو شَاهٍ - رَجُلٌ مِنَ الْيَمَنِ - فَقَالَ : اَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ » أي الخطبة التي سمعها أبو شاه من المصطفى صَلَّى الله عليه وسلم .

وأخرجه في الدييات برقم (٦٨٨٥) من طريق أبي سلمة بنحوه ، وسبق إخراج له في العلم برقم (١١٢) من طريق أبي سلمة كذلك غير أنه لم يصرح باسم « أبي شاه » وإنما كنى عنه بـ « اَكْتُبُوا لِأَبِي فَلَانٍ » .

وأخرجه مسلم في الحج برقم (١٣٥٥) و (٤٤٧) و (٤٤٨) وأصحاب السنن وغيرهم من طرق مختلفة عن أبي سلمة به .

(٢) قوله : « وَكُتِبَ السَّهْمِيُّ » إشارة إلى حديث كتابة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم .

وَالسَّهْمِيُّ نِسْبَةٌ لـ « سَهْمٌ » بن عمرو بن هُصَيْصِ بْنِ كَعْبٍ - كما في « تهذيب الكمال » لِلْمِزِّي (٣٥٨/١٥) - وقد روى خبر كتابته عن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم أبو هريرة رضي الله عنه حيث قال : « مَأْمَنَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ =

وَلَيْكَ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْهَامِشِ مَعَ
وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الدَّقِيقُ **وَاعْتِفِرْ**
وَشَرُّهُ التَّغْلِيقُ وَالْمَشْقُ كَمَا
وَيُنْقَطُ الْمُهْمَلُ لَا الْحَا أَسْفَلًا^(٣)
أَوْ فَوْقَهُ، قُلَامَةً، أَقْوَالُ

= حَدِيثًا عَنْهُ مِثْلِي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ .
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْعِلْمِ بِرَقْم (١١٣) - وَاللَّفْظُ لَهُ - مِنْ طَرِيقٍ وَهَبَ بِنِ مَنبَهٍ عَنْ أَخِيهِ
هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٢٦٦٨) وَفِي الْمَنَاقِبِ بِرَقْم (٣٨٤١) مِنْ طَرِيقٍ وَهَبَ بِهِ، وَقَالَ فِي
الْمَوْضِعَيْنِ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَحَذَفَ الشَّدَّةَ مِنْ يَاءِ «السَّهْمِيِّ» لِلْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ .
(١) الَّذِي فِي الرَّوَايَةِ «فَهُوَ أَنْفَعُ» وَبِكَلِمَةِ «أَنْفَعُ» يَكُونُ الْمَصْرَاعُ الثَّانِي مِنْ بَحْرِ السَّرِيعِ
الْمَكْشُوفِ فَجَعَلَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْحَسَنُ مَكَانَهَا كَلِمَةً «الْمُتَّبِعُ» لِيَكُونَ هَذَا الشَّطْرُ
مِنْ بَحْرِ الرَّجَزِ كَمَا تَرَى، وَفِي التَّعْبِيرِ بِهِ «الْمُتَّبِعُ» دَلَالَةٌ لِاتِّخْفَانِ .
(٢) الَّذِي فِي الرَّوَايَةِ :

وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الدَّقِيقُ إِلَّا لِيَضِيقَ رِقًّا أَوْ لِرَحَالٍ فَلَا

وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ ضَرْبَانِ كَمَا تَرَى، أَوَّلُهُمَا: مَقْطُوعٌ، وَالْآخِرُ تَامٌ، وَقَدْ أَصْلَحَهُ الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ سَالِمٌ بِمَا تَرَى مَعَ الْإِصْلَاحِيِّينَ التَّالِيَيْنِ كَذَلِكَ :

وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الدَّقِيقُ فِي سَوَى ضِيقٍ بِرِقٍّ وَدَوَامِ الْإِنْتَوَا

وَكُلُّ الْخَطِّ الدَّقِيقِ قَالَ إِلَّا لِيَضِيقَ رِقًّا أَوْ لِرَحَالٍ

وَالْإِنْتَوَا : مَمْدُودٌ حَذَفَتْ هَمْزَتَهُ لِلْقَافِيَةِ .

(٣) الْأَلْفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلْإِطْلَاقِ، وَ «الْحَا» بِالْقَصْرِ لِلْوِزْنِ .

وَبَعْضُهُمْ يَخْطُ فَوْقَ الْمُهْمَلِ
وَإِنْ أَتَى بِرَمَزٍ رَأَوْ مَيِّزًا^(٢)
وَتَنْبَغِي^(٤) الدَّارَةُ فَصَلًّا، وَارْتَضَى
﴿وَفَصْلٌ كَأَسْمِ اللَّهِ مِنْ مُضَافٍ﴾^(٥)
وَكَتُبَ ثَنَاءَ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمَا^(٧)
وَإِنْ يَكُنْ أُسْقَطَ فِي الْأَصْلِ ﴿وَلَمْ﴾^(٩)

(١) الَّذِي فِي الرَّوَايَةِ :

وَبَعْضُهُمْ يَخْطُ فَوْقَ الْمُهْمَلِ وَبَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ تَحْتَ يَجْعَلُ

وَهُوَ مِنْ بَحْرِ السَّرِيعِ الْمَكْشُوفِ، وَقَدْ أَصْلَحَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْحَسَنُ مَصْرَاعَهُ الْأَوَّلَ
بِكَسْرِ اللَّامِ فِي ((الْمُهْمَلِ)) وَأَصْلَحَ الْمَصْرَاعَ الثَّانِي كُلَّهُ بِمَا تَرَى .

(٢) وَ(٣) وَ(٥) وَ(٧) الْأَلْفُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِلْإِطْلَاقِ .

(٤) فِي «د» وَ «هـ» : وَيَنْبَغِي، بِالْيَاءِ .

(٦) الَّذِي فِي الرَّوَايَةِ :

وَكَرِهُوا فَصْلَ مُضَافِ اسْمِ اللَّهِ مِنْهُ بِسَطْرِ إِنْ يُنَافِ مَا تَلَاةُ

وَالْمَصْرَاعُ الْأَوَّلُ مِنْهُ مِنَ السَّرِيعِ الْمَوْقُوفِ، وَالْمَصْرَاعُ الثَّانِي مِنَ الرَّجَزِ التَّامِ الْمُذِيلِ
وَهُوَ - كَمَا تَقْدُمُ - غَيْرُ سَائِعٍ فِي الرَّجَزِ، وَقَدْ أَصْلَحَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ سَالِمٌ بِمَا تَرَى .

(٨) إِسْكَانُ الْيَاءِ فِي لَفْظِ «النَّبِيِّ» لِلْوِزْنِ .

(٩) بِنَقْلِ كَسْرَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ .

(١٠) الَّذِي فِي الرَّوَايَةِ :

وَعَلَّاهُ قَيِّدًا بِالرَّوَايَةِ مَعَ نَطْقِهِ ۚ كَمَا رَوَوْا حِكَايَةَ
وَالْعَنْبَرِيَّ وَابْنَ الْمَدِينِيِّ بَيَضًا ^(٢) ^(٣) لَهَا لِإِعْجَالٍ وَعَادَا عَوَضًا ^(٤)
وَاجْتَنِبَ الرَّمْزَ لَهَا وَالْحَذْفَ ^(٥) مِنْهَا صَلَاةً أَوْ سَلَامًا تُكْفَى

﴿الْمُقَابَلَةُ﴾

ثُمَّ عَلَيْهِ الْعَرَضُ بِالْأَصْلِ وَلَوْ إِجَازَةً أَوْ أَصْلًا أَصْلَ الشَّيْخِ أَوْ
فَرَعَ مُقَابِلًا ، وَخَيْرُ الْعَرَضِ مَعَ أَسْتَاذِهِ ۚ بِنَفْسِهِ ۚ لَهُ اسْتَمَعَ ^(٦)
وَقِيلَ : بَلْ مَعَ نَفْسِهِ ۚ وَاشْتَرَطَا ^(٧) بَعْضُهُمْ هَذَا وَفِيهِ غَلْطَا ^(٨)
وَلَيَنْظُرَ السَّامِعُ حِينَ يَطْلُبُ فِي نُسْخَةٍ ، وَقَالَ يَحْيَى : يَجِبُ

= وَإِنْ يَكُنْ أَسْقَطَ فِي الْأَصْلِ وَقَدْ خُولِفَ فِي سَقَطِ الصَّلَاةِ أَحْمَدُ

والمصراع الثاني من هذا البيت من بحر السريع المكشوف ، وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بجعل « وَلَمْ » مكان « وَقَدْ » في آخر المصراع الأول ، وأصلح المصراع الثاني بتمامه .

(١) و(٢) إسكان ياء النسبة في « الْعَنْبَرِيَّ » و « الْمَدِينِيِّ » للوزن أو لنية الوقف .

(٣) و(٤) و(٥) و(٧) و(٨) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٦) الذي في الرواية : « أَسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعُ »

وهذا المصراع من بحر السريع المكشوف ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ؛ ليكون المصراعان من بحر الرجز .

وَجَوَّزَ الْأُسْتَاذُ أَنْ يَرَوِيَ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ ، وَلِلْخَطِيبِ إِنْ
بَيْنَ وَالنَّسْخِ مِنْ أَصْلٍ ^(١) ، وَلْيُزِدْ صِحَّةً نَقْلٍ نَاسِخٍ ، فَالشَّيْخُ قَدْ
شَرْطَهُ ثُمَّ اعْتَبَرَ مَا ذُكِرَا ^(٢) فِي أَصْلِ الْأَصْلِ لَا تَكُنْ مُهَوَّرًا ^(٣)

﴿تَخْرِيجُ السَّاقِطِ﴾

وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ وَهُوَ اللَّحَقُ حَاشِيَةً إِلَى الْيَمِينِ يُلْحَقُ ^(٤)
مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرِ ، وَلْيَكُنْ لِفَوْقِ وَالسُّطُورِ أَعْلَى فَحَسَنُ
وَخَرَجْنِ لِلْسَّقَطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطَ مُنْعَطِفًا لَهُ وَقِيلَ : صَلِّ بِخَطِّ
وَبَعْدَهُ اكْتُبْ « صَحَّ » أَوْ زِدْ رَجْعًا ^(٥) أَوْ كَرِّرِ الْكَلِمَةَ لَمْ تَسْقُطْ مَعَا
وَفِيهِ لَبْسٌ ، وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ خَرَجَ بَوْسَطِ كَلِمَةِ الْمَحَلِّ
وَلِعِيَاضٍ : لَا تُخْرِجْ ، ضَبَّبَ أَوْ صَحَّحْنِ لَخَوْفِ لَبْسٍ وَأَبِي

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى النون .

(٢) و(٥) الألف في هذين الموضعين للإطلاق .

(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٤) في « ج » : تُلْحَقُ ، بالتاء المضمومة .



﴿التَّصْحِيحُ وَالتَّمْرِيزُ، وَهُوَ التَّضْيِيبُ﴾

وَكَتَبُوا « صَحَّ » عَلَى الْمَعْرُضِ لِّلشَّكِّ إِنْ نَقَلَّا وَمَعْنَى ارْتَضَى
وَمَرَّضُوا فَضَبَّوْا صَادًا تَمَدُّ فَوْقَ الَّذِي صَحَّ وَرُودًا وَفَسَدُ
وَضَبَّوْا فِي الْقَطْعِ وَالْإِرْسَالِ وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْصِرِ الْخَوَالِي
يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ عَطْفِ الْأَسْمَا^(١) تُوهِمُ تَضْيِيبًا ، كَذَاكَ إِذْ مَا
يَخْتَصِرُ التَّصْحِيحُ بَعْضُ يُوهِمُ وَإِنَّمَا يَمِيزُهُ مَنْ يَفْهَمُ

﴿الْكَشْطُ وَالْمَحْوُ وَالضَّرْبُ﴾

وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ يُبْعَدُ كَشَطًا وَمَحْوًا وَبِضْرِبٍ أَجْوَدُ
﴿وَالْخَطُّ بِالْخُرُوفِ صِلَ أَوْافِصًا﴾^(٢) مَعَ عَطْفِهِ أَوْ كَتَبَ « لَا » ثُمَّ إِلَى
أَوْ نَصَفَ دَارَةً ، وَإِلَّا صِفَرَا فِي كُلِّ جَانِبٍ وَعَلَّمْ سَطْرًا
سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سَطُورُهُ أَوْ لَا ، وَإِنْ حَرَفٌ أَتَى تَكْرِيرُهُ

(*) في « أ » وهو الضرب .

(١) الْأَسْمَا : بِالْقَصْرِ .

(٢) الَّذِي فِي الرِّوَايَةِ : « وَصِلَهُ بِالْخُرُوفِ خَطًّا أَوَّلًا »

وَفِي الْبَيْتِ ضَرْبَانِ : أَوَّلُهُمَا مَقْطُوعٌ وَالثَّانِي تَامٌّ ، وَقَدْ أَصْلَحَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ سَالِمُ الْمَصْرَاعِ
الْأَوَّلُ بِمَا تَرَى ؛ لِيَكُونَ بِمَصْرَاعِيهِ مِنَ الضَّرْبِ التَّامِّ ، وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ « أَفْصِلًا » لِلإِطْلَاقِ .

فَأَبْقَى مَا أَوَّلَ سَطْرٍ ثُمَّ مَا آخِرُ سَطْرٍ ، ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ^(١)
أَوْ اسْتَجَدَّ : قَوْلَانِ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يُوصَفْ^(٢) أَوْ نَحْوُهُمَا فَأَلَّفَ

﴿الْعَمَلُ فِي اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ﴾

وَلَيْبِنِ أَوَّلًا عَلَى رِوَايَةِ كِتَابَهُ وَيُخَسِّنُ الْعِنَايَةَ
بِغَيْرِهَا بِكَتَبِ رَاوٍ سُمِّيَا^(٣) أَوْ رَمَزَا^(٤) أَوْ يَكْتُبُهَا مُعْتَنِيَا
بِحُمْرَةٍ ، وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ حَوْقَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَجْلُو

﴿الْإِشَارَةُ بِالرَّمْزِ﴾

وَاخْتَصَرُوا فِي كَتَبِهِمْ حَدَّثَنَا عَلَى « ثَنَا » أَوْ « نَا » وَقِيلَ : « دَثْنَا »
وَاخْتَصَرُوا « أَخْبَرْنَا » عَلَى « أَنَا » أَوْ « أَرْنَا » وَالْبَيْهَقِيُّ : « أَبْنَا »
قُلْتُ : وَرَمَزُ « قَالَ » إِسْنَادًا يَرِدُ قَافًا ، وَقَالَ الشَّيْخُ : حَذَفَهَا عُهْدُ
خَطًّا ، وَلَا بُدَّ مِنَ النُّطْقِ ، كَذَا « قِيلَ لَهُ » : وَيَنْبَغِي النُّطْقُ بِذَا

(١) الْأَلْفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلإِطْلَاقِ .

(٢) بِنَقْلِ فَتْحَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى الْفَاءِ .

(*) هَذَا الْعِنَوَانُ سَاقِطٌ مِنْ « ج » .

(٣) الْأَلْفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلإِطْلَاقِ .

(٤) بِنَقْلِ فَتْحَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى التَّنْوِينِ .

وَكَتَبُوا عِنْدَ انْتِقَالٍ مِنْ سَنَدٍ لَغَيْرِهِ «ح» وَانْطَقَنَ بِهَا ، وَقَدْ رَأَى الرَّهَآوِيُّ بَأْنَ لَا تُقْرَأُ^(١) بَعْضُ أُولِي الْغَرْبِ بَأْنَ يَقُولُوا^(٢) بَلْ حَاءٌ تَحْوِيلٍ وَقَالَ : قَدْ كُتِبَ

﴿ كِتَابَةُ التَّسْمِيعِ ﴾

وَيُكْتَبُ اسْمُ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ^(٦) وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا مُكَمَّلَةً^(٧) مُؤَرَّخاً أَوْ جَنْبَهَا بِالطَّرَةِ^(٨) بِخَطِّ مُؤَثَّقٍ بِخَطِّ عُرْفَا^(٩) إِنْ حَضَرَ الْكُلُّ ، وَإِلَّا اسْتَمْلَى وَلِيعِرِ الْمُسَمَّى بِهِ إِنْ يَسْتَعِرُ

(١) و(٢) و(٤) و(٨) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٣) «قَطُّ» بإسكان الطاء وهي المجردة من الفاء كما تقدم في التعليق على البيت رقم (٤٤٤) .

(٥) قوله : « فَحَا » بالقصر مهملة مفردة .

راجع « فتح الباقي » : ص (٤٠٢) .

(٦) ورد الضبط على الوجهين هكذا في نسخة « أ » .

(٧) هكذا في « أ » و « د » والنسخ المطبوعة ، وفي بقية الأصول الخطيَّة بالتسهيل .

فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ وَإِسْمَاعِيلُ كَذَا الزُّبَيْرِيُّ فَرَضَهَا إِذْ سِيلُوا^(١) إِذْ خَطَّهُ عَلَى {رِضَاهُ دَلُّ بَلْ هَذَا كَشَاهِدٌ يُؤَدِّي مَا حَمَلُ^(٢) وَلِيَحْذَرِ الْمُعَارُ تَطْوِيلًا ، وَأَنْ يُثَبَّتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبَيَّنْ

﴿ صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَأَدَائِهِ ﴾

وَلَيَرَوْ مِنْ كِتَابِهِ إِنْ عَرِيَ مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَنْعُ كَذَا عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدَلَانِيُّ^(٤) ، وَإِذَا رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْ نُعْمَانَ الْمَنْعُ ، وَقَالَ ابْنُ الْحَسَنِ مَعَ أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ^(٥) وَالْأَكْثَرِينَ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ

(١) و(٤) إسكان ياء النسبة في هذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مرارا .

(٢) سيلوا : بإبدال الهمزة ياء ساكنة للضرورة ، وذكر زكريا الأنصاري أن ذلك لمناسبة آخر صدر البيت .

راجع « فتح المغيث » للسخاوي (٣/١٩٩) و « فتح الباقي » : ص (٤٠٦) .

(٣) الذي في الرواية :

إِذْ خَطَّهُ عَلَى الرِّضَا بِهِ دَلُّ كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحْمَلُ

والبيت من السريع، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ليكون من بحر الرَّجَزِ .

(*) في نسخة ابن أبي مدين « صفة رواية الحديث وشرط أدائه ، وما يتعلق بذلك » ، وفي « أ » : « وأدايه » بالتسهيل ، وفي « ب » و « د » : الوجهان .

(٥) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشافعي » للقفية والوزن .

وَإِنْ يَغِبْ وَغَلَبَتْ سَلَامَتُهُ جَازَتْ لَدَى جُمْهُورِهِمْ رَوَايَتُهُ
كَذَلِكَ الضَّرِيرُ وَالْأُمِّيُّ لَا يَحْفَظَانِ يَضْبِطُ الْمَرْضِيُّ^(١)
مَا سَمِعَا ، وَالْخَلْفُ فِي الضَّرِيرِ أَقْوَى ، وَأَوْلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيرِ

﴿الرَّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ﴾

وَلَيَرَوْ مِنْ أَصْلِ أَوْ الْمُقَابِلِ بِهِ ۚ وَلَا يَجُوزُ بِالتَّسَاهُلِ
مِمَّا بِهِ اسْمُ شَيْخِهِ ۚ أَوْ أَخِذَا^(٢) عَنْهُ لَدَى الْجُلِّ وَقَدْ أَجَازَ ذَا^(٣)

(١) في « ج » : الْمَرُوءِيُّ ، وَلَعَلَّه تَصْحِيفٌ .

(٢) الْأَلْفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلإِطْلَاقِ .

(٣) الَّذِي فِي الرِّوَايَةِ : « عَنْهُ لَدَى الْجُمْهُورِ وَأَجَازَ ذَا » فِي قَوْلِهِ : « وَأَجَازَ ذَا » كَفَّ

لـ « مُسْتَفْعِلُنْ » ذَاتِ الْوَتِدِ الْمَجْمُوعِ ؛ لِأَن سَابِعَهَا مِنْ « وَتِدٍ » وَلَيْسَ مِنْ « سَبَبٍ » وَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ النَّازِمِينَ الْمَشْهُورِينَ كَالْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ هُنَا وَالْعَلَّامَةِ الْمُخْتَارِ بْنِ بُونَةَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقِيسُونَ عَلَى « مُسْتَفْعِلُنْ » ذَاتِ الْوَتِدِ الْمَفْرُوقِ وَالَّتِي تَوْجَدُ فِي بَحْرِي « الْخَفِيفِ » وَ« الْمُجْتَثِّ » فَتَلِكُ يَجُوزُ كَفُّهَا .

أَفَادَنِي ذَلِكَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ سَالِمُ حَفْظِهِ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ أَصْلَحَ هَذَا الْخَلْلَ بِمَا تَرَى ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى مَا سَبَقَ بِقَوْلِهِ :

وَكَفَّ « مُسْتَفْعِلُنْ » الْمَجْمُوعِ حَنَلًا عَلَى الْمَفْرُوقِ فِي الْمَسْمُوعِ
مِنْ الْمُؤَلَّفِينَ كَالْعِرَاقِيِّ وَكَابُنِ بُونِ خَاتِمِ الْحُذَاقِ

أَيُّوبُ وَالْبُرْسَانُ قَدْ أَجَازَهُ^(١) وَرَخَّصَ الشَّيْخُ مَعَ الْإِجَازَةِ
وَإِنْ يُخَالِفُ حِفْظُهُ دِكِتَابَهُ وَلَيْسَ مِنْهُ ، فَرَأَوْا صَوَابَهُ
الْحِفْظَ مَعَ تَيَقُّنٍ ، وَالْأَحْسَنُ الْجَمْعُ كَالْخِلَافِ مِمَّنْ يُتَقَنُّ

﴿الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى﴾

وَلَيَرَوْ بِالْأَلْفَافِ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَذْلُولُهَا ، وَغَيْرُهُ دَفَالْمُعْظَمِ
أَجَازَ بِالْمَعْنَى ، وَقِيلَ : لَا الْخَبَرَ وَالشَّيْخُ فِي التَّصْنِيفِ قَطْعًا قَدْ حَظَرُ^(٢)
وَلَيَقِلُّ الرَّاوِي بِمَعْنَى « أَوْ كَمَا قَالَ » ، وَنَحْوُهُ دَكَشَكَّ أَبْهَمَا^(٣)

﴿الِاقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ﴾

وَحَذَفَ بَعْضَ الْمَتْنِ فَاْمَنْعَ أَوْ أَجَزَ أَوْ إِنْ أُتِمَّ أَوْ لِعَالِمٍ ، وَمِزَ
ذَا بِالصَّحِيحِ إِنْ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ مُنْفَصِلًا عَنِ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ

(١) الْبُرْسَانُ : بَضْمُ الْمَوْحِدَةِ ، وَحَذْفُ بَاءِ النِّسْبَةِ فِيهِ لِلْوُزْنِ .

رَاجِعَ « فَتَحَ الْبَاقِي » لَزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ : ص (٤١١) .

(٢) هَكَذَا الرِّوَايَةُ ، وَفِي « أ » وَ« د » وَ« هـ » وَنَسَخَةُ ابْنِ أَبِي مَدِينٍ ، وَالشُّرُوحُ

الْمَطْبُوعَةُ ، وَفِي نَسَخَتِي « ب » وَ« ج » : « مُطْلَقًا » فِي مَوْضِعِ « قَطْعًا قَدْ » .

(٣) الْأَلْفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلإِطْلَاقِ .

وَمَا لِدِي تَهْمَةٌ أَنْ يَفْعَلَهُ
أَمَّا إِذَا قُطِّعَ فِي الْأَبْوَابِ
فَإِنْ أَبَى ، فَجَازَ أَنْ لَا يُكْمِلَهُ
فَهُوَ إِلَى الْجَوَازِ ذُو اقْتِرَابِ

﴿التَّسْمِيعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحَّانِ وَالْمُصَحِّفِ﴾

وَلِيَحْذَرَ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحِّفَ^(١)
فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ ٤ «مَنْ كَذَبَا»^(٢)
عَلَى حَدِيثِهِ ٤ بِأَنْ يُحَرِّفَا
فَحَقَّ النَّحْوُ عَلَى مَنْ طَلَبَا^(٣)
وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبِ
أَذْفَعُ لِلتَّضْحِيفِ فَاسْمَعْ وَادَّابِ

﴿إِصْلَاحُ اللَّحْنِ وَالْخَطَأِ﴾

وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَأٌ^(٤)
وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ يُصْلَحُ
فِي اللَّحْنِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ
وَيَذْكُرُ الصَّوَابُ جَانِبًا ، كَذَا
فَقِيلَ : يُزَوَّى كَيْفَ جَاءَ غَلَطًا
وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ وَهُوَ الْأَرْجَحُ
وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ مَعَ تَضْيِيبِهِ
عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ نَقْلًا أَخَذَا^(٥)

(١) و(٢) و(٣) و(٥) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٢) هذا الحديث متواتر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ورد من طرق تبلغ المائة ، بل نقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة وقد أرجأت التعليق عليه في باب « الغريب والعزيز والمشهور » حيث نص الناظم هناك على تواتره في البيتين (٧٥٥ و ٧٥٦) .

(٤) خطأ : بحذف الهمزة للقافية .

وَالْبَدْءُ بِالصَّوَابِ أَوْلَى وَأَسَدُّ
وَلَيَاتٍ فِي الْأَصْلِ بِمَا لَا يَكْثُرُ
وَالسَّقْطُ يُدْرَى أَنَّ مَنْ فَوْقُ أَتَى
وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِي
صِحَّتِهِ مِنْ بَعْضِ مَثْنٍ أَوْ سَنَدٍ
وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كَالْمُسْتَشْكِلِ
وَأَصْلَحَ الْإِصْلَاحُ مِنْ مَثْنٍ وَرَدَّ
كَ «ابْنِ» وَحَرْفٍ حَيْثُ لَا يُغَيَّرُ
بِهِ ٤ يُزَادُ بَعْدَ «يَعْنِي» مُثَبَّتًا
كِتَابِهِ ٤ مِنْ غَيْرِهِ ٤ إِنْ يَعْرِفُ
كَمَا إِذَا ثَبَّتَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ
كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ ٤ فَلْيَسْأَلِ

﴿إِخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الشُّيُوخِ﴾

وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرٍ مِنْ شَيْخٍ سَمِعَ
بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَسَمَّى الْكُلَّ ، صَحَّ
بَيَانُهُ مَعَ «قَالَ» أَوْ مَعَ «قَالَا»
«اقْتَرَبَا فِي اللَّفْظِ» ، أَوْ لَمْ يَقُلْ
بَأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِهِ ٤ فَهَلْ
مَثْنًا بِمَعْنَى لَا بِلَفْظٍ فَقَنَعَ
عِنْدَ مُجِيزِي النَّقْلِ مَعْنَى وَرَجَحُ
وَمَا بِبَعْضِ ذَا وَذَا وَقَالَا^(١)
صَحَّ لَهُمْ ، وَالْكُتُبُ إِنْ تُقَابَلُ
يُسَمَّى الْجَمِيعُ مَعَ بَيَانِهِ احْتِمَالُ

(١) الألف في هذا الموضع للإطلاق .



﴿الزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الشَّيْخِ﴾

وَالشَّيْخُ إِنْ يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبٍ مِّنْ فَوْقِهِ ، فَلَا تَزِدْ وَاجْتَنِبِ
إِلَّا بِفَصْلٍ نَحْوُ «هُوَ» ^(١) أَوْ «يَعْنِي»
أَمَّا إِذَا الشَّيْخُ أَتَمَّ النَّسَبَ ^(٢) فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ فَقَطْ ، فَذَهَبًا
لِأَكْثَرُونَ لِحَوَازٍ أَنْ يُتَمَّ مَا بَعْدَهُ ، وَالْفَصْلُ أَوْلَى وَأَتَمَّ

﴿الرَّوَايَةُ مِنَ النَّسَخِ الَّتِي إِسْنَادُهَا وَاحِدٌ﴾

﴿وَنُسَخٌ بِسَنَدٍ تَرْتَبِطُ﴾ ^(٤) تَجْدِيدُهُ ، فِي كُلِّ مَثْنٍ أَحْوَطُ
وَالْأَغْلَبُ الْبَدْءُ بِهِ ، وَيُذَكَّرُ مَا بَعْدَهُ ، مَعَ وَبِهِ ، وَالْأَكْثَرُ

(١) يَسْكُنُ الْوَائِلُ لِلْوَزْنِ أَوْ لِنِيَةِ الْوَقْفِ .

(٢) وَالْأَلْفُ فِي آخِرِ الْمَصْرَاعَيْنِ لِلْإِطْلَاقِ .

(٤) الَّذِي فِي الرَّوَايَةِ «وَالنُّسَخُ الَّتِي بِإِسْنَادٍ قَطْ» وَمَرَادُ النَّازِمِ بِقَوْلِهِ : «قَطْ» لَفْظُ
«فَقَطْ» أَيْ وَاحِدٌ ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ التَّرْجُمَةُ وَكَمَا جَاءَ فِي شَرْحِ النَّازِمِ لِأَلْفَيْتِهِ ص (٢٧٣)
حَيْثُ قَالَ : «النَّسَخُ الَّتِي إِسْنَادُ أَحَادِيثِهَا إِسْنَادُ وَاحِدٍ كَنَسَخَةِ هَمَامٍ بِنِ مُنَبِّهٍ ...» الْخ .
وَفَسَّرَ السَّخَاوِيُّ فِي «فَتْحِ الْمَغِيثِ» (١٩٠/٣) قَوْلَ النَّازِمِ «قَطْ» بِ«فَقَطْ» أَيْ وَاحِدٍ
وَذَكَرَ شَيْخُنَا مُحَمَّدٌ سَالِمٌ أَنَّ «قَطْ» اخْرُجَتْ ظَرْفٌ فِيهَا التَّشْدِيدُ وَالتَّخْفِيفُ يَقُولُ :
«مَارَأَيْتَهُ قَطْ» وَ«مَارَأَيْتَهُ قَطْ» تَرِيدُ الزَّمْنَ الْمَاضِي ، أَمَّا «قَطْ» يَسْكُنُ الطَّاءُ فَهِيَ
بِمَعْنَى «كَفَى» أَوْ «كَافٍ» أَوْ «وَاحِدٌ» وَهُوَ مَا يَرِيدُهُ النَّازِمُ كَمَا تَقَدَّمَ لَكِنَّهُ جَاءَ
مَظْمُومًا عِنْدَهُ ؛ لِهَذَا أَصْلَحَ الشَّيْخُ الْمَصْرَاعَ الْأَوَّلَ بِتَمَامِهِ .

جَوَّزَ أَنْ يُفْرِدَ بَعْضًا بِالسَّنَدِ ^(١) لَأَخِذَ كَذَا ^(٢) وَالْإِفْصَاحُ أَسَدٌ
وَمَنْ يُعِيدُ سَنَدَ الْكِتَابِ مَعَ آخِرِهِ احْتَاطَ ، وَخُلْفًا مَا رَفَعَ ^(٣)

﴿تَقْدِيمُ الْمَثْنِ عَلَى السَّنَدِ﴾

وَسَبَقُ مَثْنٍ لَوْ بِبَعْضِ سَنَدٍ لَا يَمْنَعُ الْوَصْلَ ، وَلَا أَنْ يَبْتَدِيَ ^(٤)
رَأَوْ كَذَا بِسَنَدٍ فَمُتَّجِهَةٌ وَقَالَ : خُلْفُ النَّقْلِ مَعْنَى يَتَّجِهُ
فِي ذَا كَبَعْضِ الْمَثْنِ قَدَّمْتَ عَلَى بَعْضٍ ، فَفِيهِ ذَا الْخِلَافِ نُقْلًا ^(٥)

= وَفِي «فَتْحِ الْبَاقِي» ص (٤٣٢) وَ«فَتْحِ الْمَغِيثِ» لِلنَّازِمِ ص (٢٧٢) وَفِي نَسَخَةِ اعْتَمَدَ
عَلَيْهَا مُحَقِّقُ «فَتْحِ الْمَغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ جَاءَ الْبَيْتُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ :

وَالنُّسَخُ الَّتِي بِإِسْنَادٍ فَقَطْ تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ مَثْنٍ أَحْوَطُ

وَيَتَأَلَّفُ مَصْرَاعُهُ الْأَوَّلُ - كَمَا تَرَى - مِنْ بَحْرِ الرَّجَزِ ، وَالثَّانِي مِنْ بَحْرِ السَّرِيعِ ، وَقَدْ فُسِّرَ
الْأَنْصَارِيُّ قَوْلَ النَّازِمِ «فَقَطْ» بِ«وَاحِدٌ» .

أَمَّا نَسَخَةُ «د» مَعَ شَرْحِهَا فَقَدْ جَاءَ الْبَيْتُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ

وَالنُّسَخُ الَّتِي بِإِسْنَادٍ قَطْ تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ مَثْنٍ أَحْوَطُ

وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ مِنَ السَّرِيعِ .

(١) فِي «د» : جَوَّزَ .

(٢) بِنَقْلِ كَسْرَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ .

(٣) فِي «ج» : وَقَعَ ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ .

(٤) بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ لِلْقَافِيَةِ .

(٥) الْأَلْفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلْإِطْلَاقِ .

﴿ إِذَا قَالَ الشَّيْخُ: مِثْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ ﴾

وَقَوْلُهُ مَعَ حَذْفِ مَتْنٍ: «مِثْلُهُ»
فَالْأَظْهَرُ الْمَنْعُ مِنْ أَنْ يُكْمِلَهُ^(١)
إِنْ عَرَفَ الرَّاويَ بِالتَّحْفُظِ
وَالْمَنْعُ فِي نَحْوٍ فَقَطْ قَدْ حُكِيَ^(٢)
وَاخْتِيرَ أَنْ يَقُولَ: «مِثْلَ مَتْنٍ»
وَقَوْلُهُ إِذْ بَعْضُ مَتْنٍ لَمْ يُسَقْ:
وَقِيلَ: إِنْ يَعْرِفُ كِلَاهُمَا الْخَبْرَ
وَقَالَ: إِنْ يُجِزُ فَبِالْإِجَارَةِ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى النون .

(٢) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .



﴿ إِبْدَالُ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ وَعَكْسُهُ ﴾

وَإِنْ رَسُولٌ بِنَبِيٍّ أُبْدِلَا^(١) فَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ كَعَكْسِ فِعْلَا^(٢)
وَقَدْ رَجَا جَوَازَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ وَالنُّوَوِيُّ صَوَّبَهُ ، وَهُوَ جَلِي^(٣)
وَالنُّوَوِيُّ صَوَّبَهُ ، وَهُوَ جَلِي^(٤)

﴿ السَّمَاعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْوَهْنِ أَوْ عَنْ رَجُلَيْنِ ﴾

ثُمَّ عَلَى السَّمَاعِ بِالمُذَاكَرَةِ
وَالْمَتْنُ عَنْ شَخْصَيْنِ : وَاحِدٌ جَرَحَ
وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَنَى ، فَلَمْ يُوفَّ
وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَاوٍ قِطْعَةٌ
مَعَ الْبَيَانِ كَ « حَدِيثِ الْإِفْكِ »^(٥)
وَحَذْفَ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْنَادِ
بَيَانُهُ كَنَوْعٍ وَهْنٍ خَامِرَةٍ
لَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ لَهُ لَكِنْ يَصِحُّ
وَالْحَذْفُ حَيْثُ وَثَّقَا فَهُوَ أَخَفُّ
أَجِزَ بِلَا مَيِزٍ بِخَلْطِ جَمْعِهِ
وَجَرَحَ بَعْضٌ مُقْتَضٍ لِلتَّزَكُّ
فِي الصُّورَتَيْنِ امْنَعُ لِلِازْدِيَادِ

(١) و(٢) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٣) إسكان ياء النسبة في « النَّوَوِيُّ » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً .

(٤) حذف التشديد في « جَلِي » للقافية والوزن .

(٥) **حديث الإفك** حديث طويل جداً ، وهو حديث ذائع معروف ، اقترن ذكره بما نزل في كتاب الله تعالى من تبرئة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، أخرجه البخاري في مواضع عدة من صحيحه ، وهو بتمامه في المغازي برقم (٤١٤١) وفي التفسير برقم (٤٧٥٠) ومسلم في التوبة برقم (٢٧٧٠) من طرق عنها ، رضي الله عنها =

﴿ آدَابُ الْمُحَدِّثِ ﴾

وَصَحَّحَ النَّيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ
ثُمَّ تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ وَاسْتَعْمَلَ
صَوْتًا عَلَى الْحَدِيثِ وَاجْلَسَ بِأَدَبٍ
لَمْ يُخْلِصِ النَّيَّةَ طَالِبُ فَعْمٍ
أَوْ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ حَيْثُ احْتِيجَ لَكَ
بَأَنَّهُ يَحْسُنُ لِلْخَمْسِينَ^(٢)
وَرُدَّ ، وَالشَّيْخُ بَغِيرِ الْبَارِعِ
وَيَنْبَغِي الْإِمْسَاكَ إِذْ يُخْشَى الْهَرَمُ
فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَلِّ

وَاحْرِصْ عَلَى نَشْرِكَ لِلْحَدِيثِ
طِيبًا وَتَسْرِيحًا وَزَبْرَ الْمُعْتَلِي
وَهَيْبَةَ بَصْدَرِ مَجْلِسٍ ، وَهَبْ
وَلَا تُحَدِّثْ عَجَلًا أَوْ إِنْ تَقُمْ
فَارَوْ ، وَفِي الْبَدْنِ ابْنُ خَلَادٍ سَلَكُ^(١)
عَامًا ، وَلَا بَأْسَ لِأَرْبَعِينَ^(٣)
خَصَّصَ ، لَا كَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ^(٤)
وَبِالْثَّمَانِينَ ابْنُ خَلَادٍ جَزَمَ
كَأَنَسٍ وَمَالِكٍ وَمَنْ فَعَلَ

= وأخرجه الأئمة في دواوين السنة المشهورة ، وأفردته عبدالغني المقدسي في جزء ، وهو مطبوع نشرته دار عالم الكتب بالرياض سنة ١٤٠٥ هـ .

(١) الذي في الرواية : « فِي شَيْءٍ آرَوْهُ وَابْنُ خَلَادٍ سَلَكُ » ، ونظراً لما فيه من خفاء المعنى صوّبه الشيخ محمد الحسن بما ترى ، لأن المقصود ابتداء الحديث ، ولفظ الناظم يوهم الانتهاء .

(٢) والألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشَّافِعِيِّ » للقفية والوزن .

وَالْبَغَوِيُّ وَالْهُجَيْمِيُّ وَفِيهِ^(١)
وَيَنْبَغِي إِمْسَاكَ الْأَعْمَى^(٢) إِنْ يَخْفُ
رُجْحَانٌ رَأَوْ فِيهِ دَلٌّ ، فَهُوَ حَقٌّ
وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الْآخِذَ عَنْهُ^(٤)
وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ ، وَأَقْبِلِ
وَاحْمَدٌ وَصَلَ مَعَ سَلَامٍ وَدَعَا^(٦)
وَاعْقِدْ لِلْأَمَلِ مَجْلِسًا فَذَاكَ مِنْ
تَكْثُرِ جُمُوعٍ فَاتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا^(٧)
بِعَالٍ أَوْ فَقَائِمًا يَتَّبِعُ مَا^(١١)
كَالطَّبْرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمَاءِ^(٣)
وَأَنَّ مَنْ سِيلَ بِجُزْءٍ قَدْ عَرَفَ
وَتَرَكَ تَحْدِيثَ بِحَضْرَةِ الْأَحَقِّ
بِبَلَدٍ وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ
عَلَيْهِمْ^(٥) وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلِ
فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخْتِمِهِ مَعَا
أَرْفَعِ الْأَسْمَاعَ^(٩) وَالْآخِذَ^(١٠) ، ثُمَّ إِنْ
مُحَصَّلاً ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيًا
يَسْمَعُهُ مُبَلِّغًا أَوْ مُفْهِمًا

(١) إسكان الياء في « الْهُجَيْمِيُّ » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً .

(٢) و(٤) و(١٠) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٣) سِيلَ: بكسر السين وتخفيف الهمز للضرورة ، كما في « فتح المغيث » للسخاوي (٢٣٧/٣) .

(٥) في « أ » و « ب » و « فتح المغيث » للسخاوي (٢٤٤/٣) و « فتح الباقي »

ص (٤٥١) : « عَلَيْهِمْ » بكسر الميم للإتباع .

(٦) دَعَا : بالقصر ، للقفية والوزن .

(٧) و(٨) و(٩) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام ، وكلمة « لِلْأَمَلِ » بالقصر للوزن .

(١١) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(١٢) في « أ » و « ج » : « فَقَائِمًا » بالتسهيل ، وفي « ب » : الوجهان .

وَاسْتَحْسَنُوا الْبَدْءَ بِقَارِيٍّ تَلَا
فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ **شَرَعًا**^(٢)
لَهُ وَصَلَّى وَتَرَضَّى رَافِعًا
وَذَكَرُ مَعْرُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ
لَأُمِّهِ ۚ فَجَائِزٌ مَا لَمْ يَكُنْ
وَارِوْ فِي الْإِمْلَاءِ عَنْ شُيُوخٍ ۚ قَدَّمَ
مَافِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ وَلَا تَزِدْ
عَالِي إِسْنَادٍ قَصِيرَ مَتْنٍ
وَاسْتُحْسِنَ الْإِنْشَادُ فِي الْأَوَاخِرِ
وَإِنْ يُخْرِجُ لِلرُّوَاةِ مُتَقِنٌ
وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ

(١) و(٢) الألف في هذين الموضعين للإطلاق .

(٢) و(٣) الذي في الرواية :

وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بِسْمَلًا^(١)
يَقُولُ : مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ **وَدَعَا**^(٣)
وَالشَّيْخُ تَرَجَّمَ الشُّيُوخَ وَدَعَا
كَغُنْدَرٍ أَوْ وَضَفَ نَقْصٍ أَوْ نَسَبَ
يَكْرَهُهُ ۚ كَابِنٍ عَلَيْهِ فَصُنْ^(٤)
أَوْ لَا هُمْ ۚ وَانْتَقِه ۚ وَأَفْهَمِ
عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ وَاعْتَمِدْ
وَاجْتَنِبِ الْمُشْكَلَ خَوْفَ الْفَقْنِ
بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ
مَجَالِسَ الْإِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنٌ
غَنَى عَنِ الْعَرَضِ لِزَيْغٍ يَحْصُلُ

فَالْحَمْدُ فَالصَّلَاةُ ثُمَّ أَقْبَلُ يَقُولُ : مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ وَابْتَهَلُ

وفي هذا البيت اختلاف في الوزن ؛ فالمصراع الأول منه من بحر السَّريع ، والثاني من بحر الرَّجَز ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٤) جاء اسم « عَلِيَّة » مصروفًا ، كما في نسخة « أ » و « ب » و « ج » لجواز ذلك .

(٥) و(٦) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام ، والقصر للوزن .

﴿ آدَابُ طَالِبِ الْحَدِيثِ ﴾

وَأَخْلِصِ النِّيَّةَ فِي طَلَبِكَ^(١)
وَمَا يُهِمُّ ، ثُمَّ شُدَّ الرَّخْلَا^(٣)
وَاعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ^(٥)
عَلَيْهِ تَطَوُّبًا بِحَيْثُ يَضْجَرُ
أَوْ الْحَيَا عَنْ طَلَبٍ ۚ وَاجْتَنِبِ^(٧)
مَا تَسْتَفِيدُ عَالِيًا وَنَازِلًا
وَمَنْ يَقُلْ إِذَا كَتَبْتَ : قَمَشَ
فَلَيْسَ مِنْ ذَا ، وَالْكِتَابَ تَمِّمِ
وَإِنْ يَضِيقُ حَالٌ عَنْ اسْتِعَابِهِ
أَوْ قَصُرَ اسْتِعَانُ ذَا حِفْظٍ فَقَدْ
وَعَلَّمُوا فِي الْأَصْلِ إِمَّا خَطًّا^(٩)
وَجِدْ وَابْدَأْ بِعَوَالِي مِصْرِكَ^(٢)
لِغَيْرِهِ ۚ وَلَا تَسَاهَلْ حَمَلًا^(٤)
وَالشَّيْخَ بِجَلِّهِ وَلَا تَشَاقِلْ^(٦)
وَلَا تَكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكْبُرُ
كَتَمَ السَّمَاعِ فَهُوَ لَوْمْ ۚ وَاكْتُبِ^(٨)
لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ صِيًّا عَاطِلًا
ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ ، فَفَتِّشْ
سَمَاعَهُ ۚ لَا تَنْتَخِبْهُ تَنْدَمِ
لِعَارِفٍ أَجَادَ فِي انْتِخَابِهِ
كَانَ مِنَ الْحِفَاطِ مَنْ لَهُ يُعَدُّ
أَوْ هَمَزَتَيْنِ أَوْ بِصَادٍ أَوْ طَا^(٩)

(١) و(٢) و(٣) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٥) و(٨) في « أ » : بالتسهيل فيهما ، وفي « ب » و « ج » : الوجهان .

(٤) و(٦) بمحذف إحدى التاءين في « تَسَاهَل » و « تَشَاقِل » .

(٧) و(٩) بالقصر فيهما .

وَلَا تَكُنْ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعًا^(١)
 وَاقْرَأْ كِتَابًا فِي عُلُومِ الْأَثَرِ
 وَبِالصَّحِيحِينَ ابْدَأْ ثُمَّ السُّنَنَ
 بِمَا اقْتَضَتْهُ حَاجَةٌ مِنْ مُسْنَدٍ
 وَعِلَلٍ ، وَخَيْرُهَا لِأَحْمَدَ^(٢)
 مِنْ خَيْرِهَا الْكَبِيرُ لِلْجَعْفِيِّ
 وَكُتِبَ الْمُؤْتَلَفُ الْمَشْهُورُ
 وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيجِ ، ثُمَّ ذَاكِرِ
 إِذَا تَاهَلَّتْ إِلَى التَّأْلِيفِ
 طَرِيقَتَانِ جَمْعُهُ أَبْوَابًا
 وَجَمْعُهُ مُعَلَّلًا كَمَا فَعَلَ
 وَجَمَعُوا أَبْوَابًا^(٣) أَوْ شُيُوخًا^(٤)
 كَرَاهَةَ الْجَمْعِ لِذِي تَقْصِيرٍ

وَكَتَبَهُ مِنْ دُونِ فَهْمٍ نَفَعًا^(٥)
 كَابِنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخْتَصَرِ
 وَالْبَيْهَقِيِّ ضَبْطًا وَفَهْمًا ، ثُمَّ ثَنْ
 أَحْمَدَ وَالْمُوطَّأَ الْمُمَهَّدَ
 وَالذَّارِقُطْنِيَّ ، وَالتَّوَارِيخَ عَدَا
 وَالْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ لِلرَّازِيِّ
 وَالْأَكْمَلَ الْإِكْمَالَ لِلْأَمِيرِ
 بِهِ^(٦) وَالْإِتْقَانَ اصْحَبْنَ وَبَادِرِ
 تَمَهَّرْ وَتَذَكَّرْ وَهُوَ فِي التَّصْنِيفِ
 أَوْ مُسْنَدًا تُفَرِّدُهُ صِحَابًا
 يَعْقُوبُ أَعْلَى رُتَبَةً وَمَا كَمَلَ
 تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا ، وَقَدْ رَأَوْا^(٧)
 كَذَاكَ الْإِخْرَاجَ بِلَا تَحْرِيرٍ^(٨)

(١) و(٢) و(٤) الألف في هذه المواضع للإطلاق .
 (٣) و(٥) إسكان الباء في آخر هذين الموضعين للوزن أو لنية الوقف .
 (٦) و(٧) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين في الموضعين .
 (٨) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام .

﴿ الْعَالِي وَالنَّازِل ﴾

وَطَلَبُ الْعُلُومِ سُنَّةٌ ، وَقَدْ
 وَقَسَّمُوهُ خَمْسَةً : فَالْأَوَّلُ
 إِنْ صَحَّ^(١) الْأَسْنَادُ ، وَقَسَمُ الْقُرْبِ
 بِنِسْبَةِ لِلْكَتُبِ السَّيِّئَةِ إِذْ
 فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ^(٢) قَدْ وَافَقَهُ
 أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ^(٣) كَذَاكَ فَالْبَدَلُ
 فَهُوَ « الْمَسَاوَاةُ » وَحَيْثُ رَاجَحَهُ
 ثُمَّ عُلُوُّ قَدَمِ الْوَفَاةِ
 لِأَخَرٍ ، فَقِيلَ : لِلْخَمْسِينَ^(٤)
 فَضَّلَ بَعْضُ النَّزُولِ وَهُوَ رَدُّ
 قُرْبٍ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ
 إِلَى إِمَامٍ ، وَعُلُوُّ نِسْبِي
 يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أُخِذَ
 مَعَ عُلُوٍّ فَهُوَ « الْمُوَافَقَةُ »
 وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدَاً قَدْ حَصَلَ
 الْأَصْلُ بِالْوَاحِدِ فَ « الْمُصَافَحَةُ »
 أَمَّا الْعُلُوُّ لَا مَعَ التِّفَاتِ^(٥)
 أَوْ الثَّلَاثِينَ مَضَتْ سِنِينَا

(١) بنقل كسرة الهمزة إلى اللام .

(٢) في « ج » : وَقُرْبُ .

(٣) في بعض النسخ المطبوعة « فحيث » .

(٤) هنكذا الرواية ، وكذا في « أ » و « د » و « نسخة ابن أبي مدين » ، وهو المعتمد في الشروح المطبوعة والمخطوطة مما تيسر لي الوقوف عليه ، وفي « ب » و « ج » و « هـ » : مع الثقات ، ولعله تصحيف ؛ لأنه لا يستقيم مع ما بعده .
 (٥) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

ثُمَّ عُلُوُّ قَدَمِ السَّمَاعِ وَضِدُّهُ النُّزُولُ كَالْأَنْوَاعِ
وَحَيْثُ ذُمَّ فَهُوَ مَالَمٌ يُجْبَرُ وَالصَّحَّةُ الْعُلُوُّ عِنْدَ النَّظَرِ

«الْغَرِيبُ، وَالْعَزِيزُ، وَالْمَشْهُورُ»

وَمَا بِهِ مُطْلَقاً الرَّأْيُ انْفَرَدَ فَهُوَ الْغَرِيبُ، وَابْنُ مَنَدَةَ فَحَدَّثَ
بِالْأَنْفِرَادِ عَنْ إِمَامٍ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ، فَإِذَا عَلَيْهِ يُتَّبَعُ
مِنْ وَاحِدٍ وَائْتِنِينَ، فَالْعَزِيزُ أَوْ فَوْقَ، فَمَشْهُورٌ وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا
مِنْهُ الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ، ثُمَّ قَدْ يُغْرَبُ مُطْلَقاً أَوْ أَسْنَاداً فَقَدْ
كَذَلِكَ الْمَشْهُورَ أَيْضاً قَسَمُوا لَشَهْرَةٍ مُطْلَقَةً كَ «الْمُسْلِمِ»
مَنْ سَلِمَ الْحَدِيثَ، وَالْمَقْصُورَ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ مَشْهُورٍ

(١) يصح فيه الوجهان : منعه من الصرف ، وهو الأصل ، وصرفه لجواز ذلك في النظم
وليس صرفه ضرورة كما ذكر السخاوي في « فتح المغيث » (٣/٤ و ١٧) .
(٢) الذي في الرواية « فَإِنْ » ولما كان رفع الفعل بعدها لحناً ، جعل الشيخ محمد الحسن
مكانها « إِذْ » التي هي ظرف بمعنى « حين » .
وفي نسخة « ابن أبي مدين » تقييد القافية بالإسكان تخلصاً من اللحن ، لكن البيت
بذلك يكون من السريع .
(٣) بنقل كسرة الهمزة إلى الواو .

(٤) فَقَدْ : بمعنى قَطَطَ ، كما في « لسان العرب » (٣/٣٤٧ - قدد) و « فتح الباقي » ص : (٤٩١) .
(٥) حَدِيثُ « الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ... » جعله الكتاني في =

« قُنُوتِهِ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا » (١) وَمِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ مُسْتَقَرًّا
فِي طَبَقَاتِهِ كَمَثَلِ « مَنْ كَذَبَ » (٢) فَفَوْقَ سِتِّينَ رَوَاهُ ، وَالْعَجَبُ

= كتابه « نظم المتناثر » : ص (٥٢) من المتواتر ، وذكر أنه مروى عن أربعة عشر نفساً .
وسأقتصر في التخريج على المتفق عليه من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص
رضي الله عنهما .

أخرجه البخاري في الإيمان برقم (١٠) وفي الرقاق برقم (٦٤٨٤) من طريق الشعبي
ومسلم في الإيمان برقم (٤٠) من طريق أبي الخير كلاهما عن عبدالله بن عمرو .

وفي الباب عن جابر وأبي موسى رضي الله عنهما برقمي (٤١) و (٤٢) .

(١) حَدِيثُ قُنُوتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا ، كان ذلك على قبائل رِغْلٍ
وَذُكُوانَ وَلِحْيَانٍ وَغُصَيَّةٍ وَهُمْ الَّذِينَ قَتَلُوا الْقُرَاءَ السَّبْعِينَ فِي وَقْعَةِ بئر معونة .

أخرجه البخاري في الوتر برقم (١٠٠٢) وفي الجنائز برقم (١٣٠٠) وفي الجزية برقم
(٣١٧٠) وفي المغازي برقم (٤٠٩٦) وفي الدعوات برقم (٦٣٩٤) وفي الاعتصام برقم
(٧٣٤١) ومسلم في المساجد برقم (٦٧٧) (٣٠١ و ٣٠٢) من طرق عن عاصم الأحول .

وأخرجه البخاري في الوتر برقم (١٠٠٣) وفي المغازي برقم (٤٠٩٤) ومسلم في المساجد
برقم (٦٧٧) (٢٩٩) من طريق أبي مجلز .

وأخرجه البخاري برقم (٢٨١٤) و (٤٠٩٥) ومسلم برقم (٦٧٧) (٢٩٧) من طريق
إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ، ثلاثتهم عن أنس رضي الله عنه ، وهو مخرج فيهما وفي
غيرهما من دواوين السنة من طرق كثيرة مختصراً ومطولاً .

(٢) بحذف الهمزة للقافية .

(٣) حَدِيثُ « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » حديث متواتر ، وقد
تكلم ابن حجر في الفتح (١/٢٤٤ - ٢٤٦ - الطبعة السلفية الثانية) على هذا الحديث
كلاماً شافياً عقب الحديث رقم (١١٠) وبَيَّنَّ أن الشيخين اتفقا على حديث عليٍّ وأنس =

بِأَنَّ **مِمَّنْ قَدْ رَوَاهُ** ^(١) الْعَشْرَةُ وَخُصَّ بِالْأَمْرَيْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ
الشَّيْخُ عَنْ بَعْضِهِمْ ^(٢) قُلْتُ : بَلَى « **مَسْحُ الْخُفَّافِ** » ^(٣) وَابْنُ مَنَدَةَ ^(٤) إِلَى

= وأبي هريرة والمغيرة رضي الله عنهم ، وانفرد كل واحد منهما بأحاديث عن طائفة من الصحابة ، ويَبَيَّن أنه صحَّ في غيرهما عن كثير من الصحابة ، وقد صرح الناظم في آخر بيت في الباب أنه ورد عن أكثر من مائة من الصحابة رضي الله عنهم ؛ ولهذا أفردته جمع من أهل العلم بالتصنيف منهم الطبراني في جزء جمع فيه طرقه ، وهو مطبوع صدر محققاً عن « المكتب الإسلامي » و « دار عمار » عام ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، وأفردته السيوطي كذلك ، وآخر من أفردته بالتصنيف الكُتَّانِي في كتابه « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ويحسن مراجعة مقدمته ص : (٣٥-٤١) .

(١) الذي في الرواية : « **بِأَنَّ مِنْ رَوَاتِهِ لِلْعَشْرَةِ** » وكذا في « ب » و « ج » ونسخة « ابن أبي مدين » : ص (٢٩٩) وضبطه زكريا الأنصاري في « فتح الباقي » : ص (٤٩٤) بقوله : « بفتح اللام » ولأم الابتداء إنما تأتي مع « إن » المكسورة ، و « أن » هنا متعين فتحها لدخول حرف الجر ؛ فلذلك أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٢) في « أ » : بَعْضِهِمْ ، بإتباع الميم للهاء في الكسرة .
(٣) **أحاديث المسح على الخُفَّين** متواترة تواتراً معنوياً ، وقد تكلم ابن حجر في « الفتح » (٣٦٦/١) على ذلك فقال عقب إخراج حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه برقم (٢٠٢) في « باب المسح على الخُفَّين » : « وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخُفَّين متواتر ، وجمع بعضهم روايته ، فجازوا الثمانين ، ومنهم العشرة » . وقد خرج منها في « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » (٧٠/١-٧٧) ستة وأربعين حديثاً عن ستة وأربعين صحابياً ، وانظر كلام أهل العلم في تواتره في « نظم المتناثر » : ص (٧١-٧٣) .

(٤) يصح فيه الوجهان ، كما تقدم ص (١٠٩) ويرى شيخنا محمد الحسن قراءته بالهاء المنونة هكذا « منده » .

عَشْرَتِهِمْ « **رَفَعَ الْيَدَيْنِ** » ^(١) نَسَبًا ^(٢) وَنَيَّفُوا عَنْ مِائَةٍ ^(٣) « **مَنْ كَذَبَا** » ^(٤)

﴿ غَرِيبُ الْفَاطِطِ الْحَدِيثِ ﴾

وَالنَّضْرُ أَوْ مَعْمَرُ خُلْفٌ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيبَ فِيمَا نَقَلُوا
ثُمَّ تَلَا أَبُو عُبَيْدٍ ^(٥) وَاقْتَفَى الْقُتَيْبِيُّ ^(٦) ثُمَّ حَمَدٌ ^(٧) صَنَّفَا
فَاعْنَبَ بِهِ وَلَا تَخْضُ بِالظَّنِّ وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ
وَخَيْرُ مَا فَسَّرْتَهُ بِالْوَارِدِ كَ « **الدُّخِّ بِالْذُّخَانِ لِابْنِ صَائِدٍ** » ^(٨)

(١) **أحاديث رفع اليدين في الدعاء** كثيرة تبلغ مبلغ التواتر المعنوي، وقد نَيَّفَ بعضهم بها على المائة طريق ، وهي في قضايا مختلفة كرفع اليدين في الاستسقاء والقنوت والدعاء لأهل البقيع ودعائه يوم بدر، وغير ذلك، والقدر المشترك فيها هو الرفع عند الدعاء باعتبار المجموع ، وقد عقد البخاري في صحيحه في كتاب الدعوات باباً سماه « باب رفع الأيدي في الدعاء » .

وأطال ابن حجر الكلام على هذا الأمر في هذا الموضوع وأتى فيه بالعجاب .

راجع « الفتح » (١٤٦/١-١٤٧- الطبعة السلفية الثانية) وفيه ذكر أن المنذري أفرد هذا الموضوع بالتصنيف ، وذكر السيوطي أنه جمع طرق أحاديث رفع اليدين في جزء .

راجع « نظم المتناثر » : ص (١٩٠-١٩١) .

(٣) في « أ » الوجهان : بالهمزة وبإبدالها ياء .

(٢) و(٤) و(٧) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٥) في « أ » وفي بعض النسخ المطبوعة : تلى ، بالألف المقصورة ، والصواب ما أثبتته لأنه من

تلا أي : تبع ، كما في « تاج العروس » (٢٣٥/١٩-٢٣٦- تلو) .

(٦) في « أ » : الْقُتَيْبِيُّ - بالثاء ، ولعله سبق قلم .

(٨) **حديث ابن صائد** ، ويقال له ابن صَيَّاد : أخرجه البخاري في الجنايز برقم (١٣٥٤) =

كَذَاكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ ، وَالْحَاكِمِ ^(١) فَسَّرَهُ الْجَمَاعُ ، وَهُوَ وَاهِمٌ

﴿ الْمُسْلَسَلُ ﴾

مُسْلَسَلُ الْحَدِيثِ : مَا تَوَارَدَا ^(٢) فِيهِ الرُّوَاةُ وَاحِدًا وَاحِدًا فَوَاحِدًا
حَالًا لَهُمْ أَوْ وَصَفًا أَوْ وَصَفَ سَنَدٌ ^(٣) كَقَوْلِ كُلِّهِمْ : سَمِعْتُ فَاتَّحَدَ ^(٤)

= ومسلم في الفتن برقم (٢٩٣٠) (٩٥) من طريق يونس عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جدّه رضي الله عنهم ، وفيه - ضمن سياق طويل - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : « إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا » فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ : « هُوَ الدُّخُّ » . وأخرجه البخاري في الجهاد والسير برقم (٣٠٥٥) مطوّلًا ، وفي القدر برقم (٦٦١٨) مختصرًا من طريق معمر ، وفي الأدب برقم (٦١٧٣) من طريق شعيب : كلاهما عن الزهري به ، وله طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما دون ذكر لفظ « الدُّخُّ » .

(١) أي ورد في سياق الترمذي في جامعه في الفتن برقم (٢٢٤٩) من طريق عبدالرزاق عن معمر به : أن النبي صلى الله عليه وسلم حين قال لابن صيَّاد : « إِنِّي خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا » وخبأ له ﴿ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾ الآية (١٠) من سورة الدخان ، وهو عند أبي داود كذلك برقم (٤٣٢٩) في الملاحم .
والشاهد أن الدخان تفسير لقول ابن صائد : « هُوَ الدُّخُّ » وإسكان الياء في « الترمذي » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم غير مرة .

(٢) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٣) بنقل فتحة الهزمة إلى التنوين .

(٤) هكذا الرواية ، وجاء في نسخة « أ » : « حَالًا لَهُمْ أَوْ وَصَفَ مَثْنٍ أَوْ سَنَدٌ » .

ومافي الرواية هو الصحيح ؛ لأن الحال والوصف في « المسلسل » يتناولان الإسناد دون =

وَقَسَمُهُ إِلَى ثَمَانٍ مِثْلٍ ^(١) وَقَلَمًا يَسْلَمُ ضَعْفًا يَحْصُلُ
وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ بَقِيعِ السَّلْسِلَةِ كَأَوَّلِيَّةٍ ، وَبَعْضٌ وَصَلَهُ

﴿ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ ﴾

وَالنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقِ مِنْ ^(٢) أَحْكَامِهِ - بِإِلَاحِقٍ ، وَهُوَ قِمْنٌ
أَنْ يُعْتَنَى بِهِ - وَكَانَ الشَّافِعِيُّ ^(٣) ذَا عِلْمِهِ - ثُمَّ بَنَصَ الشَّارِعَ
أَوْ صَاحِبٍ أَوْ عُرِفَ التَّارِيخُ أَوْ أَجْمَعَ تَرْكَأً بَانَ نَسْخٌ ، وَرَأَوْا
دَلَالَةَ الْإِجْمَاعِ لَا النَّسْخَ بِهِ كَ « الْقَتْلُ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ » ^(٤)

= المتن ؛ لهذا كان « المسلسل » من علوم الإسناد ، وقد نبّه ناسخ « أ » على ذلك في الهامش بعبارة « صح » .

(١) في « أ » ضُبِطَ هَذَا اللَّفْظُ عَلَى الْوَجْهِينِ ، وَهُمَا قِرَاءَتَانِ ثَابِتَتَانِ كَمَا تَقْدُمُ فِي ص (٨) .

(٢) ويصح فيه فتح الميم ، والكسر هنا أنسب ، كما في « فتح الباقي » : ص (٥٠٤) .

(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشافعي » للقافية والوزن .

(٤) يشير إلى حديث معاوية رضي الله عنه « مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ » .

هَذَا الْحَدِيثُ بِهِذَا السِّيَاقِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » بِرَقْم (١٦٨٤٧) وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ بِرَقْم (٥٢٧٩) مِنْ طَرِيقِ الْمَغِيرَةِ بْنِ مِقْسَمٍ الضَّبِّيِّ عَنْ مَعْدٍ الْقَاصِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَبْدِ الْجَدَلِيِّ عَنْ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَرِجَالُ إِسْنَادِ أَحْمَدَ ثَقَاتُ كُلِّهِمْ ، إِلَّا أَنَّ « الْمَغِيرَةَ بْنَ مِقْسَمٍ الضَّبِّيَّ » مَدْلَسٌ فِي عِدَادِ =

= المرتبة الثالثة عند ابن حجر في « تعريف أهل التقديس » : ص (١٥٥) ت (١٠٧) وقد عنعن ولم أجد في المصادر التي راجعتها تصريحاً له بالسماع ، لكنه تُويع عليه ، فقد أخرجه أبو داود في الحدود برقم (٤٤٨٢) والترمذي في الحدود برقم (١٤٤٤) وابن ماجه في الحدود برقم (٢٥٧٣) والحاكم في المستدرک (٣٧٢/٤) .

أربعتهم من طرق عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح « ذكوان » عن معاوية رضي الله عنه بنحوه ، ونقل الترمذي عن البخاري قوله : « حديث أبي صالح عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم » ، وسكت عليه الحاكم ، وقال الذهبي : قلت : صحيح . وله شواهد كثيرة أشار إليها الترمذي بقوله بعد إخراجها لهذا الحديث : « وفي الباب عن أبي هريرة ، والشريد ، وشَرْحَبِيل بن أوس ، وجريز ، وأبي الرَّمْد البَلَوِيّ وعبدالله بن عمرو » .

وحديث هؤلاء وغيرهم - سوى أبي الرَّمْد - مخرّج في المسند والمستدرک وكثير منها صحيح ، وقد ساق ابن حجر في « الفتح » (٨٠/١٢-٨٢) جُلّ روايات هذا الحديث مع الكلام على طرقها وألفاظها ، بما لا يتجده في غيره ، وللزيلي في « نصب الراية » (٣/٣٤٦-٣٤٩) بسط حسن في تخريج روايات هذا الحديث ، وأطال أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٧٠-٤٠/٩) النفس في تخريجه وإيراد شواهد ، والكلام عليه رواية ودراية ، ثم أفرده في جزء سمّاه « كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر » طبع قديماً بدار المعارف بمصر .

وقد اختلف أهل العلم في مقتضى الحديث هل هو محكم أو منسوخ فجزم بالنسخ عدد من أهل العلم منهم الشافعي في « الأم » (٣٦٥/٧) ط : دار الوفاء ؛ حيث قال عقب إخراج حديث قبيصة بن ذؤيب : « والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره » ثم ذكر عدم =

﴿التَّصْحِيفُ﴾

وَالْعَسْكَرِيُّ وَالْدَّارِقُطْنِيُّ صَنَّفَا^(٢) فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ صَحَّفَا^(٤)

= الاختلاف في ذلك فقال : « وهذا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم علمته » . وتبعه الترمذي في جامعه عقب إخراج حديث معاوية ؛ فجزم بالنسخ ونص على عدم الاختلاف ، ثم قال : « ومما يقوِّي هذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة أنه قال : لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ... » وساق الحديث .

وقال في آخر جامعه وأول كتابه « العلل الصغير » (٧٣٦/٥) : « جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين ... » وذكر منهما حديث قتل شارب الخمر في الرابعة ، ووافقه النووي ، وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك ، وكذا الخطابي ، ونصره ابن حجر في « الفتح » (٨٢/١٢) . وذهب فريق من أهل العلم إلى أنه محكم لم ينسخ ، ومنهم ابن حزم ، وتبعه من المعاصرين أحمد شاكر - كما تقدم - ورجح الألباني ما ذهبوا إليه في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (٣/٣٤٨) .

وتوسط آخرون فقالوا : إن القتل ليس حتماً ولكنه تعزير ، ومنهم ابن القيم في « تهذيب السنن » (٢٣٨/٦) حيث قال : « والذي يقتضيه الدليل أن الأمر بقتله ليس حتماً ولكنه تعزير بحسب المصلحة ، فإذا أكثر الناس من الخمر ، ولم ينزجروا بالحد ، فرأى الإمام أن يقتل فيه قتل ؛ ولهذا كان عمر رضي الله عنه ينفي فيه مرة ، ويحلق فيه الرأس مرة وجلد فيه ثمانين ، وقد جلد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه أربعين ، فقتل في الرابعة ليس حداً ، وإنما هو تعزير بحسب المصلحة » . (١) و(٢) إسكان ياء النسبة في « العسكري » و « الدارقطني » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .

(٣) و(٤) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

فِي الْمَتْنِ كَالصُّوْلِيِّ ^(١) «سِتًّا» ^(٢) غَيْرًا
 «شَيْئًا» أَوْ الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَا جَرَى
 لِلطَّبْرِيِّ فِي عُتْبَةَ بْنِ النُّدَرِ ^(٣)
 بِأَلْبَاءِ وَالذَّالِ غَدَا ابْنِ الْبُذْرِ ^(٤)
 وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرَ ^(٥)
 «ك» «اجْتَجَمَ النَّبِيُّ» مَكَانَ «اجْتَجَرَا» ^(٦)
 «سِتًّا» ^(٧)

(١) الحديث المشار إليه : هو قوله صَلَّى الله عليه وسلم : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ؛ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » .

أخرجه مسلم في الصيام برقم (١١٦٤) وأبو داود في الصوم برقم (٢٤٣٣) والترمذي في الصوم برقم (٧٥٩) وابن ماجه في الصيام برقم (١٧١٦) وغيرهم من طرق عن سعد ابن سعيد عن عمر بن ثابت الأنصاري عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه . واللفظ المصحف هو قوله صَلَّى الله عليه وسلم « سِتًّا » صحفه أبو بكر الصولي بقوله : « شيئاً » .

(٢) و(٥) و(٧) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٣) إسكان ياء النسبة في « الطبري » للوزن أو لنية الوقف .

(٤) الذي في الرواية :

فِي الْمَتْنِ كَالصُّوْلِيِّ «سِتًّا» غَيْرٌ
 صَحَّفَ فِيهِ الطَّبْرِيُّ قَالًا
 «شَيْئًا» أَوْ الْإِسْنَادِ كَابْنِ النُّدَرِ
 «بُذْرُ» بِأَلْبَاءِ وَنَقَطَ ذَا لَا

والبيت الأول من السريع ، والبيت الثاني في تركيبه ضعف ، وقد أصلحهما الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٦) الذي في الرواية : « كَقَوْلِهِ اجْتَجَمَ مَكَانَ اجْتَجَرَا » وهذا سائغ إذا اعتبر إدغاماً كبيراً كما قال شيخنا العلامة محمد سالم ، ومع هذا فقد أبدله الشيخ محمد الحسن بما ترى لأن الإدغام الكبير لم يعد يعرفه غير أهل الإداء ، وفي إضافة لفظ « النَّبِيِّ » ميزة لاتخفى .

(٧) أشار بقوله « اجْتَجَرَا » إلى حديث « اجْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ حُجْرَةً وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ مِنَ اللَّيْلِ ؛ فَيُصَلِّي فِيهَا ... » الحديث =

وَوَاصِلٌ بِعَاصِمٍ وَالْأَخْدَبُ
 بِأَحْوَلٍ تَصْحِيفَ سَمِعَ لَقَبُوا
 وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامُ عَنَزَةٍ
 ظَنَّ الْقَبِيلَ بِـ « حَدِيثِ الْعَنَزَةِ » ^(١)
 وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سُكُونَ نُونِهِ
 فَقَالَ شَاةٌ خَابَ فِي ظُنُونِهِ

= أخرجه أحمد - واللفظ له - برقم (٢١٦٣٢) عن مكّي عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبي النضر ، عن بسر بن سعيد بن زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه .

وعلقه البخاري في الأدب من صحيحه برقم (٦١١٣) فقال : وقال المكّي به . وأخرجه أبو داود في الصلاة برقم (١٤٤٧) من طريق مكّي به ، والبخاري في الأذان برقم (٧٣١) وفي الاعتصام برقم (٧٢٩٠) ومسلم في صلاة المسافرين برقم (٧٨١) (٢١٣ و ٢١٤) من طرق عن سالم عن أبي النضر به ، وهو عندهما بلفظ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ حُجْرَةً ... » .

وقد متّ سياق أحمد ؛ لأن التصحيف حصل له ، حيث جاء التصحيف بهذا اللفظ « عن زيد بن ثابت : أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم احتجم في المسجد » . والمصحف له ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع .

راجع « علوم الحديث » لابن الصلاح : ص (٢٥٣) و « فتح المغيث » (٦٢/٤) .

(١) حديث صلاة النبي صَلَّى الله عليه وسلم إلى عنزة : أخرجه الشيخان وغيرهما بألفاظ مختلفة وأقربها إلى اللفظ المصحف ما أخرجه البخاري في الصلاة برقم (٣٧٦) من طريق عون بن أبي جحيفة عن أبيه رضي الله عنه ، وفيه « صَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بِالنَّاسِ زَكْعَتَيْنِ » .

وأخرجه في مواطن كثيرة من صحيحه بلفظ « وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ » وله ألفاظ أخرى تقاربه . وأخرجه مسلم في الصلاة برقم (٥٠٣) (٢٥٠) من طريق عون به .

والعنزة - بالفتح - مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً ، وفيها سِنَانٌ مثل سِنَانِ الرمح .

راجع « النهاية » لابن الأثير (٣/٣٠٨ - عنز) .

وقد صحف هذا الحديث « أبو موسى : محمد بن المثني العنزي الحافظ المعروف =

﴿مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ﴾

وَالْمَثْنُ إِنْ نَافَاهُ مَثْنٌ آخَرُ وَأَمَكَنَّ الْجَمْعُ فَلَا تَنَافَرُ

كَمَثْنٍ «لَا يُورَدُ» ^(١) وَ «فَرٌّ» عَدَوًا مَعَ نَفْيِ مَا لِلطَّبْعِ فِي «لَا عَدَوِي» ^(٢)

أَوَّلًا ، فَإِنْ نَسَخَ بَدَأَ فَاغْمَلْ بِهِ أَوْ لَا فَرَجَّحْ ، وَاعْمَلَنَّ بِالْأَشْبَهِ

= ب «الزَّمن» حيث قال مازحاً: «نحن قوم لنا شرف صلَّى إلينا النبي صلَّى الله عليه وسلَّم» .

راجع «سير أعلام النبلاء» (١٢٥/١٢) .

(١) جزم «يُورَد» حملاً على رواية النهي ، ورواية النفي المشهورة خبر بمعنى النهي .

راجع «عمدة القاري» للعيني (٤٢٩/١٧) .

(٢) الذي في الرواية :

كَمَثْنٍ «لَا يُورَدُ» مَعَ «لَا عَدَوِي» فَالْنَفْيُ لِلطَّبْعِ وَ «فَرٌّ» عَدَوًا

وقد أدخل الناظم الحديث المخالف بين الحديثين المتفقين ، لذا صوّبه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

وقد اشتمل هذا البيت على ثلاثة أحاديث أخرجهما حسب ورودها في البيت بعد إصلاحه .

فالحديث الأول والثاني ، وهما قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : «لَا يُورَدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصَحٍّ»

وقوله عليه الصلاة والسلام : «لَا عَدَوِي وَلَا صَفَرٌ وَلَا هَامَةٌ» رواهما أبو هريرة رضي الله

عنه عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ونسي الثاني .

وقد أخرجهما البخاري معاً في الطب : باب لاهامة ، برقم (٥٧٧٠) من طريق الزُّهري

عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وعلقه عقبه برقم (٥٧٧١) فقال وعن أبي سلمة : سمع

أبا هريرة بعد يقول : قال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم : «لَا يُورَدَنَّ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصَحٍّ»

وأنكر أبو هريرة حديث الأول ، وقلنا : ألم تَحَدَّثْ أنه لاعدوى ؟ فرطن بالحِشْيَةِ .

قال أبو سلمة : فما رأيته نسي حديثاً غيره .

وأخرجهما في الباب الذي بعده «باب لاعدوى» برقم (٥٧٧٣) و (٥٧٧٤) من طريق

الزهري به بسياق مختصر .

وأخرجهما مسلم في السلام برقم (٢٢٢١) من طريق الزهري به بسياق أتم ، وفيه أن =

= الحارث بن أبي ذياب ، وهو ابن عم أبي هريرة راجعه في هذا الحديث وأنه كان يحدث به عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، وفيه تفسير رطانتته بالحِشْيَةِ وهي «أَبَيْتُ» وزاد مسلم في كلام أبي سلمة «فلا أدري أنسي أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر» . وأخرجه مسلم في الموضع نفسه برقم (٢٢٢١) (١٠٥) من هذا الوجه مختصراً . وورد حديث «لَا عَدَوِي ...» في الصحيحين وغيرهما من رواية عدد من الصحابة رضي الله عنهم .

(٢) الحديث الثالث : «فَرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»

علقه البخاري بصيغة الجزم في الطب برقم (٥٧٠٧) فقال : وقال عفان : حدثنا سليم بن حيَّان حدثني سعيد بن ميناء قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : «لَا عَدَوِي وَلَا طَيْرَةٌ وَلَا هَامَةٌ وَلَا صَفَرٌ ، وَفَرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفَرُّ مِنَ الْأَسَدِ» .

ومن طريق البخاري : أخرجه البغوي برقم (٣٢٤٧) وقال : هذا حديث صحيح .

وقال ابن حجر في «الفتح» (١٦٧/١٠ - ١٦٨) عقب تعليق البخاري لهذا الحديث :

«قوله : وقال عفان هو ابن مسلم الصَّفَّار ، وهو من شيوخ البخاري ، لكن أكثر ما يخرج عنه بواسطة - إلى أن قال - وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وأبي قتيبة : كلاهما عن سليم بن حيَّان شيخ عفان فيه» .

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٠/٨) و (٤٤/٩) وأحمد في «المسند» برقم

(٩٧٢٢) كلاهما عن وكيع عن الثَّهَّاس عن شيخ بمكة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ

«فَرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ» .

وإسناده ضعيف لجهالة الراوي عن أبي هريرة ، وله طرق كثيرة يصح مجموعها .

ويشهد لمعناه حديث «لَا يُورَدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصَحٍّ» وغيره مما لا يتسع لهذا

الموضع إلى بسط الكلام عنه ، وقد تكلم ابن حجر على هذا الحديث في «الفتح»

(١٦٨/١٠ - ١٧٢) كلاماً في غاية التحقيق والتدقيق فليرجع إليه .

وقد وفق العلماء بين هذه الأحاديث المتعارضة تعارضاً ظاهرياً ، ودفعوا هذا التعارض

بحمل هذه الأحاديث على محامل عدة .

راجع «علوم الحديث» لابن الصلاح : ص (٢٥٧) و «شرح شرح النخبة» لملا علي

القاري : ص (٣٦٤ - ٣٧٤) و «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» :

ص (١٧٥ - ١٧٦) .

﴿ خَفِيُّ الْإِسْأَالِ ، وَالْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْإِسْنَادِ ﴾

وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللَّقَاءِ يَبْدُو بِهِ الْإِسْأَالُ ذُو الْخَفَاءِ
كَذَا زِيَادَةُ اسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدِ إِنْ كَانَ حَذْفُهُ بِعَيْنٍ فِيهِ ١ وَرَدَّ
وَإِنْ بِتَحْدِيثٍ أَتَى فَالْحُكْمُ لَهُ مَعَ احْتِمَالِ كَوْنِهِ ٢ قَدْ حَمَلَهُ
عَنْ كُلِّ آلَا حَيْثُ مَازِيدٌ وَقَعَ وَهُمَا ، وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

﴿ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ ﴾

رَأَى النَّبِيَّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ وَقِيلَ : إِنْ طَالَتْ وَلَمْ يُثَبَّتْ
وَقِيلَ : مَنْ أَقَامَ عَامًا وَغَزَا مَعَهُ ، وَذَا لِابْنِ الْمُسَيَّبِ عَزَا
وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِاشْتِهَارٍ أَوْ تَوَاتُرٍ أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَوْ
قَدْ ادَّعَاهَا وَهُوَ عَدْلٌ قَبْلًا وَهُمْ عُذُولٌ ، قِيلَ : لَأَمِنْ دَخَلًا ٦

(*) لفظ « متصل » في العنوان ساقط من « أ » و « ب » ونسخة « ابن أبي مدين » .

(١) في « ج » : تقدمت « فِيهِ » على « بِعَيْنٍ » .

(٢) بنقل كسرة الهمزة إلى التنوين .

(٣) في « أ » و « ب » : أَوْ غَزَا .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٥) و (٦) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

فِي فِتْنَةٍ ، وَالْمُكْثَرُونَ سِتَّةُ أَنَسُ ، وَابْنُ عُمَرَ ، الصَّدِيقَةُ
الْبَحْرِ ، جَابِرٌ ، أَبُو هُرَيْرَةَ أَكْثَرُهُمْ ، وَالْبَحْرُ فِي الْحَقِيقَةِ
أَكْثَرُ فَتَوَى وَهُوَ وَابْنُ عُمَرَ ٢ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عَمْرٍو ، قَدْ جَرَى
عَلَيْهِمْ بِالشُّهْرَةِ « الْعَبَادِلُهُ » لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَا مَنْ شَاكَلَهُ
وَهُوَ وَزَيْدٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ فِي الْفِقْهِ أَتْبَاعٌ يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ
وَقَالَ مَسْرُوقٌ : انْتَهَى الْعِلْمُ إِلَى سِتَّةِ أَصْحَابٍ كِبَارٍ نُبَلَا ٣
زَيْدٍ ، أَبِي الدَّرْدَاءِ ، مَعَ أَبِي عُمَرَ ، عَبْدِ اللَّهِ ، مَعَ عَلِيٍّ
ثُمَّ انْتَهَى لِذَيْنِ ، وَالْبَعْضُ جَعَلَ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَا بَدَلُ ٤
وَالْعَدْلُ لَا يَحْضُرُهُمْ فَقَدْ ظَهَرَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِتَبُوكَ وَحَضَرَ
الْحَجَّ أَرْبَعُونَ أَلْفًا وَقُبِضَ عَنْ ذَيْنِ مَعَ عَشْرٍ لَذَا الثَّانِي يَنْضُ ٥

(١) هكذا في النسخ المطبوعة وهو الموافق للرواية ، وفي بقية النسخ بدون الواو .

(٢) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٣) نُبَلَا : بالقصر للقفائية .

(٤) بالقصر للوزن ، كما في « فتح الباقي » : ص (٥٢٦) .

(٥) الذي في الرواية : « عَنْ ذَيْنِ مَعَ أَرْبَعِ آلَافٍ يَنْضُ »

وفي قول الناظم : « أَرْبَعِ آلَافٍ » ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترى .

ومعنى « ينض » : يتيسر ، ومنه قولهم : « خذ ما نَضَّ لك من دُنَيْك » أي تيسر .

راجع « أساس البلاغة » : ص (٤٦١- ن ض ض) .

وَهُمْ طَبَاقٌ إِنْ يُرَدُّ تَعْدِيدُ
وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ثُمَّ عُمَرُ
أَوْ فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ ، خُلْفٌ حُكِي
فَالسَّيِّئَةُ الْبَاقُونَ فَالْبَدْرِيَّةُ
قَالَ : وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ
وَقِيلَ : أَهْلُ الْقَبْلَتَيْنِ وَاخْتَلَفَ
قِيلَ : أَبُو بَكْرٍ ، وَقِيلَ : بَلْ عَلِيٌّ
وَقِيلَ : زَيْدٌ ، وَادَّعَى وَفَاقَا

= وقد ذكر زكريا الأنصاري في « فتح الباقي » : ص (٥٢٧) : أن الناظم أسقط الهاء من « أَرْبَع » للضرورة ، وإن كان « الألف » مذكراً ، ثم اعتذر عنه بقوله : « ويصح إسقاطها تشبيهاً للرجال بالدرهم » ونقل عن صاحب « القاموس » قوله ص (١٠٢٤) : « الألف من العدد مذكر ، ولو أنث باعتبار الدرهم لجاز » .
وقد صوبه ابن أبي مدين بقوله ص (٣٤٠) : « عَنْ ذَيْنِ مَعَ آلَافٍ أَرْبَعٍ تَنْصُ »
بجعل اسم العدد صفة للمعدود ، وحينئذ يجوز فيه التذكير والتانيث .
(١) بحذف الهمزة للوزن .

(٢) والذي في الرواية : فَقِيلَ : هُمْ وَقِيلَ : بَدْرِيٌّ وَقَدْ
قِيلَ : بَلْ أَهْلُ الْقَبْلَتَيْنِ ...

وفي تركيب البيت ضعف أصلحه الشيخ محمد سالم بما ترى .

(٤) حذف التشديد من ياء النسبة في « علي » للقفية والوزن .

وَمَاتَ آخِرًا بَغَيْرِ مِرْيَةٍ
وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِالْمَدِينَةِ
وَقِيلَ الْآخِرُ بِهَا : ابْنُ عُمَرَ
وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ
وَالشَّامِ فَابْنُ بُسْرِ أَوْ ذُو بَاهِلِهِ
وَأَنَّ فِي حِمَصِ ابْنِ بُسْرِ قُبْضًا
{ أَبُو أَبِي فِي فَلَسْطِينَ وَفِي
مِصْرَ ابْنِ حَارِثِ بْنِ جَزْءٍ يَقْتَفِي }

(١) في « أ » وجه آخر وهو « آخِرًا » بغير مد .
(٢) في جميع النسخ ورد في لفظ « مائة » الوجهان : اثبات الهمزة وحذفها تسهلاً ، وفي « نسخة ابن أبي مدين » بالهمز فقط .
(٣) في « أ » و « ب » و « هـ » ورد في « السائب » : الوجهان : الهمز والتسهيل .
(٤) و (٥) و (١١) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين في هذه المواضع .
(٦) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .
(٧) و (٩) و (١٢) الألف في هذه المواضع للإطلاق .
(٨) الذي في الرواية : « إِنَّ لَا أَبُو الطُّفَيْلِ فِيهَا قُبْرًا » وفي قوله : « إِنَّ لَا أَبُو » ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .
و « أبو الطفيل » هو « عامر بن واثلة الليثي » رضي الله عنه .
(١٠) « الشَّامُ » و « الشَّامُ » : بهمزة أو بدونها لغتان ، كما تقدم في التعليق على البيت رقم (٣٥٦) .
(١٣) الذي في الرواية :

وَقُبِضَ الْهَرْمَاسُ بِالْيِمَامَةِ
لَاقِي ^(٢) أَوْ أَفْرِيقِيَّةً ، وَسَلَّمَهُ ^(٣)
^(١) بِبُرْقَةٍ رُوَيْفِعَ حِمَامَةً

﴿مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ﴾

وَالتَّابِعُ : اللَّاقِي لِمَنْ قَدْ صَحَبَا ^(٥)
وَهُمْ طَبَاقٌ ، قِيلَ : خَمْسَ عَشْرَةَ
وَقَيْسُ الْفَرْدُ بِهِذَا الْوَصْفِ
وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيداً فَعَلَطَ
لَكِنَّهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَا ^(٧)
وَقِيلَ : لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَوْفٍ ^(٦)
بَلْ قِيلَ : لَمْ يَسْمَعْ سِوَى سَعْدٍ فَقَطْ
وَعَنْهُ قَيْسٌ وَسِوَاهُ وَرَدَا ^(٨)

وَبِفَلَسْطِينَ أَبُو أَبِي وَمَصْرَ فَأَبْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزِيٍّ

وقد ذكر شيخنا محمد سالم حفظه الله أن في قوله : « جَزِيٍّ » عيباً لغوياً ، وهو إبدال الهمزة ياء ، وقد أصلح الشيخ محمد الحسن البيت بتمامه كما ترى .
(١) و(٢) الذي في الرواية :

وَقُبِضَ الْهَرْمَاسُ بِالْيِمَامَةِ
وَقِيلَ إِفْرِيقِيَّةً ... الخ .

ولاختلاف القافيتين أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ، إلا كلمة « لَاقِي » فإنها من إصلاح شيخه محمد سالم أمتع الله بهما .

(٣) بنقل كسرة الهمزة إلى الواو .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

وَفَضَّلَ الْحَسَنَ أَهْلَ الْبَصْرَةِ
وَفِي نِسَاءِ التَّابِعِينَ الْأَبْدَا ^(٣)
وَفِي الْكِبَارِ الْفُقَهَاءَ السَّبْعَةُ
ثُمَّ سُلَيْمَانَ ، عُبَيْدُ اللَّهِ
إِمَّا أَبُو سَلَمَةَ أَوْ سَالِمٌ
وَالْمُدْرِكُونَ جَاهِلِيَّةً فَسَمَّ
وَقَدْ يُعَدُّ فِي الطَّبَاقِ التَّابِعُ
الْحَمْلَ عَنْهُمْ كَأَبِي الزِّنَادِ
وَقَدْ يُعَدُّ تَابِعِيًّا صَاحِبُ
وَالْقَرْنِي أَوْيساً أَهْلُ الْكُوفَةِ ^(٢)
حَفْصَةُ مَعَ عَمْرَةَ أُمِّ الدَّرْدَا ^(٤)
خَارِجَةً ، الْقَاسِمُ ، ثُمَّ عُروَةُ
سَعِيدُ ، وَالسَّابِعُ ذُو اشْتِبَاهِ
أَوْ فَأَبُو بَكْرٍ خِلَافٌ قَائِمٌ
مُخَضَّرَمِينَ كَسُويدٍ فِي أُمِّ
فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ ^(٥)
وَالْعَكْسُ جَاءَ ، وَهُوَ ذُو فَسَادٍ
كَابْنِي مُقَرَّنٍ وَمَنْ يُقَارِبُ

(١) إسكان الياء في « الْقَرْنِي » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً .

(٢) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٣) الْأَبْدَا : بحذف الهمز ، أي الأبداء ، والمراد أولهن في الفضل .

راجع « فتح المغيث » (١٥٢/٤) .

(٤) الدَّرْدَا : بالقصر ، للوزن والقافية .

(٥) في « أ » بالهمز كما هنا ، والوجه الثاني بالتسهيل « الشَّائِع » .



﴿الْأَكْبَرُ عَنِ الْأَصَاغِرِ﴾

وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَنْ ذِي الصَّغَرِ طَبَقَةً أَوْ قَدْرًا أَوْ فِي الْعُمُرِ ^(١)
أَوْ فِيهِمَا وَمِنْهُ أَخَذَ الصَّحْبُ عَنْ تَابِعٍ كَعِدَّةٍ عَنْ كَعْبٍ ^(٢)

﴿رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ﴾

وَالْقُرْنَا مَنِ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ ^(٣) وَالسَّنَّ غَالِبًا ، وَقِسْمَيْنِ اعْدُدْ
مُدْبَجًا ، وَهُوَ إِذَا كُلُّ أَحَدٍ عَنْ آخِرٍ ، وَغَيْرُهُ انْفِرَادٌ فَذُ

(١) بنقل فتحة الهزمة إلى التنوين .

(٢) الذي في الرواية :

وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَنْ ذِي الصَّغَرِ طَبَقَةً وَسِنًا أَوْ فِي الْقَدْرِ

وقد استعمل الناظم «الصَّغَرُ» لـ «الصَّغَرِ» وهو قليل ؛ لأنه يوهم تلازم الطبقة والسِّن
وليس كذلك ، بل قد تكون الطبقات باعتبار السبق في الإسلام والفضل ، ولذا أصلحه
الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٣) بالقصر للوزن كما في «فتح الباقي» : ص (٥٥٣) .



﴿الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ﴾

وَأَفْرَدُوا الْإِخْوَةَ بِالتَّصْنِيفِ ^(١) فَذُو ثَلَاثَةٍ بَنُو حَنِيفٍ
أَرْبَعَةٌ أَبُوهُمْ السَّمَانُ ^(٢) وَخَمْسَةٌ أَجْلُهُمْ سُفْيَانُ ^(٣)
وَسِتَّةٌ {أَوْلَادُ سِيرِينَ اَعْدُدْ} ^(٤) ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ رَوَوْا بِسَنَدٍ ^(٥)

وَسَبْعَةٌ بَنُوا مُقَرَّرٍ ، وَهُمْ مُهَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدُّهُمْ
وَالْأَخَوَانِ جُمْلَةً كَعُتْبَةَ أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ وَذَا ذُو صُحْبَةٍ ^(٦)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) في هذه الأعداد يصح الوجهان : أشهرهما الجر بالإضافة إلى مقدر
وهو «ذو» أي : ذو أربعة وذو خمسة كما جاء في شروح الألفية ، والثاني على
الابتداء وقد جاء الضبط على الوجهين في نسخة «أ» .

(٤) الذي في الرواية :

وَسِتَّةٌ نَحْوُ بَنِي سِيرِينَ وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةً يَرُوءُونََا

والمصراع الثاني من البيت يوهم أنه لم يجتمع منهم إلا ثلاثة ، والمقصود
أنهم اجتمعوا في إسناد واحد يروي بعضهم عن بعض ؛ لهذا أصلحه الشيخ
محمد الحسن بما ترى .

(٦) الذي في الرواية : «هُمَا ذُو صُحْبَةٍ» وقد أخبر الناظم بـ «ذُو» وهو مفرد عن
«هُمَا» وهو غير سائغ ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بجعله «وَذَا»
مكان «هُمَا» والإشارة إلى «عتبة بن مسعود» رضي الله عنه .

أما صحبة «عبدالله بن مسعود» رضي الله عنه ، فهي أشهر من الشمس في رابعة النهار .

﴿ رَوَايَةُ آلِ أَبَاءٍ عَنْ آلِ بَنَاءٍ وَعَكْسُهُ ﴾

وَصَنَّفُوا فِيمَا عَنِ ابْنِ أَخَذَا^(١) أَبُ كَعْبَاسٍ عَنِ الْفَضْلِ ، كَذَا
وَأَيْلُ عَنْ بَكْرِ ابْنِهِ^(٢) ، وَالتَّيْمِيِّ^(٣) عَنْ ابْنِهِ ، مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمِ
أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمْرَاءِ عَائِشَةَ^(٤) « فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ »
فَإِنَّهُ لَا بَنَ بْنَ أَبِي عَتِيقٍ^(٥) وَغُلَطَّ الْوَاصِفُ بِالصَّدِيقِ
وَعَكْسُهُ ، صَنَّفَ فِيهِ الْوَائِلِيُّ^(٦) وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاقِلِ
وَمِنْ أَمَمِهِ إِذَا مَا أَبْنَاهُ^(٧) الْأَبُ أَوْ جَدُّ ، وَذَاكَ قُسَّمَا^(٨)
قَسَمَيْنِ عَنْ أَبِي فَقَطْ نَحْوُ أَبِي الْعُشْرَا عَنْ أَبِيهِ^(٩) عَنْ النَّبِيِّ^(١٠)
وَأَسْمُهُمَا عَلَى الشَّهِيرِ فَاعْلَمْ أَسَامَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ قَهْطَمٍ^(١١)

(١) و(٧) و(٨) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٢) و(٦) في « أ » : ورد الضبط بالوجهين فيهما : الهمز كما أثبتته والتسهيل .

(٣) و(١١) حذف التشديد من ياء النسبة في « التيمي » والياء في لفظ « النبي » للقافية والوزن .

(٤) أخرجه البخاري في الطب برقم (٥٦٨٨) من حديث أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ : « إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا مِنْ السَّامِ . قُلْتُ : وَمَا السَّامُ ؟ قَالَ : الْمَوْتُ » .

وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو متفق عليه .

(٥) فيه الوجهان كذلك : أولهما : بفتح اللام للتأكيد ، والثاني : بلام الجر .

(٩) بالقصر للوزن كما تقدم .

(١٠) بحذف الياء على لغة النقص .

وَالثَّانِ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ كَبَهَزَ أَوْ عَمَرُوا أَبَا أَوْ جَدَّهُ^(١)
وَالْأَكْثَرُ احْتَجُّوا بِعَمَرٍ حَمَلًا لَهُ عَلَى الْجَدِّ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى
وَسَلَّسَ الْأَبَا التَّمِيمِيُّ فَعَدَّ^(٢) عَنْ تِسْعَةٍ ، قُلْتُ : وَفَوْقَ ذَا وَرَدَّ

﴿ السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ ﴾

وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَلَا حَقٍّ وَهُوَ اشْتِرَاكَ رَاوِيَيْنِ سَابِقٍ
مَوْتًا كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكٍ كَابْنِ دُوَيْدٍ رَوِيَا عَنْ مَالِكٍ
فَرَقَ ثَلَاثِينَ^(١) وَقَرْنَ^(٢) وَافِي وَالسَّبْعُ كَالْجُعْفِيِّ وَالْخَفَافِ^(٣)

﴿ مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ ﴾

وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ مَنْ عَنْهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لاثْنَيْنِ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٢) بالقصر للوزن كما تقدم .

(٣) الذي في الرواية :

سَبْعٌ ثَلَاثُونَ وَقَرْنَ وَافِي أُخْرَ ... الْبَيْتِ .

وفيه ضعف في التركيب أذى إلى خفاء الدلالة ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(*) في « أ » و « ج » : زيادة « رَاوٍ » قبل واحد .

كَعَامِرِ بْنِ شَهْرٍ أَوْ كَوْهَبٍ^(١) هُوَ ابْنُ خَنْبَشٍ وَعَنْهُ الشَّعْبِيُّ^(٢)
وَعُلَّطَ الْحَاكِمُ حَيْثُ زَعَمَا^(٣) بَأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا
فَفِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَا الْمُسَيَّبَا^(٤) وَأَخْرَجَ الْجُعْفِيُّ لِابْنِ تَغْلِبَا^(٥)

﴿ مَن ذَكَرَ بُنْعُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ ﴾

وَاعْنِ بِأَنَّ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبِسُ مِنْ خَلَّةٍ يُعْنَى بِهَا الْمُدَلَّسُ
مِنْ نَعْتٍ رَأَوْ بُنْعُوتٍ نَحْوَ مَا فَعِلَ فِي الْكَلْبِيِّ حَتَّى أُبْهَمَا^(٦)
مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَامَةُ سَمَاهُ حَمَاداً أَبُو أُسَامَةَ
وَبِأَبِي النَّضْرِ ابْنُ إِسْحَاقَ ذَكَرَ وَبِأَبِي سَعِيدٍ الْعَوْفِيِّ^(٧) شَهْرَ

﴿ أَفْرَادُ الْعَلَمِ ﴾

وَاعْنِ بِالْأَفْرَادِ سُماً أَوْ لَقَبَا^(٨) أَوْ كُنْيَةً نَحْوُ لُبَيِّ بْنِ لَبَا
أَوْ مِنْدَلٍ عَمْرُو ، وَكَسراً نَصُّوا فِي الْمِيمِ ، أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ حَفْصُ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٢) حذف التشديد من ياء النسبة في « الشعبي » للقافية والوزن .

(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الألف في هذه المواضع للإطلاق .

(٧) إسكان ياء النسبة في « العوفي » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم غير مرة .

(٨) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

﴿ الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى ﴾

وَاعْنِ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَقَدْ قَسَمَ^(١) الشَّيْخُ ذَا لِتِسْعٍ أَوْ عَشْرٍ قَسَمَ^(٢)
مَنْ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ انْفِرَادَا نَحْوُ أَبِي بَلَالٍ أَوْ قَدْ زَادَا^(٣)
نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ قَدْ كُنِيَ^(٤) أَبَا مُحَمَّدٍ بِخُلْفٍ فَافْطَنَ^(٥)
وَالثَّانِ مَنْ يُكْنَى وَلَا اسماً نَدْرِي نَحْوُ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ الْخُدْرِيُّ^(٦)
ثُمَّ كُنِيَ الْأَلْقَابِ وَالتَّعَدُّدِ نَحْوُ أَبِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ
وَابْنِ جُرَيْجٍ بِأَبِي الْوَلِيدِ وَخَالِدٍ كُنِيَ لِلتَّعَدِيدِ
ثُمَّ ذُو الْخُلْفِ كُنِيَ وَعِلْمَا^(٧) أَسْمَاؤُهُمْ وَعَكْسُهُ ، وَفِيهِمَا
وَعَكْسُهُ وَذُو اشْتِهَارٍ بِسْمِ^(٨) وَعَكْسُهُ ، أَبُو الصُّحَى لِمُسْلِمٍ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٢) و(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٤) و(٥) و(٦) الألف في هذين الموضعين للإطلاق .

(٧) هذا البيت والذي قبله ساقطان من « د » .

(٨) حذف التشديد من ياء النسبة في « الخدري » للقافية والوزن .

(٩) في « أ » : لِسْمِ ، وقوله : « بِسْمِ » بضم السين لغة في الاسم غير لغة القصر فيه ؛ فيعرب

بالحركات الظاهرة .

راجع « فتح الباقي » للأنصاري : ص (٥٧٩) .

(٩) في « ج » : « وَالْعَكْسُ كَأَبِي ... » وفيه خلل ، وما في بقية النسخ هو الموافق للرواية .

﴿الْأَلْقَابُ﴾

وَاعْنِ بِالْأَلْقَابِ فَرُبَّمَا جَعَلَ
نَحْوُ الضَّعِيفِ ، أَيْ بِجِسْمِهِ ، وَمَنْ
يَجُوزُ مَا يَكْرَهُهُ الْمُلقَّبُ
كَغُنْدَرٍ مُحَمَّدٍ بَنٍ جَعْفَرٍ
الْوَحِيدِ أَثْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَطِلَ
ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمِ فَاعِلٍ ، وَلَنْ
وَرُبَّمَا كَانَ لِبَعْضِ سَبَبٍ
وَصَالِحِ جَزَرَةِ الْمُشْتَهَرِ

﴿الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ﴾

وَاعْنِ بِمَا صُورْتُهُ ، مُؤْتَلِفٌ
نَحْوُ سَلَامٍ كُلِّهِ فَثَقُلَ
أَبَا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفُّ الْجَدِّ
وَابْنُ أَبِي الْحَقِيقِ وَابْنُ مِشْكَمٍ
وَابْنُ مُحَمَّدٍ بَنٍ نَاهِضٍ فَخِفَّ
قُلْتُ : وَلِلْجَبْرِ ابْنُ أُخْتٍ خَفَّفَ
خَطًّا وَلَكِنْ لَفْظُهُ ، مُخْتَلِفٌ
لَا ابْنَ سَلَامٍ الْحَبَرِ وَالْمُعْتَزَلِيَّ
وَهُوَ الْأَصَحُّ فِي أَبِي الْبَيْكَنْدِيِّ
وَالْأَشْهَرُ التَّشْدِيدُ فِيهِ فَاغْلَمْ
أَوْ زِدْهُ هَاءً فَكَذًا فِيهِ اخْتَلَفَ
كَذَاكَ جَدُّ السَّيِّدِيِّ وَالنَّسَفِيِّ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٢) و(٣) و(٥) حذف التشديد من ياء النسبة في هذه المواضع للفاية والوزن .

(٤) إسكان ياء النسبة في « السَّيِّدِيِّ » للوزن أو لنية الوقف .

عَيْنَ أَبِي بَنٍ عِمَارَةَ اكْسِرَ
وَفِي قُرَيْشٍ اذْكُرَنَّ حِرَامًا
فِي الشَّامِ عَنَسِيَّ بُنُونٍ ، وَبَبَا
فِي بَصْرَةَ وَمَالَهُمْ مَنْ اكْتَنَى
فِي السَّفَرِ بِالْفَتْحِ وَمَالَهُمْ عَسَلٌ
وَالْعَامِرِيُّ بَنٍ عَلِيٍّ عَثَامُ
وَفِي خُزَاعَةَ كَرِيضًا كَبَّرَ
وَأَفْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ بَرًّا حَرَامًا
فِي كُوفَةٍ ، وَالشَّيْنُ وَالْيَا غَلَبَا
أَبَا عَبِيدَةَ بِفَتْحٍ وَالْكُنَى
إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ وَعَسَلٌ فَجَمَلٌ
وَعَيْرُهُ فَالْتُونُ وَالْإِعْجَامُ

(١) هكذا في « نسخة ابن أبي مدين » وهو الصحيح لأنه مفعول به مقدم لـ « كَبَّرَ » وفي سائر النسخ ورد بالرفع .

(٢) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٣) بالقصر والتنوين ، وهو في الأصل ممدود هكذا بـ « رَاءٍ » ثم قُصِرَ للوزن ثم نُوِّنَ .

(٤) الذي في الرواية :

وَفِي قُرَيْشٍ أَبَدًا حِرَامُ وَأَفْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ بَرًّا حَرَامُ

وقد علق ابن أبي مدين على هذا البيت في شرحه على هذه الألفية المباركة :
ص (٤١٦) بقوله : « قد يُتَوَهَّمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْأَوَّلُ إِلَّا فِي قُرَيْشٍ ، وَالثَّانِي
إِلَّا فِي الْأَنْصَارِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ » أي أنه قد وقع في غيرهم .

ورفع « حَرَامُ » أيضاً لوجه له ؛ فلذلك أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٥) في « ج » : الشَّامُ بالهمز ، وهي لغة مشهورة كما تقدم في التعليق على البيت رقم (٣٥٦) .

(٦) و(٧) بالقصر للوزن كما تقدم في غير موضع .

(٨) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٩) إسكان الباء في « علي » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .

وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرٌ صَغَرُوا
ابْنُ يَزِيدَ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
وَوَصَفُوا الْحَمَالَ فِي الرُّوَاةِ
وَوَصَفُوا حَنَاطًا أَوْ خَبَاطًا^(٢)
وَالسَّلَمِيِّ افْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ وَمَنْ^(٣)
وَمِنْ هُنَا لِمَالِكٍ وَلَهُمَا
وَلَهُمَا سَيَّارٌ أَيْ أَبُو الْحَكَمِ^(٥)
{وَالْمَازِنِيُّ بُسْرٌ كَذَاكَ الْمَدْنِيُّ}^(٨)
وَفِيهِ خُلْفٌ ، وَبُشَيْرًا أَعْجَمَ

(١) يأتي : بالتسهيل .

(٢) و(٤) و(٥) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٣) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .

(٦) قوله : « بِالْيَا » ، بالقصر للوزن .

(٧) إسكان ياء النسبة في « المازني » للوزن أو لنية الوقف .

(٨) الذي في الرواية : « وَابْنُ سَعِيدٍ بُسْرٌ مِثْلُ الْمَازِنِيِّ »

وفي هذا البيت عيب في القافية ، وهو الجمع بين التأسيس والإرداف ، ويسمى سناد التأسيس ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ، وحذف التشديد من ياء النسبة في « المدني » للوزن والقافية .

(٩) أي اضمم باء « بُشَيْرٍ » في « بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ » و « بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ » .

يُسَيْرُ ابْنُ عَمْرٍو أَوْ أُسَيْرُ^(١)
جَدُّ عَلِيٍّ بْنِ هَاشِمٍ بَرِيدُ^(٣)
وَلَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ
ذُو كُنْيَةٍ بِمَعْشَرٍ وَالْعَالِيَةِ
ابْنُ قُدَامَةَ ، كَذَاكَ وَالِدُ^(٦)
ابْنِ الْعَلَا وَابْنُ أَبِي سُفْيَانَ
مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ لَا تُهْمِلِ
كَذَا حَرِيزُ الرَّحْبِيِّ وَكُنْيَةُ^(٨)
خُضَيْنٌ أَعْجَمُهُ أَبُو سَاسَانَا^(٩)
كَذَاكَ حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذِ السَّرِيِّ^(١١)
وَالْأَلَهُ^(١٢) وَابْنُ هَلَالٍ وَاكْسِرِ

(١) و(٩) و(١٠) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٢) الذي في الرواية : « وَالنُّونُ فِي أَبِي قَطْنٍ » وإسكانه للنون في « قَطْنٌ » ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصلح ذلك الشيخ محمد الحسن بما ترى .

(٣) و(٤) و(٨) إسكان الياء في هذه المواضع للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدم مراراً .

(٥) البراء : هو الذي يبري العود أي : النشأب وغيره ، والنشأب على زنة فَعَالٍ للمبالغة .

راجع « علوم الحديث » لابن الصلاح : ص (٣١٦) و « فتح المغيب » (٢٥١/٤) .

(٦) العَلَا : بالقصر للوزن .

(٧) في « أ » و « ب » و « ج » : حراش بالضم ، وفي « هـ » : بالكسر .

(١١) حذف التشديد من « السَّرِيِّ » للقافية والوزن .

(١٢) الذي في الرواية :

ابْنُ عَطِيَّةَ مَعَ ابْنِ مُوسَى
 {خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ}
 لَابْنِ الزُّبَيْرِ وَرِيَّاحُ اكْسَرِ بِيَا
 وَاضْمُ حُكَيْمًا فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ
 زُبَيْدُ ابْنِ الصَّلْتِ وَاضْمُ وَاكْسَرِ
 وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَحْمَدُ اثْتَسَا
 عَمَرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلَمَةَ
 وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَنَالَ بُوسًا
 وَابْنُ عَدِيٍّ مُعْجَمٌ وَالْكَانِي
 أَبَا زِيَادٍ بِخِلَافِ حُكَيْمًا
 كَذَا رُزَيْقُ بْنُ حُكَيْمٍ وَانْفَرَدَ
 وَفِي ابْنِ حَيَّانٍ سَلِيمٌ كَبَّرِ
 بَوْلَدِ الثُّعْمَانِ وَابْنِ يُونُسَا
 وَاخْتَرَّ بَعْدَ الْخَالِقِ بْنُ سَلَمَةَ

= كَذَا حَبَّانُ بْنُ مُنْقِذٍ وَمَنْ
 وَلَدَهُ وَابْنُ هِلَالٍ وَاكْسَرَنَ
 وفي المصراع الثاني جعل الناظم نون التوكيد قافية ولا يصح ؛ لذا أصلحه الشيخ
 محمد الحسن بما ترى ، وحذف التشديد من الياء في « السَّرِي » للقافية .
 (١) بالتسهيل ، وهو هنا في مقابلة لفظ « مُوسَى » .
 (٢) الذي في الرواية :

خُبَيْبًا أَعْجَمَ فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 وَابْنِ عَدِيٍّ وَهُوَ كُنْيَةٌ كَانَ
 وهذا البيت بتمامه من السَّرِيع ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ليكون
 من بحر الرَّجَز .
 (٣) منع الناظم «رياح» من الصرف ، وقصر «بياء» للوزن كما في «فتح الباقي» : ص (٦٠٣) .
 (٤) الألف في هذا الموضع للإطلاق .
 (٥) قوله : « قَدْ » بمعنى قط ؛ أي ليس في ضبطه إلا الضم فحسب .
 راجع « فتح المعث » للسخاوي (٢٥٧/٤) .
 (٦) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي
 كُلُّهُمْ عُبَيْدَةٌ مَكْبَرُ
 وَافْتَحَ عَبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ
 وَعَامِرٌ بَجَالَةٍ ابْنُ عَبْدِ
 عُقَيْلُ الْقَبِيلِ وَابْنُ خَالِدٍ
 لَهُمْ كَذَا الْأَيْلِي لَا الْأُبْلِي
 قَالَ : سَوَى شَيْبَانَ جَا فِي الْكُلِّ
 وَابْنُ حُمَيْدٍ وَفَتْنِي سَفِيَانِ
 لَكِنْ عُبَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرُ
 وَاضْمُ أَبَا قَيْسٍ عَبَادًا أَفْرِدَ
 كُلٌّ ، وَبَعْضُ بِالْسُّكُونِ قَيْدَهُ
 كَذَا أَبُو يَحْيَى وَقَافٌ وَاقِدُ
 قَالَ : سَوَى شَيْبَانَ جَا فِي الْكُلِّ

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « السلماني » للقافية والوزن .

(٢) الذي في الرواية : « وَلَدُ سَفِيَانِ »

وإسكان الدال في « وَلَدُ » هنكذا ضرورة يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصلحه
 الشيخ محمد الحسن بجعل « فَتْنِي » مكان « وَلَدُ » كما ترى .

(٣) في « نسخة ابن أبي مدين » وبعض النسخ المطبوعة « وافرد » بالعطف والصواب ما في
 سائر النسخ ؛ لأن همزتها همزة قطع .

(٤) قد يظن بعض القراء أن إثبات الألف هنا خطأ ؛ لأنها واردة بين علمين ، والواجب
 إثباتها ؛ لأنها هنا ابتداء جملة ، وقد نبه على ذلك الناظم نفسه حيث علق على هذا
 الموضع بقوله في شرحه على ألفيته : ص (٤١٩) : « وقولي (ابْنُ عَبْدِ) هو بالألف
 لأن (ابن) ليس في موضع الصفة لـ « بجاله » وإنما هو ابتداء جملة في موضع الخبر
 أي كل من المذكورين ابن عبد » .

(٥) حذف التشديد من ياء النسبة في « الأبلِي » للقافية والوزن .

(٦) قوله : « جَا » بحذف الهمزة للوزن ، وهو سائغ .

(٧) الذي في الرواية : « وَالرَّاءُ فَاجْعَلِ » وقوله : « فَاجْعَلِ » يختلف في القافية مع قوله في
 آخر المصراع الأول « الْأُبْلِي » حيث اجتمع فيه ضربان ، أولهما : مقطوع والثاني : =

{وَالْحَسَنُ الْبَزَارُ فِيهِ الرَّاءُ}

وَابْنُ هِشَامٍ خَلَفَ الْقُرَاءُ^(١)

بِالنُّونِ سَالِمًا وَعَبْدَ الْوَاحِدِ

وَمَالِكُ بْنُ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا زِدِ^(٢)

وَالْتَّوَزِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ^(٣)

وَفِي الْجُرَيْرِي ضَمُّ جِيمٍ يَأْتِي^(٤)

فِي اثْنَيْنِ : عَبَّاسٍ سَعِيدٍ وَبِحَا^(٥)

يَحْيَى بْنُ بَشْرِ الْحَرِيرِي فُتِحَا^(٦)

وَأَنْسَبَ حِزَامِيًّا سَوِيًّا مِنْ أَبْهَمَا^(٨)

فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لَهُمَا^(٧)

وَسَعْدُ الْجَارِي فَقَطْ وَفِي النَّسَبِ^(٩)

هَمْدَانُ ، وَهُوَ مُطْلَقًا قَدَمًا غَلَبَ

= تام ؛ ولهذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بجعله قوله : « جَا فِي الْكُلِّ » مكان قول الناظم : « وَالرَّاءُ فَاجْعَلِ » وقول الناظم : « وَالرَّاءُ » بالقصر للوزن .

(١) الذي في الرواية :

بَزَارًا أَنْسَبَ ابْنُ صَبَاحٍ حَسَنٌ وَابْنُ هِشَامٍ خَلَفًا ثُمَّ أَنْسَبَ

وقد جعل الناظم نون التوكيد قافية للمصراع الثاني فقال : « أَنْسَبَ » ولا يصح ولهذا أصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى .

وقوله : « الْقُرَاءُ » أي كثير القراءة ، ويفسر « الْقُرَاءُ » بالناسك كذلك .

راجع « أساس البلاغة » : ص (٣٦٠ - ق ر أ) .

(٢) الذي في الرواية :

بِالنُّونِ سَالِمًا وَعَبْدَ الْوَاحِدِ وَمَالِكُ ابْنِ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا يَرِدُ

وفيه اجتماع ضريين ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بكسر الدال في « الْوَاحِدِ » .

وجعل كلمة « زِدِ » مكان قول الناظم : « يَرِدُ » .

(٣) و(٤) و(٦) و(٩) إسكان ياء النسبة في هذه المواضع للوزن أو لنية الوقف .

(٥) قوله : « وَبِحَا » بالقصر للقافية والوزن .

(٧) و(٨) الألف في هذين الموضعين للإطلاق .

﴿الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ﴾

وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ

مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقُ

لَكِنْ مُسَمِّيَاتُهُ لِعِدَّةٍ

نَحْوُ ابْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِ سِتَّةَ

وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ

حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ^(١)

وَلَهُمُ الْجَوْنِيُّ أَبُو عَمْرَانَا^(٢)

إِثْنَانِ وَالْآخِرُ مِنْ بَغْدَانَا^(٣)

كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُو اشْتِبَاهِ

ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ لَهُمْ

ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنُّوا مَحَلَّهُمْ^(٤)

وَصَالِحُ أَرْبَعَةٍ : كُلُّهُمْ

إِبْنُ أَبِي صَالِحٍ اتَّبَاعُ هُمْ

وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطْ وَيُشْكَلُ

كَنَحْوِ حَمَّادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ

فَإِنْ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ عَارِمٌ قَدْ^(٥)

أُطْلِقَهُ فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرْدُ^(٦)

عَنِ التَّبُودَكِيِّ أَوْ عَفَّانٍ

أَوْ ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَاكَ الثَّانِي

(١) في نسخة « ابن أبي مدين » : « نَعُدُّهُ » بالنون .

(٢) إسكان ياء النسبة في « الْجَوْنِيُّ » للوزن أو لنية الوقف ، كما تقدّم مراراً .

(٣) بالنون لغة في « بَغْدَادُ » كما قال ابن المرحّل في « مُوطَّأَةُ الْفَصِيحِ » : ص (١٥٤)

يُقَالُ : بَغْدَادُ وَبَغْدَانُ مَعًا أَنْتَ وَذَكَرَ ذَا وَذَا قَدْ سُمِعَا

(٤) و(٦) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

(٥) في « أ » : « فَإِنْ يَكُنْ ابْنٌ » ولهذا لا يستقيم من جهة الوزن .

وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَالْحَنْفِي (١) قَبِيلاً أَوْ مَذْهَباً أَوْ بِأَلْيَا صِفِ (٢) (٣) (٤)

﴿تَلْخِصُ الْمُتَشَابِهَ﴾

وَلَهُمْ رِقِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ مُرَكَّبٌ مُتَّفِقُ اللَّفْظَيْنِ (٥) فِي الْإِسْمِ لَكِنْ أَبَاهُ اخْتَلَفَا (٦) أَوْ عَكْسُهُ أَوْ نَحْوُهُ وَصَنَّفَا (٧) فِيهِ الْخَطِيبُ : ابْنُ عَلِيٍّ أَعْدَدَ (٨) وَابْنُ عَلِيٍّ وَحَنَانُ الْأَسَدِي (٩)

﴿الْمُشْتَبِهُ الْمَقْلُوبُ﴾

وَلَهُمُ الْمُشْتَبِهُ الْمَقْلُوبُ صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ (١٠) كَابْنُ يَزِيدَ الْأَسْوَدِ الرَّبَّانِي (٩) وَكَابْنُ الْأَسْوَدِ يَزِيدَ اثْنَانِ (١٠)

(١) و(٨) و(٩) حذف التشديد من ياء النسبة في هذه المواضع للقافية والوزن .

(٢) و(٣) بنقل فتحة الهمز إلى التنوين .

(٤) قوله : « بِأَلْيَا » بالقصر للوزن .

(٥) و(٦) الألف في هذين الموضعين للإطلاق .

(٧) الذي في الرواية : « فِيهِ الْخَطِيبُ نَحْوُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ »

وفيه جعل الناظم الياء التي هي حرف مد قافية ، وهو نادر ، وقد صوّبه الشيخ

محمد الحسن بما ترى .

(١٠) بنقل فتحة الهمزة إلى اللام .



﴿مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ﴾

وَنَسَبُوا إِلَى سِوَى الْأَبَاءِ إِمَّا لِأَمٍّ كَبَنِي عَفْرَاءٍ وَجَدَّةٍ نَحْوُ ابْنِ مُنْيَةَ ، وَجَدُّ كَابْنِ جُرَيْجٍ وَجَمَاعَاتٍ ، وَقَدْ يُنْسَبُ كَالْمِقْدَادِ بِالتَّبَنِّي فَلَيْسَ لِلْأَسْوَدِ أَصْلاً بِابْنِ

﴿الْمَنْسُوبُونَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ﴾

وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ كَالْبَدْرِيِّ (١) نَزَلَ بَدْرًا عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو كَذَلِكَ التَّيْمِيُّ سُلَيْمَانُ نَزَلَ (٢) تَيْمًا ، وَخَالِدٌ بِحَدَّاءٍ جَعَلَ جُلُوسَهُ وَمِقْسَمٌ لَمَّا لَزِمَ مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَاهُ وَسِمٌ

﴿الْمُبْهَمَاتُ﴾

وَمُبْهَمُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يُسَمَّ كـ «امْرَأَةٌ فِي الْحَيْضِ» وَهِيَ أَسْمَا (٣)

(١) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْبَدْرِيُّ » للقافية والوزن كما مرّ آنفاً .

(٢) إسكان ياء النسبة في « التَّيْمِيُّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدّم مراراً .

(٣) بالقصر ، يعني أسماء بنت شغل ، وقيل : أسماء بنت يزيد بن السَّكَن ، رضي الله عنهما

كما سيأتي ، وحديثها أخرجه البخاري في كتاب الحيض برقم (٣١٤) من طريق ابن عيينة

عن منصور بن صفية بنت شيبه عن أمه عن عائشة أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه =

.....

= وسلم عن غسلها من الحيض ، فأمرها كيف تغتسل ، قال : « خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطَهَّرِي بِهَا » قالت : كيف أطهر ؟ قال : « تَطَهَّرِي بِهَا » قالت : كيف ؟ قال : « سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي » فاجتذبتُها إليّ فقلت : تتبعني بها أثر الدم .

وأخرجه في الاعتصام برقم (٧٣٥٧) وفيه « تَأْخُذِينَ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَتَوَضَّئِينَ بِهَا » وفيه أيضاً « قالت عائشة : فعرفت الذي يريد ... » .

وأخرجه مسلم برقم (٣٣٢) (٦٠) .

كلاهما من طريق ابن عيينة به .

وأخرجه البخاري برقم (٣١٥) ومسلم برقم (٣٣٢) (٦٠) من طريق وهيب عن منصور به نحوه .

وأخرجه مسلم برقم (٣٣٢) (٦١) من طريق شعبة عن إبراهيم بن المهاجر عن صفية به بسياق أتم ، وفي آخره : « فقالت عائشة : نعم النساء نساء الأنصار ، لم يكن يمتنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين » .

وأخرجه مسلم في الموضع نفسه من طريق أبي الأحوص عن إبراهيم عن صفية عن عائشة قالت : دخلت أسماء بنت شَكل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : « ... » الحديث . فجاء التصريح في هذه الرواية باسم المرأة السائلة التي أبهت ، وقيل : هي أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ورجح الناظم في شرحه على ألفيته : ص (٤٤٣) الأول تبعاً لابن بشكوال ، ونقل زكريا الأنصاري في « فتح الباقي » : ص (٦٤٠) عن النووي احتمال أن تكون القصة جرت للمراتين .

و « الفِرْصَة » هي القطعة من صوف أو قطن أو خرقة يوضع فيها المسك .

راجع « النهاية في غريب الحديث والأثر » لابن الأثير (٣/٤٣١ - فرص) .

« وَمَنْ رَقَى سَيِّدَ ذَاكَ الْحَيِّ »

رَاقِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^(٢)

وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنِ فَلَانٍ عَمِّهِ عَمَّتِهِ زَوْجَتُهُ ابْنِ أُمِّهِ

﴿ تَوَارِيخُ الرُّوَاةِ وَالْوَفَايَاتِ ﴾

وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا^(٣) ذُووهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا^(٤)

فَاسْتَكَمَلَ النَّبِيُّ وَالصَّدِيقُ كَذَا عَلَيَّ وَكَذَا الْفَارُوقُ

(١) هكذا في جميع النسخ وهو الموافق للرواية وفي نسخة « د » « أبو » وقد وجه الأنصاري في « فتح الباقي » ص (٦٤٠) رواية « أبي » بقوله : « أي مسمى بأبي سعيد » .

(٢) أشار بهنذا إلى حديث رُفِئَا أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِسَيِّدٍ حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ لدغته عقرب ، وهو حديث متفق عليه .

أخرجه البخاري في الإجارة برقم (٢٢٧٦) ، وفي الطب برقم (٥٧٤٩) من طريق أبي عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد .

وأخرجه في الطب برقم (٥٧٣٦) ومسلم في السلام برقم (٢٢٠١) (٦٥) من طريق شعبة عن أبي بشر به مختصراً .

و أخرجه البخاري في فضائل القرآن برقم (٥٠٠٧) ومسلم برقم (٢٢٠١) (٦٦) من طريق محمد بن سيرين عن أخيه معبد بن سيرين عن أبي سعيد .

وهناك خلاف في الراقي هل هو أبو سعيد رضي الله عنه أو غيره ، والأشهر أنه أبو سعيد .

راجع في ذلك « الفتح » ط : السلفية الثالثة (٥٣٣/٤) و « فتح المغيث » للسخاوي (٣٠٣/٤ - ٣٠٤) .

(٣) و(٤) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسَّيِّئِينَ^(١)
سَنَةً إِحْدَى عَشْرَةَ وَقُبْضًا^(٢)
وَلِثَلَاثٍ بَعْدَ عِشْرِينَ عُمَرُ
عَادٍ بَعُثْمَانَ ، كَذَاكَ بَعْلِي^(٣)
وَطَلْحَةَ مَعَ الزُّبَيْرِ جُمْعًا
وَعَامَ خَمْسَةٍ وَخَمْسِينَ قَضَى
سَنَةً إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ وَفِي
قَضَى ابْنُ عَوْفٍ وَالْأَمِينُ سَبَقَهُ^(٤)
وَعَاشَ حَسَّانُ كَذَا حَكِيمُ^(٥)
سِتُونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ
آبَاءُ حَسَّانَ ثَلَاثَةً ، كَذَا^(٦)
قُلْتُ : حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى^(٧)

- (١) والألف في هذين الموضعين للإطلاق .
(٢) والألف حذف التشديد من باء النسبة في الموضعين للقافية والوزن .
(٣) ويصح تنوينه لجواز ذلك في النظم ، لكن منعه من الصرف هو الأصل .
(٤) الذي في الرواية : « وَفَوْقَ حَسَّانَ ثَلَاثَةً » أي من آبائه وهم أبوه ثابت ، وجدّه المنذر وجدّ أبيه حرام ، وقد أصلحه الشيخ محمد الحسن بما هو أدلّ على المراد من كلمة « فَوْقَ » .
(٥) في « أ » : سعيد بالضم .

هَذَاكَ مَعَ حَمْنَنَ وَابْنِ نَوْفَلٍ^(١)
وَفِي الصَّحَابِ سِتَّةٌ قَدْ عُمَرُوا
وَقُبْضُ الثَّوْرِيِّ عَامَ إِحْدَى^(٢)
وَبَعْدُ فِي تِسْعٍ تَلِي سَبْعِينَ^(٣)
وَمِائَةً أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى^(٤)
لِأَرْبَعٍ ، ثُمَّ قَضَى مَأْمُونًا
{سِتٌّ وَخَمْسُونَ بِفَطْرِهَا أَضًا^(٥)
نُورُ الْبُخَارِيِّ - بَخْرَتَنكَ - الرُّضَى}^(٦)
وَمُسْلِمٌ سَنَةً إِحْدَى فِي رَجَبٍ
ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو^(٧)

- (١) أي كل من هؤلاء الأربعة يُعزى إلى وصف حكيم .
(٢) قوله « فَاجْمَلُ » : أمر من « جَمَلُ » ؛ أي جمع .
راجع « القاموس : باب اللام - فصل الجيم » : ص (١٢٦٦) وفي « فتح المغيث »
للسخاوي (٣٣٦/٤) و « فتح الباقي » للأصمعي : ص (٦٥٠) : « فاجمل عددهم ستة » .
(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الألف في هذه المواضع للإطلاق .
(٧) بحذف الهمزة وهي لغة صحيحة .
(٨) الذي في الرواية :

ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفَطْرِ لَدَى سِتٍّ وَخَمْسِينَ بَخْرَتَنكَ رَدَى

ولما فيه من استعمال « لَدَى » للزمان ، والتعبير بـ « رَدَى » الغريبة صوبه الشيخ محمد الحسن بما ترى ، ورمز بلفظ « نور » للعام الذي توفي فيه البخاري رحمه الله تعالى على طريقة حساب الجُمَّل فالنون بـ (٥٠) والواو بـ (٦) والراء بـ (٢٠٠) أي سنة ٢٥٦ هـ .

سَنَةً تَسْعَ بَعْدَهَا ، وَذُو نَسَا
ثُمَّ لِحُمْسٍ وَثَمَانِينَ تَفِي
خَامِسَ قَرْنٍ عَامَ خَمْسَةِ فَنِي
فَفِي الثَّلَاثِينَ أَبُو نَعِيمٍ
مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ

رَابِعَ قَرْنٍ لِثَلَاثِ رُفَسَا^(١)
الدَّارِقُطْنِيِّ^(٢) ، ثُمَّتَ الْحَاكِمُ فِي
وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعِ عَبْدُ الْغَنِيِّ^(٣)
وَلِثَمَانَ بَيْهَقِيِّ الْقَوْمِ
خَطِيبُهُمْ وَالنَّمِرِيُّ فِي سَنَةِ^(٤)

﴿ مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ ﴾

وَاعْنِ بِعِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ
بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَاحْذَرِ
وَمَعَ ذَا فَالْنُّصْحُ حَقٌّ وَلَقَدْ
لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبُّ
وَرُبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ
فَرُبَّمَا كَانَ لَجَرْحٍ مَخْرُجٌ

فَإِنَّهُ الْمَرْقَاةُ لِلتَّفْصِيلِ
مِنْ غَرَضٍ ، فَالْجَرْحُ أَيُّ خَطَرٍ
أَحْسَنَ يَخِيئُ فِي جَوَابِهِ - وَسَدُّ
مِنْ كَوْنِ خَصْمِي الْمُصْطَفَى إِذْ لَمْ أَذُبْ
كَالْنَسِيِّ^(٥) فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ
غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُجْرَحُ^(٦)

(١) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٢) و(٤) و(٥) إسكان ياء النسبة في هذه المواضع للوزن أولنية الوقف .

(٣) حذف التشديد من ياء النسبة في « الْغَنِيِّ » للقافية والوزن .

(٦) في « أ » : يُجْرَحُ بضم الياء ، وفي « ب » : يُجْرَحُ ولعله تصحيف .

﴿ مَعْرِفَةُ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ ﴾

وَفِي الثَّقَاتِ مَنْ آخِرًا اخْتَلَطَ
نَحْوُ عَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ
إِسْحَاقُ ، ثُمَّ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ
كَذَا حُصَيْنُ السُّلَمِيِّ يَقْتَفِي^(٢)
كَذَا ابْنُ هَمَّامٍ بَصْنَعًا إِذْ عَمِي^(٤)
وَابْنُ غُيَيْنَةَ مَعَ الْمَسْعُودِيِّ^(٦)
إِبْنُ خُزَيْمَةَ مَعَ الْغَطْرِيفِيِّ^(٧)

فَمَا رَوَى فِيهِ أَوْ ابْتَهَمَ سَقَطُ^(١)
وَكَالْجُرَيْرِيِّ سَعِيدٍ ، وَأَبِي
ثُمَّ الرَّقَاشِيِّ أَبِي قِلَابَةَ
وَعَارِمُ مُحَمَّدٍ وَالثَّقَفِيِّ^(٣)
وَالرَّائِي فِيمَا زَعَمُوا وَالتَّوْأَمِ^(٥)
وَآخِرًا حَكَّوهُ فِي الْحَفِيدِ
مَعَ الْقَطِيعِيِّ^(٨) أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى الواو .

(٢) الذي في الرواية « الْكُوفِيُّ » ولاختلاف ضربي الشطرين وقافيتهما جعل الشيخ

محمد الحسن كلمة « يَقْتَفِي » مكان قول الناظم « الْكُوفِيُّ » ومعنى « يَقْتَفِي »

أي يتبع سابقه في ذلك .

(٣) و(٥) و(٦) و(٧) حذف التشديد من ياء النسبة في هذه المواضع للقافية والوزن .

(٤) قوله : « بَصْنَعًا » بالقصر للوزن .

(٨) إسكان ياء النسبة في « الْقَطِيعِيِّ » للوزن أو لنية الوقف كما تقدم مراراً .



﴿طَبَقَاتُ الرِّوَاةِ﴾

وَلِلرِّوَاةِ طَبَقَاتٌ فَأَعْرِفْ^(١) بِالسَّنِّ وَالْأَخْذِ ، وَكَمْ مُصَنَّفٌ^(٢)
يَغْلُطُ فِيهَا ، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَا^(٣) ، وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفَا^(٤)

﴿الْمَوَالِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرِّوَاةِ﴾

وَرُبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ^(١) مَوْلَى عَتَاقَةٍ ، وَهَذَا الْأَغْلَبُ^(٢)
أَوْ لَوْلَاءِ الْحِلْفِ كَالْتَّيْمِيِّ^(٣) مَالِكٍ أَوْ لِلدَّيْنِ كَالْجُعْفِيِّ^(٤)
وَرُبَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَصْلًا

(١) الذي في الرواية :

وَلِلرِّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ بِالسَّنِّ وَالْأَخْذِ ، وَكَمْ مُصَنَّفُ

وقد أثبت شيخنا محمد الحسن هنا ما أورده السخاوي عن البرهان الحلبي الذي عزا ذلك لخط الناظم ، وهذا أحسن إذ لا يحتاج معه إلى تكلف وجه الرفع في قوله : « مُصَنَّفُ » .

راجع تعقب السخاوي في كتابه « فتح المغيث » (٣٩٨ / ٤) .

(٢) الألف في هذا الموضع للإطلاق .

(٣) قوله : « ضَعْفَا » بالقصر للوزن .

(٤) بنقل فتحة الهمزة إلى التنوين .

﴿أَوْطَانُ الرِّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ﴾

وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ^(١) فَنُسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ^(٢)
وَإِنْ يَكُنْ فِي بِلْدَتَيْنِ سَكْنَا^(٣) فَأَبْدَأُ بِالْأُولَى وَبِثُمَّ حَسْنَا^(٤)
وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بِلْدَةٍ يُنْسَبُ لِكُلِّ وَإِلَى النَّاحِيَةِ

وَكَمَلْتُ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ^(١) فَبَرَزَتْ مِنْ خِدْرِهَا مَصُونَهُ^(٢)
فَرَبُّنَا الْمَحْمُودُ وَالْمَشْكُورُ^(٣) إِلَيْهِ مِنَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ^(٤)
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ

﴿تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنْنِهِ﴾

فرغت من تحقيقها والتعليق عليها للمرة الثانية مع أذان العشاء من مساء يوم الأحد الموافق للتاسع والعشرين من شهر رجب الفرد عام ١٤٢٣ هـ حامداً الله تعالى على توالي نعمه وتعاقب آلائه ، ومصلياً ومسلماً على خير خلقه نبينا وقُدوتنا وحبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين .

(١) و(٣) الألف في آخر المصراعين للإطلاق .

(٢) بنقل ضمة الهمزة إلى اللام .

فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ

طرف الحديث	الراوي	درجته	رقمه	الصفحة
اِحْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ...	زيد بن ثابت	متفق عليه	٣٩	١١٧-١١٨
اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ .	أبو هريرة	متفق عليه	٣٠	٨٦
أَحَادِيثُ رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ .	طائفة من الصحابة	من المتواتر		١١٢
أَحَادِيثُ مَسَحَ الْخِفَافِ .	طائفة من الصحابة	من المتواتر		١١١
إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى ...	أبو قتادة	متفق عليه	٢٥	٤٧-٤٨
إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ .	ابن عباس	رواه مسلم (*)	٩	٢٨ هـ
إِذَا قُلْتَ « التَّشَهُدُ » .	ابن مسعود	صحيح	١٥	٣٦-٣٧
أَسْبِعُوا الْوُضُوءَ ...	أبو هريرة	متفق عليه	١٦	٣٧-٣٨
أَنَّ أَبْنَوَابَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقْرَعُ بِالْأَظْفِيرِ .	أنس	صحيح بمجموع طرقه	٢	١٥ هـ

(*) إشارة إلى أن لفظ الحديث في الهامش .

طرف الحديث	الراوي	درجته	رقمه	الصفحة
إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ...	ابن عمر	متفق عليه	٢٩	٧٢
إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ .	أبو هريرة	صحيح	٢٧	٥٦-٥٨ هـ
إِنَّكَ تَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ مَا أَحْفَظُهُ .	أنس	صحيح موقوف	١٣	٣٣ هـ
إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ	عائشة رضي الله عنها	أخرجها البخاري	٤٥	١٢٩
إِنِّي خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا ...	عمر	متفق عليه	٣٦	١١٢-١١٣ هـ
أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟	ابن مسعود	أخرجها البخاري	٢١	٤٠-٤٢
إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ	أبو هريرة	متفق عليه	٢٠	٤٠ هـ
أَيَّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ .	ابن عباس	رواه مسلم واللفظ للترمذي وابن ماجه	٩	٢٨
الْبَيَّعَانِ بِالْخِيَارِ .	ابن عمر	متفق عليه	١١	٣١
ثُمَّ جِئْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ فِيهِ بَرْدٌ .	وائل بن حجر	حسن	١٧	٣٨-٣٩
جَعَلْتُ تُرْبَتَهَا لَنَا طَهُورًا	أبو مالك الأشجعي	أخرجها مسلم	١٠	٢٩

طرف الحديث	الراوي	درجته	رقمه	الصفحة
حَدِيثُ ابْنِ صَيَّادٍ أَوْ ابْنِ صَائِدٍ	عمر رضي الله عنه	متفق عليه	٣٦	١١٢-١١٣ « هـ »
حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي فَصَائِلِ السُّورِ .		موضوع	٢٢	٤٤-٤٣
حَدِيثُ أَبِي فِي فَصَائِلِ السُّورِ .		موضوع	٢٣	٤٤
حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فِي رُقِيَا اللَّدِيغِ .		متفق عليه	٤٥	١٤٤
حَدِيثُ أَسْمَاءَ فِي الْخَيْضِ .	عائشة رضي الله عنها	متفق عليه	٤٤	١٤٣-١٤٢
حَدِيثُ الْإِفْكِ .	عائشة رضي الله عنها	متفق عليه	٣٢	١٠٣-١٠٢
حَدِيثُ الْخَطِّ لِلْسُّتْرَةِ .	أبو هريرة رضي الله عنه	مختلف فيه والأشهر ضعفه	١٤	٣٥-٣٤
حَدِيثُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ .	أبو هريرة رضي الله عنه	صحيح	٢٧	٥٨-٥٦
حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي الْحَبَةِ السَّودَاءِ		أخرجه البخاري	٤٥	١٢٩
حَدِيثُ الْعَنْزَةِ .	أبو جحيفة رضي الله عنه	متفق عليه	٤٠	١١٨
حَدِيثُ قَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ .	معاوية رضي الله عنه	صحيح	٣٧	١١٦-١١٤

طرف الحديث	الراوي	درجته	رقمه	الصفحة
حَدِيثُ قِصَّةِ مُحَمَّدٍ بْنِ الرَّبِيعِ وَقِصَّةِ الْمَجَّةِ .	محمود بن الربيع	متفق عليه	٢٨	٦٣
حَدِيثُ قُنُوتِهِ رضي الله عنه بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا .	أنس رضي الله عنه	متفق عليه	٣٤	١١٠
حَدِيثُ كِتَابَةِ السَّهْمِيِّ « ابن عمرو » عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .	أبو هريرة رضي الله عنه	أخرجه البخاري	٣١	٨٧-٨٦
حَدِيثُ نَزْعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاتِمَهُ ...	أنس رضي الله عنه	منكر عند قوم ورجح ابن حجر شدوده تبعاً للنسائي	٧	٢٦-٢٥
حَدِيثُ نَفْيِ الْبَسْمَلَةِ .	أنس رضي الله عنه	مسلم	١٢	٣٣-٣٢
حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ .	ابن عمر رضي الله عنه	متفق عليه	٥	٢٤-٢٣
خَبَرُ الْمَعَارِفِ	أبو عامر أو أبو مالك الأشعري	صحيح	١	٧
خُذِي فَرِصَةً مِنْ مِسْكِ ...	عائشة رضي الله عنها	متفق عليه	٤٤	١٤٣-١٤٢ « هـ »
رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ أَفْتَتَحَ الصَّلَاةَ ...	وائل بن حجر رضي الله عنه	حسن	١٧	٣٩-٣٨

طرف الحديث	الراوي	درجته	رقمه	الصفحة
صَلَّى - أَي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِلَى الْعَنْزَةِ	أبو جحيفة	متفق عليه	٤٠	١١٨
عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي ...	محمود بن الربيع	متفق عليه	٢٨	٦٣
فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارِكَ مِنْ الْأَسَدِ .	أبو هريرة	صحيح بمجموع طرقه وشواهد	٤٢	١١٩-١٢٠
فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ .	أبو هريرة	صحيح علقه البخاري	٤٢	١٢٠
قُنُوتُهُ - أَي النَّبِيِّ ﷺ - بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا .	أنس	متفق عليه	٣٤	١١٠
كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَعُونَ بَابَهُ بِالْأَظْفَارِ .	أنس	موقوف صحيح بمجموع طرقه	٢	١٥ « هـ »
كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَى يُقْرَعُ بِالْأَظْفَارِ .	أنس	صحيح بمجموع طرقه	٢	١٥
كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ ...	عائشة	منكر	٦	٢٤-٢٥
لَا أَحْفَظُ شَيْئًا فِيهِ .	أنس	صحيح موقوف	١٣	٣٣

طرف الحديث	الراوي	درجته	رقمه	الصفحة
لَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا .	أنس	متفق عليه	١٩	٣٩-٤٠
لَا تَجَسَّسُوا .	أبو هريرة	متفق عليه	٢٠	٤٠
لَا عَدُوَّيَّ وَلَا صَفَرَ .	أبو هريرة	متفق عليه	٤٣	١١٩
لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ .	أبو موسى الأشعري	صحيح	٤	٢١-٢٢
لَا يُورِدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصَحٍّ .	أبو هريرة	متفق عليه	٤١	١١٩ « هـ »
لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ ...	أبو هريرة	متفق عليه	١	٩-١٠
لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ ...	أبو عامر أو أبو مالك الأشعري	صحيح	١	٧
مَامِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي ..	أبو هريرة	أخرجه البخاري	٣١	٨٦-٨٧
مَنْ أَتَى عَرَفَاً أَوْ سَاحِرًا ...	ابن مسعود	موقوف صحيح بمجموع طرقه	٣	١٦-١٧
مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ...	معاوية	صحيح	٣٧	١١٤-١١٦
مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ...	أبو أيوب	أخرجه مسلم	٣٨	١١٧
مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ ..	يُروى عن جابر	موضوع	٢٤	٤٥-٤٧

المحتوى

الصفحة	العنوان
د - هـ	هذه السلسلة كما يراها العلامة ابن عدود حفظه الله تعالى.
٨ - ١	التقديم .
٤٥ - ٩	مدخل إلى هذه الألفية المباركة ، وفيه :
٢٥ - ٩	<u>المبحث الأول</u> : التعريف بالناظم وألفيته الموسومة بـ «التبصرة والتذكرة» وفيه ثلاثة مطالب :
١٣ - ٩	المطلب الأول : التعريف بالناظم وذكر أشهر مصنفاته .
١٥ - ١٤	المطلب الثاني : صلة ألفية الحافظ العراقي بـ « مقدمة ابن الصلاح » رحمه الله تعالى .
٢٥ - ١٥	المطلب الثالث : ذكر بعض خصائص هذه الألفية .
٣٨ - ٢٥	<u>المبحث الثاني</u> : بيان أن إصلاح المتون العلمية وتصويبها من مقاصد التصنيف السبعة ، مع الإشارة إلى تصويبات الشيخين لهذه الألفية .
٤٥ - ٣٨	<u>المبحث الثالث</u> : عملي في تحقيق هذه الألفية النافعة .
٥١ - ٤٦	الأصول الخطيّة التي اعتمدت عليها في التحقيق .
٦١ - ٥٢	نماذج من صور الأصول الخطية .

طرف الحديث	الراوي	درجته	رقمه	الصفحة
مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ...	جمع من الصحابة	متواتر	٣٥	١١٠-١١١ و ١١٢
الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ .	عبدالله بن عمرو رضي الله عنه	متفق عليه	٣٣	١٠٩ - ١١٠
نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوُلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ ...	عبدالله بن عمر رضي الله عنه	متفق عليه	٥	٢٣-٢٤ ((هـ))
هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا	ابن عباس رضي الله عنه	متفق عليه	٨	٢٧ ((هـ))
وَلَا تَنَافَسُوا .	أبو هريرة رضي الله عنه	متفق عليه	١٨	٣٩ - ٤٠
وَيَلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ	عبدالله بن عمرو رضي الله عنه	مسلم	١٦	٣٨ ((هـ))
أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ .	أبو هريرة رضي الله عنه	متفق عليه	١٦	٣٧ - ٣٨
وَيَلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ .	عدد من الصحابة	حسن بمجموع طرقه ورواياته	٢٦	٥٠ - ٥٢
يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ .				

الصفحة	العنوان
٦٢	متن « ألفتة الحافظ العراقي » رحمه الله تعالى محققاً .
	* * *
٢-١	مقدمة الحافظ العراقي رحمه الله تعالى لألفيته .
٣-٢	أقسام الحديث .
٤-٣	أصح كتب الحديث .
٥-٤	الصحيح الزائد على الصحيحين .
٥	المستخرجات .
٦	مراتب الصحيح .
٧-٦	حكم الصحيحين والتعليق .
٨-٧	نقل الحديث من الكتب المعتمدة .
١٢-٨	القسم الثاني : الحسن .
١٣	القسم الثالث : الضعيف .
١٣	المرفوع .
١٣	المسند .
١٤	المتصل والموصول .
١٤	الموقوف .

الصفحة	العنوان
١٤	المقطوع .
١٧-١٤	فروع .
١٨-١٧	المرسل .
١٩	المنقطع والمعضل .
٢٠-١٩	العننة .
٢٢-٢١	تعارض الوصل والإرسال ، أو الرفع والوقف .
٢٣-٢٢	التدليس .
٢٤-٢٣	الشاذ .
٢٥-٢٤	المنكر .
٢٨-٢٦	الاعتبار والمتابعات والشواهد .
٣٠-٢٩	زيادات الثقات .
٣٠	الأفراد .
٣٣-٣١	المعلل .
٣٤	المضطرب .
٤٢-٣٥	المدرج .
٤٧-٤٣	الموضوع .

الصفحة	العنوان
٤٨-٤٧	المقلوب .
٤٩	تنبيهات .
٥٩-٤٩	معرفة من تُقبل روايته ومن ترد .
٦١-٦٠	مراتب التعديل .
٦٢-٦١	مراتب التجريح .
٦٤-٦٢	متى يصح تحمل الحديث أو يُستحب .
٦٥-٦٤	أقسام التحمل وأولها : سماع لفظ الشيخ .
٦٨-٦٦	الثاني : القراءة على الشيخ .
٧٣-٦٨	تفريعات .
٧٨-٧٣	الثالث : الإجازة .
٧٩	لفظ الإجازة وشرطها .
٨٠-٧٩	الرابع : المناولة .
٨٢-٨١	كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة ؟
٨٣-٨٢	الخامس : المكاتب .
٨٣	السادس : إعلام الشيخ .
٨٤	السابع : الوصية بالكتاب .

الصفحة	العنوان
٨٥-٨٤	الثامن : الوجادة .
٨٩-٨٦	كتابة الحديث وضبطه .
٩٠-٨٩	المقابلة .
٩٠	تخريج الساقط .
٩١	التصحيح والتمريض ، وهو التضييب .
٩٢-٩١	الكشط والمحو والضرب .
٩٢	العمل في اختلاف الروايات .
٩٣-٩٢	الإشارة بالرمز .
٩٤-٩٣	كتابة التسميع .
٩٥-٩٤	صفة رواية الحديث وأدائه .
٩٦-٩٥	الرواية من الأصل .
٩٦	الرواية بالمعنى .
٩٧-٩٦	الاقتصار على بعض الحديث .
٩٧	التسميع بقراءة اللّحان والمُصَحَّف .
٩٨-٩٧	إصلاح اللحن والخطأ .
٩٨	اختلاف ألفاظ الشيوخ .

الصفحة	العنوان
٩٩	الزيادة في نسب الشيخ .
١٠٠-٩٩	الرواية من النسخ التي إسنادها واحد .
١٠٠	تقديم المتن على السند .
١٠١	إذا قال الشيخ مثله أو نحوه .
١٠٢	إبدال الرسول بالنبي وعكسه .
١٠٢	السماع على نوع من الوهن أو عن رجلين .
١٠٥-١٠٣	آداب المحدث .
١٠٧-١٠٦	آداب طالب الحديث .
١٠٩-١٠٨	العالي والنازل .
١١٢-١٠٩	الغريب والعزيز والمشهور .
١١٣-١١٢	غريب ألفاظ الحديث .
١١٤-١١٣	المسلسل .
١١٤	الناسخ والمنسوخ .
١١٨-١١٦	التصحيح .
١٢٠-١١٩	مختلف الحديث .
١٢١	خفي الإرسال والمزيد في متصل الإسناد .

الصفحة	العنوان
١٢٥-١٢١	معرفة الصحابة .
١٢٦-١٢٥	معرفة التابعين .
١٢٧	الأكابر عن الأصاغر .
١٢٧	رواية الأقران .
١٢٨	الإخوة والأخوات .
١٣٠-١٢٩	رواية الآباء عن الأبناء وعكسه .
١٣٠	السابق واللاحق .
١٣١-١٣٠	من لم يرو عنه إلا واحد .
١٣١	من ذكر بنعوت متعددة .
١٣١	أفراد العلم .
١٣٢	الأسماء والكنى .
١٣٣	الألقاب .
١٣٩-١٣٣	المؤتلف والمختلف .
١٤١-١٤٠	المتفق والمفترق .
١٤١	تلخيص المتشابه .
١٤١	المشتبه المقلوب .

تم تنزيل هذه المادة من موقع روائع المتون العلمية
وللتسجيل الصوتي لهذه المادة ومزيد من المتون العلمية
تفضل بزيارة موقعنا على الرابط التالي :

WWW.ALMTOON.COM

الصفحة	العنوان
١٤٢	من نُسب إلى غير أبيه .
١٤٢	المنسوبون إلى خلاف الظاهر .
١٤٤-١٤٢	المبهمات .
١٤٤-١٤٧	تواريخ الرواة والوفيات .
١٤٧	معرفة الثقات والضعفاء .
١٤٨	معرفة من اختلط من الثقات .
١٤٩	طبقات الرواة .
١٤٩	الموالي من العلماء والرواة .
١٥٠	أوطان الرواة وبلدانهم .
١٥١	فهرس الأحاديث والآثار .
١٦٥-١٥٨	فهرس العناوين